7/7
يوليو/تموز
٢٠٠٠
ربيع الثاني –
جمادى الأولى

الهجرة القسرية

نشرة دورية تعنى بأمور وقضايا اللاجئين تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

العودة إلى الوطن: قضايا الأرض والأملاك

- إعادة إصلاح المنازل وعودة المهجّرين في لبنان وكوسوفو والبوسنة والهرسك
- حق الجنسية والعودة إلى الوطن للاجئين البوتانيين والشعب الفلسطيني
- حق المرأة في ملكية الأراضي والعقارات وحق المسكن
- بالإضافة إلى الأبواب الثابتة: مؤتمرات، تحديث، مكتبة العدد، ومواضيع أخرى

من أسرة التحرير

تصوير: Corinne Owen

نستضيف في هذا العدد سكوت ليكي، مدير «مركز حقوق الإسكان وحالات الإجلاء» بجنيف، الذي عهدنا له بتحرير الباب الخاص بالموضوع الرئيسي للعدد، وهو حقوق النازحين في ملكية الأراضي والعقارات. وقد أكد في مقدمته (صفحة ٥) على أن «تأمين عودة كل صاحب حق إلى داره أمر تكتنفه تعقيدات وخلافات وصعوبات في التنفيذ قلما نجدها في أمر آخر». وسوف ندلل على هذا في المقالات الثماني التالية بأمثلة من شتى أرجاء العالم، ونستخلص طائفة من التوصيات بشأن ضرورة التوعية بتلك المشكلات، والتشجيع على التماس حلول أفضل لتطبيقها في المستقبل.

والباب مفتوح أمام كل من يرغب في الرد على أي من النقاط المثارة هنا - أو في طرح نقاط جديدة - لكي يكتب إلى باب «قضايا للمناقشة» في العدد القادم، مع مراعاة أن آخر موعد لتلقي الرسائل هو أغسطس/آب. ويمكنكم توجيه رسائلكم عبر البريد الإلكتروني إلى : fmr@qeh.ox.ac.uk أو الكتابة على العنوان المنشور في الصفحة المقابلة.

العدد الثامن من «نشرة الهجرة القسرية» : من المقرر أن يصدر ذلك العدد في نوفمبر/تشرين الثاني، وسوف نضمنه قسماً خاصاً بقضايا المساءلة والتقييم به مقالات تعالج جوانب المساءلة بالنسبة للأبحاث (والباحثين) ومسؤولية المنظمات غير الحكومية عن المجتمعات المحلية التي تمارس عملها فيها، ومسؤولية الشركات عن النزوح، والدور المتغير للتقييم وإمكاناته. وإذا أردت المساهمة، فنرجو الاتصال بمحرري النشرة في أقرب وقت ممكن علماً بأن آخر موعد لقبول المقالات هو الأول من أغسطس/آب.

عزيزي القارئ، هل تعمل أنت أو مؤسستك في هذه المجالات أو في مجالات أخرى تتعلق بها؟ هل ترغب في إطلاع القراء على آرائك الثاقبة بشأنها؟ إننا جميعاً حريصون في معالجة أي مشكلة طارئة على أن نبدأ من حيث ما انتهى إليه الآخرون لا من حيث ما بدأوا ؛ فإذا كانت لديك تقارير داخلية أو أطروحات للمناقشة أو لتوضيح السياسات أو مبادئ توجيهية ترى أنها قد تكون ذات فائدة لغيرك في شتى أرجاء العالم، فنرجو إبلاغنا بذلك.

وسوف يشمل عدد فبراير/شباط باباً رئيسياً عن قضايا المرأة، فإذا كنت مهتماً بالكتابة عن هذه القضايا أو لديك اقتراحات تود المساهمة بها، فنرجو أن تسارع بالاتصال بنا في أقرب وقت ممكن.

ونود أن نشكر القائمين على المشروع الذي تنظمه مؤسسة بروكينغز بشأن النازحين داخلياً على مبادرتهم الكريمة بتوزيع نسخ مجانية من كتاب **Exodus within Borders** («النزوح داخل الحدود») على جميع قرائنا في مارس/آذار. وقد تلقينا من الكثيرين رسائل بالبريد العادي والإلكتروني يشكرون فيها هذه اللفتة الكريمة. وإذا كانت أي مؤسسات أخرى ترغب في توزيع مطبوعات (أو نشرات) ملائمة على هذا النحو، فنرجو منها الاتصال بأسرة التحرير.

والدعوة موجهة للقراء لزيارة موقعنا على شبكة الإنترنت وعنوانه : **www.fmreview.org** وقد أدخلنا فيه باباً جديداً تحت عنوان «أنباء وأحداث وموارد»، نعرض فيه معلومات مفيدة لا يتسع المقام لنشرها في «نشرة الهجرة القسرية» المطبوعة. ونحن نرحب بإعلاناتكم (على ألا تزيد على ٢٥٠ كلمة)، كما نرحب بمقترحاتكم من أجل إثراء قائمة المواقع ذات الصلة التي توسعنا فيها بالفعل.
مع أطيب تحياتنا

ماريون كولدري وتيم موريس
المحرران

صورة الغلاف : ميتورفيكا، كوسوفو (UNHCR/R LeMoyne)
صورة الغلاف الأخير : محمد ربيع (١٤ سنة) مخيم الدهيشة، تنسيق الكولاج : خليل إبراهيم

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري

كريم أتاسي
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإقليمي، مصر

فاتح عزّام
مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

خديجة المضمض
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقوانين الإنسانية (CERMEDH)

سيروس ريد
مكتب الدراسات الإفريقية،
الجامعة الأمريكية
في القاهرة

عباس شبلاق
مركز اللاجئين والشتات
الفلسطيني (شمل) – رام الله

لكْسْ تاكنبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، سوريا

«يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصيّة وتطوعية غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم»

ترجمة ومراجعة النسخة العربية :
أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية :
مها دمج

التصميم والإخراج الفني والطباعة :
FastBase Ltd., 2-4 Empire Way, Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي : ISSN 1460-9819

المحتويات

عن نشرة الهجرة القسرية ٤
بقلم: فاتح عزام

مقدمة العدد ٥
بقلم: سكوت ليكي

إعادة إصلاح المنازل المتخربة وعودة الأقليات إلى الجمهورية الصربية في البوسنة والهرسك ٦
بقلم: غاي هوفي

حل أزمة الإسكان في كوسوفو: التحديات التي تواجهها إدارة الإسكان والعقارات بالأمم المتحدة ١٠
بقلم: سكوت ليكي

اللاجئون البوتانيون وحقهم في جنسية وطنهم والعودة إلى ديارهم واسترداد ممتلكاتهم ١٤
بقلم: راتان غازميري وديليب بيشوو

حق المرأة في ملكية الأراضي والعقارات وحق المسكن ١٧
بقلم: ليلاني فرحة

معالجة قضية التهجير الناجم عن الحرب في لبنان ٢١
بقلم: جورج عساف ورنا الفيل

ملخص عن برنامج الأمم المتحدة الاقتصادي – الاجتماعي لدعم عودة المهجرين ٢٤

حق العودة للشعب الفلسطيني – بقلم: محمد علي الخالدي ٢٥

المقيمون في الخارج والمقيمون في الداخل في المجتمعات التي تعاني من الضوائق والأزمات – بقلم: نيكولاس فان هير ٢٧

حلقة دراسية حول اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات الأوروبية ٣٧
بقلم: عباس شبلاق

لمحة عن جمعيات أهلية: «عائدون» ٤٠

من بيروت إلى بيت لحم – بقلم: شيرابي يامادا ٤١

أبواب ثابتة

تحديث ٣١
أخبار «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» ٣٤
مؤتمرات ٣٦
مكتبة العدد ٤٢

عن نشرة الهجرة القسرية

بقلم: فاتح عزام

أستهل هذه الكلمات بتقديم الشكر والتقدير إلى مركز دراسات اللاجئين ولأسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية للجهود التي يبذلونها نحو فتح الباب على مصراعيه أمام الحوار الجاد والواسع حول قضايا اللجوء والنزوح الداخلي في العالم وفي المنطقة العربية بالذات. إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في عضوية الهيئة الاستشارية للنشرة باللغة العربية، وأن أرى هذه النشرة تتطور خلال السنوات الأخيرة من مصدر معلومات إلى منبر لنقاش قضايا الساعة الهامة فيما يتعلق بالهجرة القسرية وما يترتب عليها من مضاعفات إنسانية واقتصادية وسياسية وثقافية.

ابتدأت هذه الجهود كمحاولة أولية لسد إحدى الثغرات الكبيرة التي طالما جعلت من الصعب على الباحثين العرب والقراء والمهتمين بشكل عام بموضوع الهجرة القسرية أن يستقوا المعلومات اللازمة والمستحدثة حول الأفكار والدراسات والنقاشات المطروحة على الساحة الدولية في المجال، بما أن جميع هذه المداولات والحوارات غالباً ما تطرح باللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو لغات أوروبية أخرى. ومع أن الكثير من الخبراء العرب في هذا المجال يتقنون واحدة أو أكثر من هذه اللغات، إلا أن عددهم يبقى محدوداً، ويظل المهتمون غير المتخصصين في المجتمع العربي محرومين في استقاء المعلومات ومن معرفة الأدبيات الحديثة الصاعدة. لذلك، ومنذ حوالي ثلاث سنوات، بدأت المجلة الصادرة عن «برنامج دراسات اللاجئين» في حينه المسؤولة عن نشر Forced Migration Review بإصدار نسختها باللغة العربية مترجمة ترجمة كلية وحرفية عن أصلها باللغة الإنكليزية، كما هو الحال بالنسبة للنشرة باللغة الإسبانية.

وكان القرار بإصدار النسخة العربية قراراً هاماً وخطوة عملية ضرورية على صعيد توسيع نقاش قضايا اللاجئين والنازحين بكافة جوانبها للتداول والمعرفة في المجتمعات العربية. إلا أنه لم يحل إشكالاً آخر وهو أيضاً من الأهمية بمكان، ويتجسد هذا الإشكال في واقع أنه إذا اكتفينا بنشر ترجمات لمقالات ومداولات وقراءات عديدة أخرى، يبقى الوضع على ما هو عليه في الوطن العربي، وهو أن القارئين والمهتمين يبقون في مقام المتلقين للمعلومات والدراسات والأفكار التي يطرحها خبراء معظمهم من الغرب – ما عدا بعض الخبراء العرب المتحدثين بالإنكليزية أو الفرنسية بالطبع، وتظل ردود الفعل العربية تتراوح في إطار عربي – عربي فقط، وتظل الرؤى ووجهات النظر العربية حول المواضيع المطروحة دولياً محصورة في المنطقة ولا تساهم بشكل فاعل وفعال في إثراء النقاش الدولي. وتزداد المشكلة تفاقماً إذا تذكرنا أنه نادراً ما تترجم مقالات تكتب باللغة العربية في مجلات وصحف ومنابر عربية إلى لغة أجنبية أخرى، وعلى وجه الخصوص في مجال البحث العلمي والعلوم الإنسانية. هنالك الكثير من الأصوات العربية الخبيرة لها ما تقوله ولكن لا صوت لها في المنابر الدولية لمجرد مشكلة اللغة، وكل من شارك في تحضير لمؤتمر دولي يضم متحدثين من الدول العربية، يعلم أن إحدى المعايير لدعوتهم هي تمكنهم من اللغة الإنكليزية أو الفرنسية، خاصة إذا كان المؤتمر ذا ميزانية محدودة لا تمكن المنظمين من استئجار خدمة الترجمة الفورية.

من هنا تأتي أهمية نشرة الهجرة القسرية في مجالها العلمي المحدد، كمنبر للنقاش العام غير المحدود باللغة، يفتح المجال أمام تداول الأفكار ما بين القارات، وهنا أؤكد على أن النشرة بلغاتها المختلفة: الإنكليزية والإسبانية والعربية ممكن أن تكون بمجملها هذا المنبر. بالطبع ستستمر النشرة في ترجمة مقالات خبراء من كافة أنحاء العالم إلى اللغة العربية ولكنها تتيح للخبراء والمهتمين العرب فرصة هامة لوضع أفكارهم ورؤاهم حول قضايا اللاجئين في طاحونة الرأي العام الدولي من خلال النشرة، إذ بالإمكان الحديث الآن عن ترجمة هذه المقالات إلى اللغات الأخرى وطرح وجهات النظر هذه أمام القارئين الآخرين. هذا بالإضافة إلى استمرار النقاش العربي – العربي من خلال النشرة العربية حول قضايا اللجوء في المنطقة العربية والتي لا تخلو من الصعوبة كماً ونوعاً، وحول موضوع النزوح الداخلي في العديد من البلدان العربية وهو موضوع شائك وحافل بالتعقيدات ولكنه لم ينل ما يكفي من الحوار على الساحة العربية والدولية إلا على الصعيد السياسي فقط. وأذكر على سبيل المثال وليس الحصر: النازحين اللبنانيين جراء الحرب الأهلية والذين لم تنته مشاكلهم بعد، والأكراد والشيعة في العراق، والصوماليين اللاجئين والنازحين نتيجة تفكك دولتهم، والكاساماس ما بين موريتانيا والسنغال، وضحايا المجازر البشعة في الجزائر الذين نزحوا إلى مناطق الأمان، واللاجئين ضحايا الصراع السياسي ما بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، واللاجئين من مختلف مناطق السودان، واللاجئين السياسيين الليبيين والسوريين والعراقيين، وغيرهم. وبالطبع لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين هي الهم الأساسي الشاغل في منطقة الشرق الأوسط، ولا يزال هنالك الكثير ما يقال خاصة في ظروف الاتفاقات السياسية الجارية وأثرها على تمتعهم بحقوقهم في المستقبل القريب والبعيد.

وتشكل نشرة الهجرة القسرية منبراً علمياً حيادياً وغير سياسي لطرح هذه القضايا بمختلف أبعادها ولتبادل البحوث والدراسات وأطروحات الحلول حولها. ولا أعني هنا المشاركة في «قضايا للمناقشة»، وهو باب منتظم في كل عدد من النشرة مخصص للحوار حول ما كتب عنه في أعداد سابقة، فحسب، بل أحبذ الجميع أن يطرح قضايا ومواضيع للنشر من باب المبادرة إلى وضع أولويات المنطقة العربية في صلب النقاش. كما وأدعو الجميع إلى طرح أفكارهم حول محاور نقاش للأعداد القادمة من النشرة واقتراح متحدثين وكتاب يساهمون في كتابة المقالات ويشاركون في الحوار المستمر. وتجدر الإشارة هنا إلى الأبواب الثابتة الأخرى في نشرة الهجرة القسرية والتي تحتوي على أخبار ومعلومات عن مؤتمرات عقدت أو سوف تعقد حول اللاجئين والنازحين، وحول أخبار ونشاطات وإصدارات المراكز والمؤسسات المعنية بهم في المنطقة العربية، فتصبح النشرة آنذاك مصدر معلومات مهماً لمتابعة الأحداث والنشاطات في الوطن العربي.

ويجب التنويه هنا إلى تشكيل هيئة تحرير استشارية تضم سبعة خبراء في قضايا اللاجئين والنزوح الداخلي في المنطقة العربية، من أكاديميين ونشطاء مسؤولين في مؤسسات عربية ودولية في المجال، مهمتهم تقديم المشورة وطرح الأفكار وإسداء النصح إلى هيئة التحرير، وهي خطوة هامة في طريق لفت النظر إلى أولويات المنطقة. ولكن مسؤولية النهوض بقضايا اللاجئين والنازحين في المنطقة تبقى للجميع، باستخدام هذا المنبر الهام والاستفادة منه في طريق ذي اتجاهين، أحدهما يستقي المعلومات والمعرفة من الخبرة الدولية، والآخر يعطي ما عندنا في المنطقة العربية من قضايا ومعرفة إلى الآخرين، وكل ذلك بالطبع بهدف مساعدة الجميع على حل مشاكل اللاجئين والنازحين داخلياً.

وفي الختام، أتوجه مرة أخرى بالشكر إلى أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية، وعلى وجه الخصوص ماريون كولدري وتيم موريس ومها دمج، ولمركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد لهذه المبادرة الطيبة، ولإتاحة المجال لي ولباقي أعضاء هيئة التحرير الاستشارية لتقديم مساهمتنا المتواضعة في هذا العمل الهام.

فاتح عزام
عضو هيئة التحرير الاستشارية

مقدمة العدد

بقلم: سكوت ليكي

أخذت القضايا التي تكتنف رد بيوت وممتلكات اللاجئين والنازحين داخلياً ممن يرغبون في العودة لديارهم الأصلية تسترعي الاهتمام في السنوات الأخيرة بصورة متزايدة.

لقد بدأ المختصون يدركون أن بتّ دعاوى رد البيوت والأملاك دعامة رئيسية لنجاح أية عملية تهدف إلى إعادة هؤلاء الناس إلى مواطنهم، وبات العزم منعقداً على القضاء على عمليات التطهير العرقي والنزوح التعسفي والاحتلال غير المشروع للبيوت من أطراف ثانية، وعدم السماح لهذه الأمور بأن تكتسب صفة الدوام. وفي الوقت الذي يظل فيه النزاع المحتدم على ملكية الأراضي الزراعية مشكلة مثيرة للارتباك لدى صنّاع السياسات في البوسنة وكوسوفو وجورجيا ورواندا وفلسطين وغواتيمالا وتيمور الشرقية وأذربيجان وغيرها من المناطق، برزت قضية رد البيوت والممتلكات باعتبارها واحدة من أهم عناصر عمليات المصالحة وإصلاح ما تخرب في المراحل التالية لانتهاء الصراع.

وتبدي اتفاقيات السلام والمعايير الدولية لحقوق الإنسان اهتماماً متزايداً بتوضيح حق اللاجئين والنازحين داخلياً في استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى بيوتهم الأصلية. ومن ذلك، أن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة أكدت من جديد وبوضوح في قرارها رقم ١٩٩٨/٢٦ حق جميع اللاجئين والنازحين داخلياً في «العودة إلى ديارهم وأماكن إقامتهم الاعتيادية في أوطانهم و/أو مكان المنشأ إذا ما رغبوا في ذلك».

وازدياد الاهتمام بقضية رد الحقوق أمر طبيعي لأنه لا خلاف على صحة هذا المبدأ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لإجراءات التطبيق، فلا يكفي أن نضمن لكل صاحب حق أن يسمح له بالفعل بالعودة إلى موطنه الأصلي، إذ أن بعض هذه الإجراءات ينطوي على تعقيدات أشد ويثير حوله جدلاً أوسع وتعترض تطبيقه صعوبات أخطر وأنكى. فمن الملاحظ أنه حتى عندما تستتب الأمور ويسود الأمن بدرجة تسمح بالعودة، يواجه ملايين وملايين من الأشخاص موانع تمنعهم من العودة إلى بيوتهم الأصلية أو استرداد ممتلكاتهم أو الحصول على تعويضات.

وبالرغم من هذه الصعوبات، يبقى تفعيل الحق في استرداد الممتلكات جانباً جوهرياً وأساسياً مما يجعل المرء قادراً على الجدل بأن «شروط العودة الآمنة الكريمة» لا يمكن أن تتحقق ما لم توجد قوانين وإجراءات وآليات للتنفيذ مناسبة وطيدة الأركان في بلدان العودة. ولكنْ هناك أسباب لها وجاهتها تحملنا على أن نؤكد على ضرورة عدم تنظيم عمليات الإعادة ما لم توجد ضمانات قانونية وإجرائية واضحة تكفل لكل من يعود أن يسترد ممتلكاته أو يحصل على تعويض عنها. ورغم ضرورة الحرص حتى لا يعطي بعض أصحاب النوايا السيئة لحقوق الملكية «أولوية» على ما عداها مما يفتح الباب أمام صد اللاجئين أو ردهم أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه ما من دليل قوي يوحي بأن تهميش الحق في استرداد الممتلكات أو تجاهله سوف يؤدي إلى تأسيس مجتمعات تسودها روح الوفاق وتنهض على سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة.

وعلينا أن نتعلم من تجارب بعض البلدان في هذا المقام مثل طاجيكستان وجنوب إفريقيا وألمانيا ولاتفيا وإستونيا وغيرها من البلدان التي نظمت فيها برامج لرد الممتلكات حققت نجاحاً معقولاً. وتُعتبر إقامة بعض المؤسسات المعنية بذلك منعطفاً جديداً، ومنها لجنة دعاوى الملكية العقارية في البوسنة، ومديرية الإسكان والممتلكات في كوسوفو، ومحكمة دعاوى الأرض في جنوب إفريقيا.

ولا يجب التذرع بالصعوبات التي اكتنفت المبادرات في البلقان والقوقاز وكمبوديا وغواتيمالا وغيرها من البلدان للتهوين من أهمية رد الممتلكات، ولكن أن ينظر إليها كنموذج بيّن يذكرنا بأهمية الحيلولة دون نشوء أوضاع كهذه تؤدي إلى حدوث نزوح قسري.

ويعالج هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية» الكثير من القضايا الصعبة التي تتسبب فيها المشروعات الرامية لرد الممتلكات للاجئين العائدين. وقد بحثت في مقالي المنشور التحديات الرئيسية التي تواجه سكان كوسوفو في مجالي الإسكان ورد الممتلكات. أما ليلاني فرحة، فقد عرضت لنتائج مؤتمر عقد في رواندا في عام ١٩٩٨ لبحث قوانين العرف والقوانين الرسمية والطرق التي تسهم بها في تعقيد مشكلات الإسكان واسترداد الممتلكات التي تجابه المرأة في شتى أرجاء العالم. كما يبحث جورج عساف ورنا الفيل تسييس قضية النازحين داخلياً في لبنان. ويلقي بيورن بيترسون الضوء على بعض القضايا التي تكتنف الملكية الزراعية للنازحين داخلياً في كولومبيا في القسم الاعتيادي الخاص بالمشروع العالمي للنازحين داخلياً.

ونأمل أن يسهم هذا العدد في توسيع دائرة النقاش في المجتمع العالمي للاجئين والنازحين داخلياً حول قضايا الإسكان والملكية، ويبرز أهمية حماية حق جميع العائدين أينما كانوا في استرداد بيوتهم وممتلكاتهم.

سكوت ليكي
المحرر المشارك في هذا العدد

إعادة إصلاح المنازل المتخربة وعودة الأقليات إلى الجمهورية الصربية في البوسنة والهرسك

بقلم: غاي هوفي

في عام ١٩٩٧، موّل مكتب شؤون السكان وهجرة اللاجئين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية مشروعين رائدين في البوسنة والهرسك، وفّر كل منها الأموال اللازمة لإصلاح ٤٠ بيتاً (٢٠ منها للصرب و٢٠ للمسلمين) ويسّر السبيل أمام عودة ملاكها السابقين في مرحلة ما قبل الحرب والأسر التي كانت تقيم في بلدة سيبوفو في كيان الجمهورية الصربية البوسنية.

وكان لهذين المشروعين اللذين نفذتهما اللجنة الأمريكية لشؤون اللاجئين، نتائج بالغة الأثر، كما أنهما أثارا من حولهما لغطاً كبيراً. فمن الناحية المثالية، كان الأمر يقتضي تهيئة الأوضاع المناسبة لعودة النازحين قبل إعادتهم. ولكن الجهات المانحة لم تستطع في المراحل الأولى المخاطرة بتقديم المبالغ المالية الضخمة المطلوبة لإعادة بناء البنية الأساسية، مثل المدارس والمستشفيات أو تمويل برامج تهدف إلى إعادة تأسيس المجتمع المدني. وهذه المقالة هي تحليل من وجهة نظر ميدانية للبرنامج والاستراتيجيات التي طبقتها والمشكلات التي واجهتها.

تقع بلدة سيبوفو في جنوب غرب الجمهورية الصربية في المنطقة المعروفة باسم «القطاع». وكان سكانها الذين قدر عددهم قبل الحرب بـ ١٥٢٥٠ نسمة، يتكوّنون من ١٢٤٨٠ من الصرب، و٢٤٨٨ من المسلمين، و٣٢ من الكروات، و٢٥٠ من «طوائف أخرى».[1] وقد فر حوالي ١٤٠٠ مسلم وجميع الكروات البوسنيين في عام ١٩٩٣ عقب حوادث حرق البيوت وأعمال القتل العشوائي التي راح ضحيتها أبناء الأقليات، وفرت البقية الباقية من الأقليات عندما سقطت المنطقة في أيدي قوات كروات البوسنة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. ثم أعيدت البلدة إلى السيطرة الصربية بموجب اتفاقية دايتون للسلام وجرى تسليمها في فبراير/شباط ١٩٩٦. وعمدت القوات الكرواتية، قبل الجلاء عنها، إلى تخريب البنية الأساسية ودمرت ٦٥ في المائة من المنشآت القائمة في البلدة. وفي أعقاب هذه الأحداث، عادت أغلبية السكان إلى احتلال مساكنهم القديمة ومساكن أبناء الأقليات التي نجت من الدمار. وفي مطلع عام ١٩٩٧، كان العمل قد بدأ في إصلاح بيوت السكان الصربيين، ونفذت بعض المشروعات في هذا السبيل، وأبرزها مشروع «جيش الخلاص»، كما عمدت قوة السلام التابعة للأمم المتحدة (إيفور) إلى إصلاح بعض مرافق البنية الرئيسية.

جدول العمل السياسي

تجلت قوة المشاعر القومية المتأججة في نفوس السكان الصربيين العائدين عندما فاز مرشحو الجناح المتشدد في «الحزب القومي الصربي» الذي يتزعمه رادوفان كراديتش، في أول انتخابات لمجلس المدينة بعد العودة. ولكن سرعان ما اتضح من خلال المناقشات التي دارت مع السلطات حول قضية عودة السكان النازحين أن المشاعر المعادية للأقليات قد خفت حدتها تحت تأثير المصلحة وتفشي إحساس عام بالسأم من القتال وازدياد الرغبة في عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي. ورغم أن حجج القوميين قد استخدمت لعرقلة عودة النازحين، لكن السلطات أشارت إلى قضايا حقيقية مثيرة للقلق. وقد أوضح هذا كارل هاليغارد عندما أشار في عدد سابق من هذه النشرة[2] إلى أن السكان الصرب يشكون بصفة عامة من عدم السماح لهم بالعودة إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها في اتحاد البوسنة والهرسك، مثل سراييفو ودرڤار. ولذا، راح المسؤولون الصربيون في سيبوفو يتساءلون لماذا يُطلب منهم أن يسمحوا بعودة أبناء الأقليات إلى المناطق الخاضعة للصرب؟ ومع هذا، فالملاحظ أن الاعتبارات القومية/العرقية باتت أقل أهمية في نظر السكان الصربيين المحليين بعد أن أتيحت لهم الفرصة لتحسين أحوالهم المعيشية. فقد كان من المتوقع أن يثور سكان سيبوفو عندما وصلتهم أنباء أعمال الشغب التي أثارها سكان بلدة درفار عندما عاد سكانها الصربيون إليها في إطار الجهود الدولية والتي تسببت من جديد في طرد هؤلاء المواطنين الصربيين من مدينتهم. ولكن هذا التوقع لم يصح. وتركزت المناقشات على قضايا من قبيل قدرة المرافق الصحية المحدودة على تلبية احتياجات السكان المتزايدين وقدرة الشرطة على التصدي لأية اعتداءات تتعرض لها الأقليات.

استراتيجية المفاوضات

بناءً على طابع المصلحة الذي تتسم به سياسات القوميين، بات القائمون على تنفيذ المشروعات يتخذون قراراتهم وفق استراتيجية للتفاوض على مستويات متعددة ووفق شروط محددة. وكانت الحاجة ماسة لكسب ثقة السكان المحليين مثلما كان من المهم مراعاة الشفافية في إدارة العمليات والدقة في نشر المعلومات، حيث راجت الشائعات حول اتفاقيات لتبادل الأرض مع اتحاد الكروات والمسلمين وعمليات إجلاء واسعة النطاق للسكان الصرب من منازل أبناء الأقليات، بينما تملك كثير من السكان الصربيين إحساس حقيقي بالخوف من المسلمين عقب المذابح التي راح ضحيتها السكان المدنيون الصربيون المحليون في نهاية الحرب. وكان أن نظمت الحكومات والجهات المانحة حملة لطمأنة السكان وتبديد هذه الشائعات، وحرص مديرو البرامج على المشاركة بانتظام في حوارات ومناقشات ومحادثات هاتفية في محطة الإذاعية المحلية التي لا تخضع لسيطرة طائفة عرقية معينة. وبات من المؤكد أن قضية عودة النازحين لم تعد تشغل السكان المحليين بقدر ما يشغلهم تدبير معاشهم. وتركزت اهتمامات معظم المستفيدين من البرامج على قضايا الإعمار والزراعة وكيفية الحصول على قروض صغيرة يستعينون بها على تدبير أمورهم. وجرى إقناع الجمهور العام بأن معدلات المساعدات المقبلة مشروطة بعودة الأقليات واستمرارها في العيش في

سلام في مواطنها والوفاء بالمعايير التي حددتها المفوضية العليا لحقوق الإنسان لمنح صفة «المدينة المفتوحة»[٣] للمدن التي تسمح بالعودة السلمية لأبناء الأقليات. وأوضحت لهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنها سوف تعطي الأولوية «للمدن المفتوحة» حينما تناشد الجهات المانحة تقديم المساعدة (وأن تلك المدن، من حيث المبدأ، سوف تتلقى مساعدات متزايدة، بينما المدن غير المفتوحة لن تتلقى إلا مساعدات الطوارئ). وما لم تتحقق عودة الأقليات في سلام وأمان موفوري الكرامة، فلن تعدّ مدينة سيبوفو «مدينة مفتوحة».

ووجهت الدعوة إلى المكتب الأمريكي لهجرة السكان واللاجئين، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والجهات المانحة الرئيسية لزيارة البلدة ومقابلة السلطات المحلية وتوضيح شروط تقديم المساعدات لها. وبدأت الكتيبة البريطانية التابعة لقوة حفظ الاستقرار التابعة لحلف شمال الأطلسي، مشروعاً بمبادرة ذاتية باسم «عملية القلوب والعقول» جمعت بين الوجود المسلح الظاهر وبرامج صغيرة للمساعدات. وقام مسؤول الحماية في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بدور أساسي في توضيح الالتزامات التي يتعين على السلطات أن تفي بها لحماية حقوق الإنسان، كما سهل عقد لقاءات قادة جماعات النازحين ومسؤولي مجالس المدن لتنظيم الاتصالات بين الجانبين. وساعدت هذه المناقشات وما واكبها من زيارات لوفود اللاجئين لمدنهم وقراهم الأصلية على إعادة بناء جسور الثقة بين الجماعات. وكان التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوات حلف شمال الأطلسي وغيرها من الأطراف ذات الصلة، مذهلاً.

معايير الاختيار

ما أن تم تأمين السلطة، باتت الخطوة التالية الاتفاق على منطقة يمكن إعادة النازحين إليها في ظروف آمنة. ولتعزيز المؤسسات القانونية، وإضفاء الطابع الشرعي على عملية العودة، وكسب المصداقية، كان لا بد من تسليط الضوء على عمليات التعاون مع العائدين من كافة الجماعات العرقية، والسلطات المحلية، ووزارة شؤون اللاجئين. وكان من الضروري أخذ الكثير من العوامل في الاعتبار عند اختيار منطقة العودة. وكان من الضروري مراعاة أن تكون من المناطق التي كانت تعيش بها جماعات مختلطة من السكان قبل الحرب، وأن تكون البيوت خاوية أو لا تتجاوز تكاليف إصلاحها الميزانية المحددة لهذا الغرض، وأن يكون الملاك راغبين في العودة، وأن يبدي جميع الأطراف الرغبة في أن يشاركوا في العملية.

وبالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، اختيرت منطقة فولاري الريفية كأول منطقة عودة. وهي منطقة تضم سبع قرى صغيرة كان سكانها قبل الحرب خليطاً من الصرب والمسلمين، حيث كان الصرب يؤلفون ٥٥ في المائة والمسلمون ٤٥ في المائة. وأظهرت الحوارات التي أجريت مع المواطنين الصرب الذين عادوا بالفعل أنهم لا يعارضون بشدة عودة جيرانهم القدامى. وكانت تكلفة ترميم بيوت الصرب والمسلمين النازحين التي وقع الاختيار عليها لإصلاحها ثمانية آلاف دولار أمريكي للبيت الواحد في المتوسط. وقد ساعد إيجاد فرص عمل للسكان المحليين على توضيح الآثار المفيدة لعودة الأقليات.

ووضعت معايير لاختيار البيوت للترميم، ورتبت الأولويات على النحو الآتي: أن تكون نفقات الإصلاح في حدود الموارد المتاحة؛ أن يكون رب البيت يعاني من البطالة أو يتقاضى أجراً ضئيلاً؛ أن يكون البيت لأسرة فقدت أحد الوالدين أو زوجين لديهما أطفال. وتقرر تحديد مستوى معين لترميم البيوت كحد أدنى: بناء السقف المتخرب، وإصلاح الأبواب والنوافذ في طابق واحد (مع سد الفتحات الأخرى بالبلاستيك)، وتهيئة غرفة نوم واحدة وغرفة معيشة واحدة ومطبخ واحد (بما في ذلك إصلاح توصيلات المياه وتزويد المطبخ بحوض واحد وتوصيلات للصرف) وتهيئة حمام واحد (يشمل مرحاضاً وحوضاً/مكاناً للاستحمام وتوصيلات للمياه الساخنة إن سمحت الميزانية). واعتبرت البيوت التي تزيد نسبة الدمار فيها عن ٦٥ في المائة في حكم المدمّرة بالكامل.

وبعد مشاورات مكثفة أبرمت اتفاقية ثلاثية الأطراف بين المنظمة غير الحكومية وسلطات مجلس المدينة والعائدين، وحددت التزامات كل طرف من الأطراف الموقعة. وكان من المهم تزويد العائدين بمعلومات كافية لكي يتخذوا قراراتهم على هدى وبصيرة. وتعهدت المنظمة غير الحكومية بترميم المنازل إلى حد معين، بينما تعهدت السلطات بكفالة أمن الممتلكات المرممة، وتعهد العائدون بالعودة إلى

Panos Pictures/Heldur Netocny

منازلهم في غضون شهر من الانتهاء من إجراء الترميمات اللازمة لتهيئته للسكنى. ووضع شرط جزائي يسمح للسلطات بأن تعطي المنزل إلى أسرة أخرى إذا رفضت الأسرة العائدة السكنى فيه.

التقاعس عن العودة

استمرت على مدار عملية المفاوضات الاتصالات مع جماعة السكان النازحين في وسط البوسنة. وكان الحرص شديداً في كل اجتماع وزيارة على تبادل المعلومات ومعالجة بواعث القلق. وحددت خصائص كل أسرة وأولوياتها ومخاوفها. وجرى الاتصال بالنازحين الذين يعيشون في بيوت أشخاص آخرين من النازحين. ولم ندهش حينما تبينا أن الهاجس الأول للعائدين كان ضمان الأمن والسلامة، ثم يلي ذلك فرص العمل المأمولة في المرتبة الثانية من الأهمية. ولكن ما أدهش القائمين على تنفيذ البرامج هو التلكؤ الواضح في العودة من جانب النازحين رغم إعلانهم عن رغبتهم في العودة. فالرغبة المستعرة في العودة قد خمدت بمرور الوقت، وعندما أصبح تحقيق أملهم في العودة ممكناً، تراجع الكثيرون منهم عن اغتنام الفرصة.

وكانت الأسباب وراء ذلك اجتماعية أكثر منها أمنية. فالكثير من النازحين اضطروا إلى التخلي عن أسلوب الحياة الريفي بخشونته وشظفه، وأعيد توطينهم في مدن مثل زنيكا في وسط البوسنة. وقد وجدوا أن فرص العمل وممارسة التجارة في المدن أكبر، وأن بإمكانهم إرسال أطفالهم إلى المدارس والانتفاع باستخدام الكهرباء وشراء حاجياتهم من المتاجر. وكان من المعتاد أن نسمع رب أسرة يقول «لماذا أرغب في العودة إلى مكان سوف أضطر فيه لكي أحصل على قدر من اللبن إلى حلب بقرة لم أعد أملكها؟ إنني هنا في زنيكا لا أحتاج إلا إلى نزول السلم وشراء لتر من اللبن من المحل المجاور». لقد ذاق هؤلاء النازحون متعة الراحة التي توفرها الحياة الحضرية، ولم تعد لديهم رغبة في العودة إلى قراهم. وتجلى التحول السريع صوب الحياة الحضرية في جميع أنحاء البوسنة ولدى جميع الطوائف العرقية. وأصبح هذا النزوع للحياة في الحضر، وليس الأمن، هو أقوى عائق يمنع العودة.

كذلك، كان من أسباب التمنع عن العودة القلق بشأن تعليم الأطفال والعثور على العمل والحياة بدون الحصول على المعونات الإنسانية. وبالرغم من أن برامج جيدة التمويل قد نظمت في نهاية المطاف لتزويد العائدين بما يحتاجونه لفلاحة أرضهم وغير ذلك من المتطلبات، إلا أن العائدين الأوائل لم يجدوا التمويل الكافي الذي يساعدهم على بدء حياتهم.

وكان النازحون داخلياً قد رحلوا في مجموعات كبيرة، وظلوا يتبادلون الاتصال من خلال شبكات الأقارب، وأبدوا الرغبة في العودة سوياً أو في جماعات. ولكن الواقع كان يؤكد استحالة هذا. فرغم التعاقد على ترميم المنازل في مجموعات خماسية يتم إصلاحها في وقت واحد، إلا أن الاختلاف في حجم الدمار والإصلاحات المطلوبة، مع ضعف موارد المقاولين، كلها عوامل جعلت من الصعب تنسيق العمل وضمان الانتهاء من ترميم مجموعة من المنازل في نفس اليوم. ولكن الانتهاء من ترميم كل مجموعة من المساكن كان يستغرق أسبوعاً واحداً بوجه عام. وقد حتمت الاعتبارات الأمنية الإسراع بشغل البيوت بمجرد الانتهاء من إصلاحها قبل أن تتعرض للدمار من جديد أو تحتلها أسرة أخرى.

الأمن

كان العائدون يشعرون بالقلق والاضطراب لدى التفكير في العودة إلى المناطق التي أرغموا على الجلاء عنها؛ وبواعث هذا الشعور غير خافية. ولتعزيز الثقة في نفوس العائدين، جرى تشديد الإجراءات الأمنية بتكثيف وجود القوات التابعة لحلف شمال الأطلسي وتسيير دوريات منتظمة للقوة الدولية المكلفة بأداء مهام الشرطة. وقد أبدت قوات حلف شمال الأطلسي فهماً كبيراً للقضايا الملحة، وكان تعاونها عاملاً محورياً في نجاح المشروع. ومع هذا رحنا نؤكد مراراً على أن المسؤولية النهائية عن أمن العائدين تقع على عاتق الفئات التي تؤلف الأغلبية العظمى من السكان في المنطقة وقوة الشرطة المحلية التي تتألف بأكملها من الصربيين. وكان الخوف متبادلاً بين الجانبين. فبينما كانت الأقلية المسلمة تتوجس من العودة، كان الكثير من الصربيين يشعرون بالخوف من عواقب عودة المسلمين واحتمال أن يحاولوا الانتقام من السكان الصربيين الذين يعتقدون أنهم شاركوا في عمليات «التطهير العرقي».

> الرغبة المستعرة في العودة خمدت بمرور الوقت.

مقاومة العودة

تبدت مقاومة فكرة العودة من نفس الأشخاص الذين كان من المتوقع أن يبادروا إلى التشجيع عليها، أي من قيادات جماعات النازحين أنفسها. وتلك القيادات غير المنتخبة تمثل مصالح النازحين من سيبوفو. وتنبع سلطة هذه القيادات من اعتقاد أبناء أفراد جماعات النازحين بأنها قادرة على أن تؤثر على توزيع المساعدات. ووجدت تلك القيادات في سعي المنظمات غير الحكومية لمدّ جسور مباشرة مع أفراد تلك الجماعات خطراً يهدد سلطتها ويقوض الدور القيادي الذي اعتادت القيام به.

كما أن التصورات الخاطئة عن مستويات الترميم كانت من الصعوبات الأخرى التي واجهناها. فالكثير من العائدين تصوروا (بخلاف ما أبلغوا به) أن عمليات الترميم سوف تعيد بيوتهم إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وكان لهذه التوقعات، التي كان تنفيذها أمراً محالاً بسبب نقص التمويل وغيره من القيود، أثر معوق على البرنامج.

وأبدت جماعات النازحين في شتى أرجاء البوسنة اعتراضها على توزيع المساعدات على اللاجئين العائدين من الخارج بحجة أن اللاجئين لم يحاربوا وأنهم كانوا يعملون بالخارج وأنهم تلقوا مساعدات مالية كبيرة لكي يرجعوا إلى وطنهم من البلدان المضيفة. ومما زاد الطين بلة أن بعض هؤلاء اللاجئين الذين عادوا لزيارة مواطنهم بدت عليهم علامات النعمة. كما أن الأولوية التي منحتها برامج الاتحاد الأوروبي للاجئين العائدين من الخارج أدت إلى احتكاكات مع النازحين داخلياً. ولكن التوترات بدأت تهدأ عندما علم النازحون داخلياً بأن الأشخاص الذين لديهم موارد مالية كافية لن يحصلوا على المساعدة من المشروع. بيد أن هذه التوترات كانت مؤشراً على العداوة التي شعروا بها تجاه العائدين من غرب أوروبا.

بشائر العودة والمشكلات التي واجهها العائدون

عادت أول أسرة مسلمة إلى بلدة سيبوفو في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، وتبعها آخرون. وبنهاية يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، كانت لجنة الإنقاذ الدولية واللجنة الأمريكية للاجئين قد يسرتا سبيل العودة إلى نحو ٣٠ أسرة من أبناء الأقليات. واحتفظت الأسر بروابط القرابة والعلاقات التجارية مع أقاربها الذين يعيشون في مواضع أخرى في البوسنة والهرسك. وسارت العودة على النسق التالي: يعود أفراد الأسرة من الكبار أولاً، ثم يتبعهم الأصغر سناً بعد أن يطمئنوا إلى أن العودة باتت آمنة. ولكن العائدين واجهوا مشكلات ومن المؤكد أنها لن تنقطع. فقد تعرّضت بيوت الأقليات لتكسير النوافذ، كما أن أصحابها تعرضوا للتهديد، وأحرق أحد البيوت. ولم تبد الشرطة المحلية تعاوناً، ولم تجر سوى تحقيقات صورية في تلك الوقائع. كما تصاعد التوتر مع الكشف بالقرب من ياسه عن مقبرة جماعية تحوي رفات ٢٧ مواطناً مدنياً صربياً من سيبوفو. وحاول بعض أسر العائدين بيع بيوته بعد أن أعيد بنائها ومواصلة العيش في بيوت أفراد الأقليات الأخرى. ومن حسن الحظ أن أثمرت جهود التنسيق والعمل الجبارة التي قام بها المجتمع الدولي بالتعاون مع السلطات المحلية والجمهور، فأمكن بفضلها التصدي لهذه الحوادث، وأغرت عودة تلك الأسر الأولى الكثير من أسر الأقليات الأخرى على العودة في ١٩٩٨.

وفي مطلع عام ١٩٩٨ فاز حزب SPRS الاشتراكي على حزب SDS القومي في الانتخابات المحلية، واعتبرت المفوضية العليا للاجئين البلدة مدينة

مفتوحة. وأدى نجاح المشروع الرائد إلى تلقي البلدة المزيد من التمويل في عام ١٩٩٨. وفتح الباب أمام جميع الطوائف العرقية للانتفاع بمجموعة متكاملة من المساعدات التي تكفلت بتقديمها وكالات عون مختلفة، وساهمت تلك المساعدات في تهيئة الأوضاع المواتية للعودة.

المستقبل

حذت المدن المجاورة لسيبوفو حذوها، وما أن انتصف عام ١٩٩٨، حتى كانت مجموعة من المدن تمتد من سيبوفو في الجنوب حتى بانيا لوقا في الشمال قد فتحت أبوابها أمام عودة الأقليات إليها. ولكننا لن نستطيع إلا بعد وقت طويل أن نحكم على مدى ديمومة عودتهم. والأمر يتطلب التزاماً مستمراً من جانب الجهات المانحة للمساعدات. ومع ازدياد عدد العائدين، انخفض عدد البيوت المدرجة تحت بند المنازل ذات الأضرار الطفيفة التي يمكن أن ينزلوا بها، كما سبق أن تنبأ ريتشارد جاكو - في العدد الأول من «نشرة الهجرة القسرية»،[٤] حيث قال إن الأحداث قد أظهرت أن عدد البيوت ذات الأضرار الطفيفة سوف يتضاءل وسوف يتطلب الأمر المزيد من التمويل لإصلاح البيوت الأكثر تضرراً. ولكن مبدأ عودة الأقليات إلى ديارها قد ترسخ. ومع هذا، فبدون توسيع فرص العمل وتطوير الصناعة، فمن المشكوك فيه أن تعمد الكثير من الأسر الأخرى للعودة. وسوف يؤثر هذا على المدى الطويل في إمكانية عودة جميع النازحين داخلياً إلى ديارهم.

النتائج

يمكننا أن نستمد الكثير من الدروس من عودة النازحين داخلياً من أبناء الأقليات، كما أن عودتهم تثير الكثير من المشكلات السياسية. ورغم أن نقل تجربة سيبوفو إلى المناطق الأخرى في يوغوسلافيا أمر تختلف الآراء فيه، إلا أن تحليل المشروعات التي أقيمت في بلدة سيبوفو من أجل العائدين يسلط الضوء على مشكلات جديرة بالنظر والتأمل. وتتلخص العوامل المؤدية إلى النجاح في الآتي:

- التعاون التام بين جميع أطراف المشكلة في إطار خطة شفافة نابعة من واقع المجتمع المحلي وعملية صنع القرارات
- توضيح القرارات وتوزيع المعلومات
- انتهاج السلطات المحلية لفلسفة تؤثر مصلحة مجتمعاتها على الشعارات الإيديولوجية
- روح المبادرة التي تحلت بها الكتيبة التابعة لقوات شمال الأطلسي
- مشاركة أطراف المشكلة في تحديد شروط العودة
- إبراز أهمية مراعاة حقوق الإنسان وعدم التسامح مطلقاً إزاء أي انتهاك لها
- إرساء دعائم الثقة بين موظفي الوكالات المنفذة والسلطات المحلية والجمهور العام والعائدين
- كون القائمين على تنفيذ المشروع ساكنين في نفس منطقة المشروع
- إخلاص الموظفين المحليين في أداء واجباتهم
- الحرص على ضمان أن تتولى السلطات المعترف بشرعيتها تنفيذ المشروعات.

الشروط المفروضة من المانحين أثمرت عن نتائج مرضية

ويبدو أن الشروط التي فرضتها الجهات المانحة في سيبوفو قد حققت نتائجها. فقد تزايد عدد أبناء الأقليات الذين آثروا العودة من تلقاء أنفسهم وعلى نفقتهم، كما تراجعت محاولات التخويف التي كانوا يتعرضون لها. ومع هذا، يظل السؤال قائماً عن مدى مشروعية توجيه المساعدات إلى المناطق التي تلتزم بمعيار «المدينة المفتوحة» وكفها عن غيرهم ممن هم في حاجة لها لأنهم يعيشون في مناطق تهيمن على سلطاتها الأجنحة السياسية المتطرفة. وهل ينبغي أن نعرض أبناء الأقليات للخطر من أجل دفع عجلة السلام؟ وهل يمكن الاعتماد على أسلوب فرض الشروط بالنظر إلى أنه يتطلب التزاماً طويل الأجل من الجهات المانحة وكذلك عملية رصد طويلة الأجل.

إن سياسة العودة سوف تتطلب في مرحلة منها إعادة تقييم. فإذا استمر عدد العائدين منخفضاً، فيمكن تأسيس آليات من أجل تنظيم عمليات يتفق عليها لتبادل الممتلكات بين الكيانات المختلفة (يحدث هذا بالفعل الآن بطريقة غير رسمية). والأمر يتطلب بحث مسألة كيفية مساعدة الأشخاص الذين يشعرون أنهم لن يستطيعوا العودة أبداً. وتبقى نقطة أخيرة، وهي أنه مع زيادة ضغوط الاتحاد الأوروبي على مسألة عودة اللاجئين إلى وطنهم، حدث نقص موازٍ للتمويل المخصص لبرامج إعادة الأقليات. وإذا استمر هذا، فهناك خطر حقيقي من عدم الوفاء بمعايير العودة المحددة في الملحق السابع من اتفاقية دايتون للسلام[٥]. وإذا حدث هذا، فسوف تتوفر للساسة القوميين حجة لتحريف أسباب عدم عودة اللاجئين واستغلال عدم عودتهم أسوأ استغلال. فهل المجتمع الدولي مستعد لمجابهة عواقب هذا الأمر؟

كتب غاي هوفي هذه المقالة في عام ١٩٩٩ بينما كان يعمل لحساب اللجنة الدولية للإنقاذ. ومقره الآن سراييفو حيث يعمل في اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة مديراً لمشروعها الخاص بالمأوى والعودة. البريد الإلكتروني: guy@bih.net.ba

١ إحصاء يوغوسلافيا في عام ١٩٩١.

٢ «نشرة الهجرة القسرية»، العدد ١، ص ٢٢. انظر www.fmreview.org/fmr017.htm للاطلاع على النص الكامل للمقال باللغة الإنكليزية.

٣ للتعرف على تاريخ عملية «المدينة المفتوحة» وتحليل للتقدم في تنفيذها حتى منتصف عام ١٩٩٩ انظر www.unhcr.ba/opencity/9908BH1.html. ومن مصادر المعلومات البديلة عن «المدن المفتوحة» ونظام عودة الأقليات بوجه عام http://www.crisisweb.org/projects/bosnia/reports/bh33main.htm:

٤ العدد الأول من «نشرة الهجرة القسرية»، ص ٢٦. انظر www.fmreview.org/fmr018.htm للاطلاع على النص الكامل للمقالة.

٥ على أن المادتين الأخريين (اللتين تتعرضان للتجاهل في كثير من الأحيان) في الملحق السابع تعالجان الحق في البقاء والحق في التماس موطن في بلد آخر.

Guy Hovey

أسرة مسلمة من العائدين خلال مأدبة عشاء دعت إليها جيرانها من الصرب والمسلمين العائدين.

حل أزمة الإسكان في كوسوفو: التحديات التي تواجهها إدارة الإسكان والعقارات بالأمم المتحدة

بقلم: سكوت ليكي

أدى الصراع المسلح في كوسوفو خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ إلى تدمير عشرات الآلاف من المساكن والاحتلال الجماعي للمنازل التي هجرها أصحابها، أثناء عودة اللاجئين إلى وطنهم.

وقد نشبت هذه الأزمة في الإسكان بعد عقد كامل من انتشار انتهاكات حقوق الإسكان؛ فعلى امتداد التسعينيات، اتخذ التمييز ضد الغالبية الألبانية مظاهر مختلفة، منها اتخاذ ترتيبات مخالفة للقانون في مجال الإسكان، وإجراءات تعسفية لإجلاء السكان بالقوة، وفرض القيود على عمليات نقل ملكية العقارات؛ وكانت هذه من العوامل التي ساهمت مساهمة كبيرة في اندلاع الصراع المذكور.

أما عواقب ذلك في المرحلة التالية للصراع فكان منها عدم الاطمئنان إلى حقوق السكنى والامتلاك المشروع لنسبة كبيرة من المساكن المتاحة في كوسوفو؛ والمعروف أنه لا توجد سياسة شاملة لكوسوفو فيما يتعلق بحقوق الإسكان. وقد تفاقمت حدة مشكلات الإسكان وملكية العقارات بسبب الاحتلال غير المشروع للأراضي والعقارات التي كان يملكها المقيمون من طائفة الصرب وطائفة روما الذين رحلوا عن الإقليم، وعدم توافر الوثائق القانونية للحيازة والملكية لدى معظم مواطني كوسوفو، والافتقار إلى تدابير الفصل القضائي اللازمة للتصدي للانتهاكات التي وقعت، والتي لاتزال تقع يومياً دون رادع، لحقوق السكنى وملكية العقارات الخاصة بالأقليات. وسوف تواجه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تحدياً أساسياً في الأشهر والسنوات المقبلة، وهو العلاج الفعال للقضايا الرئيسية في مجال الإسكان والعقارات.

إنشاء إدارة الإسكان والعقارات

تحركت الأمم المتحدة في البداية بسرعة كبيرة نسبياً إزاء قضايا العقارات؛ ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ قامت بعثة الأمم المتحدة بإلغاء قانونين يتسمان بالحيف الشديد كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد سنتهما، وكانا يضعان قيوداً تمييزية على حقوق الناس في بيع بيوتهم أو شرائها؛ وفي الشهر التالي أنشأت البعثة «إدارة الإسكان والعقارات»، وكان موظفوها ومديروها من العاملين في «مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية»؛ وكانت تلك أول مرة يقوم فيها المركز بإنشاء مثل هذه المؤسسة.

وتقع على عاتق هذه الإدارة، التي من المقرر أن يبلغ عدد موظفيها ١١٠ أشخاص، مهام عسيرة مضنية تتمثل في تصحيح الانتهاكات السابقة لحقوق الإسكان، وحل القضايا المعقدة الخاصة بالخلافات حول حقوق الإقامة، وإعداد جرد كامل للمساكن المهجورة سواء أكان مالكوها من الأفراد، أم الدولة، أم الجمعيات. وإلى جانب ذلك تتولى هيئة مناظرة للإدارة، تسمى «لجنة دعاوى الإسكان والعقارات»، مسألة الفصل في الدعاوى المرفوعة إلى الإدارة؛ وتتكون هذه اللجنة من خبيرين دوليين وخبير محلي واحد في مجال قانون الإسكان والعقارات.

وعلى الرغم من عدم اكتمال عدد موظفيها أو استكمال تمويلها، فإن الإدارة لديها أعباء كثيرة. وقد انقضى ما يزيد على تسعة أشهر على انتهاء الحرب التي قادها حلف شمال الأطلسي، ولم تكد الإدارة تشرع في تنفيذ المهمة الجبارة المنوطة بها، وهي تقديم التعويضات لأهالي كوسوفو عما قاسوه على مدى عقد كامل من انتهاكات لحقوقهم في الإسكان وامتلاك العقارات. وعلى الرغم من التأخير بسبب العقبات المالية والبيروقراطية، وبسبب معارضة المتشددين من أهالي كوسوفو، فإن الخطوات التي بدأ اتخاذها – وهي إلغاء قوانين الإسكان الجائرة، وإنشاء مؤسسة جديدة تماماً لحل مشكلات الإسكان والعقارات – تمثل تطوراً جديراً بالترحيب؛ فإذا نجحت الإدارة فربما كان البرنامج الذي وضعه مركز المستوطنات البشرية لكوسوفو نموذجاً يحتذى في المبادرات التي تتخذ مستقبلاً في الظروف المماثلة، أي حيثما تتعرض للخطر حقوق اللاجئين وحقوق النازحين داخلياً في الإسكان وامتلاك العقارات.

وتتحمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، مسؤولية إعداد المساكن لمواجهة زمهرير الشتاء وإعادة بناء المنازل. ويتكون برنامج مركز المستوطنات البشرية من عدة عناصر، بالإضافة إلى التنسيق مع الإدارة، بما في ذلك النهوض بمهمة جسيمة تتمثل في إعادة إقامة نظام «للتسجيل المساحي»[1] للعقارات وسجلات الملكية في كوسوفو، ونظم إدارية للبلديات. ويعمل المركز كذلك على تجميع وتحليل التشريعات الخاصة بالإسكان والعقارات، وإلغاء القوانين التمييزية الخاصة بالإسكان والعقارات، وإعداد المقترحات اللازمة لضمان اتفاق التشريعات المحلية مع المواثيق الدولية، وتقديم المشورة للقوات العسكرية الدولية فيما يتعلق بأمن الإسكان، وتسهيل التوصل إلى حلول للخلافات الخاصة بالإسكان والعقارات. وقد حاول المركز، أولاً وقبل كل شيء، ضمان الإسكان الآمن لجميع الطوائف العرقية، وتعزيز حق العودة ورد الاعتبار بحيث يتمكن جميع اللاجئين والنازحين داخلياً من العودة إلى مساكنهم الأصلية.

ويعتبر كل نشاط من هذه الأنشطة الجارية في مجال الإسكان والعقارات ذا أهمية حيوية للعودة إلى ما يشبه الوضع الطبيعي في كوسوفو، وفي غيرها من المجتمعات التي تمزقت وتشتت بعد الحرب. وقد يكون من المفيد أن نبين القضايا الأساسية التي من المرجح أن تواجهها الإدارة في محاولتها بناء مجتمع لا تُنتهك فيه حقوق الملكية العقارية على نحو تعسفي ودون وجه حق، ولا تتعرض فيه المنازل للتخريب والهدم.

عواقب تشريعات الإسكان القائمة على التمييز

انتشر التمييز ضد سكان كوسوفو الألبان في مجال الإسكان والملكية العقارية في ظل الحكم اليوغوسلافي. وقد اتخذ ذلك الاتجاه طابعه الرسمي أول الأمر في عام ١٩٩٠، عندما أصدرت السلطات مرسوماً يقضي بإلغاء صحة بيع الصربيين الراحلين عن الإقليم[٢] لعقاراتهم لألبانيين، وذلك بأثر رجعي. وكانت هيمنة الأقلية الصربية من سكان الإقليم قد تدعمت بوضع برنامج يسمى «برنامج إقرار السلم والحرية والمساواة والديموقراطية والرخاء في إقليم كوسوفو ذي الحكم الذاتي».[٣] وكان البرنامج يبين على نحو منهجي كيف يمكن تحقيق القمع في عدد من مجالات السياسات، كان من بينها مجالات الإسكان والملكية العقارية. وحين أُلغيت الحكومة الذاتية في يونيو/حزيران ١٩٩٠، أصبح قطاع الإسكان والعقارات في كوسوفو معقلاً للتمييز العرقي. وصدرت مجموعة كبيرة من القوانين التي وضعت الأساس السياسي والقانوني لإصدار وتطبيق المزيد من القوانين التي كانت لها آثارها العميقة بالنسبة لملاك العقارات في كوسوفو، بل كانت من العوامل الرئيسية التي أسهمت في اندلاع الصراع نفسه.

ففي أوائل التسعينيات طرد نحو ١٣٥٠٠٠ ألباني من وظائفهم بسبب انتمائهم العرقي[٤]؛ ولما كانت حقوق السكنى في المساكن المملوكة للمجتمع (وفقاً لنظام الإسكان الذي كان سائداً في أوائل التسعينيات) ترتبط في جميع الأحوال تقريباً بالعمالة، تم إجلاء أعداد كبيرة من السكان الألبان من منازلهم. وأُعيد توزيع كثير من العقارات التي أُرغم الألبان على إخلائها لذلك السبب، على مواطني صربيا والجبل الأسود بشروط تفضيلية. وهكذا فقد الألبان المطرودون المأوى، وفقدوا أيضاً الأرصدة المالية التي كانوا قد أودعوها في صناديق الإسكان المرتبطة بالعمالة، وكل حق في شراء الشقق المملوكة للمجتمع التي كانوا يقيمون بها، وهي الأرصدة التي كانت قد تراكمت لهم على امتداد سنوات عملهم.

> أصبح قطاع الإسكان والعقارات في كوسوفو معقلاً للتمييز العرقي

ومن عواقب ذلك أن نشأت حالات كثيرة لتنازع الملكية، حيث يحمل مواطن صربي وآخر ألباني وثائق تعطي لكليهما الحق ظاهرياً في شغل العقار نفسه أو امتلاكه. وسوف يكون حل مثل هذه المنازعات ولاشك من أهم ما ستتناوله إدارة الإسكان والعقارات في عملها؛ فالألبان الذين عادوا إلى شغل الشقق التي يعتبرونها ملكاً لهم سوف يسعون للحصول على اعتراف قانوني بحقوقهم. كما أن شاغلي الشقق من الصربيين الذين فروا قد يطالبون هم الآخرون بالحق في العودة، ويتقدمون بطلب إلى الإدارة المذكورة، أو يوافقون على تسهيل بيعها أو الحصول على تعويض عنها.

المعاملات غير الرسمية

كان من نتائج قانون «التغييرات الخاص بالقيود المفروضة على المعاملات العقارية وملحقاته»، إلى جانب الإمعان في التمييز الموجه ضد السكان الألبان في كوسوفو، أن جرى عدد كبير من المعاملات المخالفة للقانون في مجال الإسكان والعقارات فيما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٩؛ ولم تكن كثير من هذه المعاملات تحظى بالموافقة الرسمية أو التسجيل القانوني. ويتسم ذلك القانون (الذي قامت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بإلغائه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ بموجب اللائحة رقم ١٩٩٩/١٠) بالأولوية التي يوليها للاعتبارات العرقية. وكانت كلتا الطائفتين العرقيتين تشعر بأنها تتعرض للتمييز ضدها؛ فكان الصربيون ممنوعين من بيع العقارات، بهدف الحد من هجرتهم وتثبيط دافعهم عليها، وكانت طلبات الألبان الملتزمين بالقانون لشراء العقارات أو بيعها تقابل بالرفض دائماً، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت المعاملات في مجال الإسكان والعقارات تجري في الخفاء؛ ونتيجة لذلك صار الكثيرون من شاغلي العقارات وملاكها الشرعيين لا يملكون أي وثائق معترف بها قانوناً باستثناء «العقد» غير الرسمي بين الأطراف. وكانت المعاملات العقارية الخاصة بين أفراد الطوائف العرقية المختلفة تخضع لقيود بالغة الشدة جعلت من المحال تقريباً أن يشتري صربي منزلاً من ألباني، بل ومن الأصعب على الألباني أن يشتري عقاراً من صربي.

وبغية الالتفاف حول تلك القيود كثيراً ما كان المواطنون الألبان يستخدمون وسطاء صربيين موثوقاً بهم لتسهيل إجراء المعاملات غير الرسمية. ونتيجة لذلك نشأ الانطباع الخاطئ بأن الوسيط هو صاحب العقار، فهو الذي يظهر اسمه على عقود البيع. وكانت هناك حالات أخرى أغرب وأعجب إذ قام محامون لا وجود لهم بصياغة عقود «وهمية»، لم تعترف بها إدارة التسجيلات العقارية رسمياً.

إن عدد هذه المعاملات المخالفة للقانون في مجال الإسكان والعقارات، على امتداد عقد كامل من الممارسات في الخفاء، يجعل البت في مشروعية الملكية مسألة بالغة التعقيد. فالسجلات الخاصة بالأراضي والمساكن والحيازة والملكية في كوسوفو ناقصة وتفتقر كثيراً إلى الدقة. وهكذا فلابد من وضع نظام منصف لتوفيق أوضاع هذه العقود غير الرسمية، ابتغاء حماية حقوق الملاك والشاغلين الشرعيين للمساكن والعقارات التي انتقلت من يد إلى أخرى خلال التسعينيات. وسوف يلقى الكثيرون صعوبة في إثبات حق الملكية أو حق استئجار منزل أو شقة أو قطعة أرض.

ولقد تفاقمت هذه المشكلات بسبب التخريب المتعمد الذي قامت به القوات اليوغوسلافية للسجلات العقارية قبل حملة القصف الجوي التي شنتها قوات حلف شمال الأطلسي وفي أثنائها؛ كما تعرضت للتخريب كذلك بسبب مصادرة كمية كبيرة من هذه الوثائق في وقت لاحق ونقلها إلى بلغراد.٥ وتشير التقديرات المبدئية إلى أن أكثر من ٥٠° في المائة من وثائق الملكية لم تعد موجودة في كوسوفو.

الاحتلال الثانوي وغير المشروع للمساكن

يتعين على إدارة الإسكان والعقارات أن تفحص شهادات الملكية التي أصدرتها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أثناء حملة القصف الأطلسي، فهي الوثائق التي تنتزع حقوق «ملكية» المساكن التي خرج منها – بصورة مؤقتة – اللاجئون أو النازحون الداخليون من السكان الألبان وتمنحها لغيرهم. وليس من المتوقع أن تكون المشكلات القانونية هنا عويصة، إذ إن اللائحة التي أصدرتها بعثة الأمم المتحدة في كوسفو، برقم ١٩٩٩/١، أعلنت بطلان أية وثائق أو قوانين وافقت عليها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اعتباراً من ٢٤ مارس/آذار ١٩٩٩.

ومنذ يونيو/حزيران ١٩٩٩ أرغمت أسر كثيرة من طائفتي الصرب والروما على الخروج من مساكنها بالقوة أو بأساليب أخرى؛ ومن ثم فإن عدداً كبيراً من المنازل والشقق التي كان يملكها أو يشغلها الصرب وغيرهم من الأقليات، أصبح يحتلها دون وجه حق الألبان العائدون وغيرهم ممن يشغلون هذه المنازل والعقارات بصورة غير مشروعة. وجاءت الأنباء من شتى أنحاء كوسوفو بوقوع حالات احتلال تعسفي للمساكن والعقارات، خصوصاً التي يشغلها الصربيون، وأن ذلك يجري بنمط واحد يقوم على التخويف والاعتداء الجسدي، بل والقتل العمد. وكثيراً ما كان محتلو هذه المساكن دون وجه حق يكتفون بتغطية اللافتة التي تحمل اسم الساكن الصربي أو إزالتها وكتابة أسمائهم على باب المسكن

الذي يريدون مصادرته. وقد تدخلت قوات حفظ السلام في كوسوفو في بعض الحالات لإعادة السكان الشرعيين إلى مساكنهم؛ ومن مسؤولية هذه القوات الإبلاغ عن وقوع أي طرد للسكان بالقوة وأي احتلال غير مشروع؛ بل لقد حاولت، حيثما استطاعت، وضع حد لهذه الأنشطة، ولكنها تقول – ولديها من الأسباب ما يبرر ذلك – إنها لا تملك الطاقة البشرية ولا الإمكانيات الاستخبارية التي تتيح لها «التواجد في كل مكان في الوقت نفسه». بل إنها حتى حين كانت تتمكن من القبض على المذنبين، فإن عدم توافر أماكن احتجاز أدى إلى أنهم كانوا لا يتعرضون، بصفة عامة، لا للمحاكمة ولا للحبس.

حالات البيع والإيجار قسراً

ظهرت أدلة منذ يوليو/تموز ١٩٩٩ على حالات طرد بالقوة (لأبناء طائفتي الصرب والروما أساساً، ولو أن السكان الألبان قد تعرضوا لذلك أيضاً في بعض الأحيان) باستخدام وثائق مزورة؛ إذ تُعرض على الملاك والمستأجرين الشرعيين وثائق زائفة كوسيلة لإجبارهم على الخروج. وكثيراً ما يُصاحب حالات الطرد القسرية المذكورة توقيع «اتفاق» يرغم الضحايا على الإقرار فيه – وإلا تعرضوا لأعمال العنف أو القتل – بأنهم قد تنازلوا عن حقوق الملكية أو الإيجار «بمحض اختيارهم ودون أي ضغط». كما وردت أنباء تفيد التعامل بعقود تمليك مزيفة، ترمي إلى خداع قوات حفظ السلام وقوات الشرطة المدنية بحيث تسمح لشاغلي المساكن بالبقاء في حيازتها دون وجه حق.

التعويض

ومن القضايا الأخرى التي سوف يتعين على إدارة الإسكان والعقارات التصدي لها قضية تقديم التعويضات إلى الذين تعرضت أملاكهم للأضرار، والذين وقعوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. ولا شك أن المجتمع الدولي سوف يمارس الضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى تقدم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطاتها أو القوات شبه العسكرية الخاضعة لها بصورة مباشرة.[٦] وسوف تستمر مسؤولية الدولة اليوغوسلافية ويظل التزامها قائماً بتعويض الضحايا حتى إذا حل نظام آخر محل نظام حكم ميلوسيفيتش؛ ولكن لم يتبين بعد كيف سيتم تنفيذ ذلك عملياً، وما هو الدور المنوط بإدارة الإسكان والعقارات.

> ما زالت كوسوفو تفتقر إلى وجود مؤسسة محلية تؤول إليها المسؤولية النهائية

ما تبقى من المساكن السليمة

تم جمع معلومات كثيرة حول ما لحق بالمساكن في كوسوفو من أضرار أو دمار؛ وإذا كان من المتفق عليه بصفة عامة أن ٥٠ في المائة من مجموع المساكن قد تعرض إما للتدمير أو للتلف البالغ، فإن المعلومات المتاحة عن عدد الوحدات السكنية السليمة بالغة الضآلة. ولا يُعرف عدد المساكن السليمة المتاحة من كل نوع من أنواع الحيازة (الخاصة، والمملوكة للمجتمع، والمشتركة، والتعاونية، وهلم جراً). وتعتزم إدارة الإسكان والعقارات إجراء بحث على مستوى كوسوفو كلها، بغرض إعداد إحصائيات خاصة بالإسكان، فيما يتعلق بتوافر المياه والكهرباء ومرافق التخلص من النفايات الصلبة، وأسعار العقارات، وإمكان الحصول على قروض الإسكان، ونسبة المشردين، وإصلاح الأبنية، واحتياجات الصيانة. فإذا لم تتوافر مثل هذه المعلومات، فلن يكون من الممكن رسم سياسات شاملة وإيجابية للإسكان. وسوف تحتاج بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى معلومات موثوق بها حول الرصيد القائم من المساكن السليمة حتى تستطيع أن تقرر أي عقارات سوف تحتاج إلى الحصول عليها، إذا كان ذلك لازماً، حتى يتوافر لديها ما يكفي من العقارات لتوفير المساكن البديلة للذين يقيمون حالياً في مساكن دون وجه حق. ولما كان الجميع يحتاجون إلى الحماية من التشرد

UNHCR/LeMoyne

(حتى لو كانوا يشغلون مساكن لا حق لهم فيها)، فسوف يكون من المهم أن تحدد البعثة مثل تلك المساكن وتخصص ساكنيها. والواضح أنها لن تتمكن من ذلك إلا حين تتضح لديها صورة الرصيد القائم من المساكن المتاحة.

الحاجة إلى إطار شفاف من القوانين واللوائح

أدت القوانين واللوائح التمييزية، والصدمات التي أحدثها الصراع، إلى عدم وجود أي سياسة إسكانية أو إطار تشريعي واضح في كوسوفو اليوم. وعلى الرغم من أن إدارة الإسكان والعقارات سوف تنهض بوظائف حيوية كثيرة ترمي إلى توفيق أوضاع قطاع الإسكان والعقارات، فما زالت كوسوفو تفتقر إلى وجود مؤسسة محلية تؤول إليها المسؤولية النهائية عن مراقبة المعاملات، وحماية السكان من الطرد قسراً، وتنظيم بناء وحدات الإسكان المشتركة، وإصدار تصاريح البناء، وتخصيص الأراضي والمساكن، وضمان أمن السكنى. وهذا الافتقار إلى الوضوح المؤسسي يبعث على القلق عندما ننظر إليه من زاوية الحقوق، مثل الحق في أمن الحيازة، والحماية من الطرد، والتمتع السلمي بالممتلكات، والحماية من الحرمان التعسفي من الأملاك، وهي الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتحتاج كوسوفو اليوم إلى العناصر القانونية الأساسية اللازمة لتكريس حقوق الملكية المذكورة في التشريعات المحلية.

وعلى ضوء أحداث العقد الأخير (الذي لم يشهد إلا بناء عدد جد قليل من الوحدات السكنية الجديدة) تبرز الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لتعديل قوانين وسياسات كوسوفو في مجال الإسكان حتى تصبح متناغمة مع المواثيق الدولية. ويجب القيام بمحاولة لتجميع حقوق السكنى وامتلاك العقارات في تشريع موحد، هو «قانون حقوق الإسكان والعقارات في كوسوفو». فإذا وضع هذا القانون وتم تنفيذه فسوف يضمن مشاركة سكان كوسوفو، ويساعد أيضاً على وضع قانون موحد يضمن حقوق السكنى وملكية العقارات المنصوص عليها في القانون الدولي.

إن توفيق أوضاع سياسات الإسكان والعقارات وتشريعاتها وتطبيقاتها في كوسوفو يمثل معلماً أساسياً من معالم الهدف الأكبر وهو إرساء دعائم مجتمع مستقر وديموقراطي، يقوم على أسس العدل، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها. فإذا لم نستطيع إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلات، فسوف تستمر مظاهر التوتر العرقي والسياسي، وسوف تواجه التنمية الاقتصادية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية عقبات كأداء، ولن يختفي احتمال نشوء صراع في المستقبل. وإزاء المناخ الحالي الذي يتسم بمخالفة القانون، بل بغياب القانون، فيما يتعلق بالمعاملات الإسكانية والعقارية، وإزاء التركة التي ما تزال قائمة من التمييز والتخريب، فإننا نؤكد تأكيداً شديداً على الضرورة الملحة لإيجاد علاج عاجل لهذه الأوضاع. وعدم معالجة هذه القضايا لن يؤدي إلا إلى المساهمة في تعميق انعدام الأمن، وإحباط المحاولات المبذولة لإقامة حقوق الإسكان والملكية العقارية، وزعزعة عملية بناء السلم. والمأمول أن يتسنى تطبيق هذه الدروس المستفادة من كوسوفو في سياقات أخرى، حيثما عاد اللاجئون أو النازحون داخلياً إلى ديارهم.

سكوت ليكي هو مدير «مركز حقوق الإسكان وحالات الإجلاء» في جنيف.

تستند هذه المقالة إلى تقرير مطول مفصل عنوانه «الإسكان والملكية العقارية في كوسوفو: الحقوق والقانون والعدالة: مقترحات لوضع خطة عمل شاملة لحماية حقوق الإسكان والملكية العقارية في كوسوفو وتعزيزها». ويمكن لمن يريد أن يطلب نسخة من المؤلف وعنوانه بالبريد الإلكتروني: sleckie@attglobal.net

١- هذا مصطلح قانوني تعريفه هو «تبيين نطاق الأرض وقيمتها وملكيتها».

٢- انظر: Noel Malcolm Kosovo: *A Short History,* 1998, Papermac, London, p346.

٣- انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الاشتراكية الصربية: *Official Gazette of Serbian Socialist Republic*, 15/90 of 30 March 1990.

٤- حدد البرنامج أسساً كثيرة للطرد منها: «كل من شارك في المظاهرات يتم طرده فوراً من المناصب الإدارية في الشركات والمؤسسات الاجتماعية» (الفقرة ١٧).

٥- أعلن وزير العدل اليوغوسلافي، في معرض إشارته إلى أهمية سجلات الإسكان والعقارات، في يوليو/تموز ١٩٩٩ أن السجلات الخاصة بالأشخاص والأملاك في كوسوفو قد «نقلت إلى أماكن مأمونة»، وأن «الصربيين، وفقاً للسجلات العقارية، يمتلكون نحو ٧٠ في المائة من العقارات في كوسوفو، وهو ما لا يتفق مع هوى الألبان الذين يتسمون بنزعة انفصالية وينتمون إلى المجتمع الدولي». (*VIP Daily News Report, Issue No 1559, Belgrade, 28 July 1998*)

٦- من الطريف أن المادة ١٢٣من الدستور اليوغوسلافي تنص على ما يلي: «كل فرد له الحق في التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال غير المشروعة أو غير اللائقة التي يقوم بها مسؤول، أو هيئة حكومية، أو منظمة حكومية تمارس سلطات عامة، وفقاً للقانون. والدولة ملزمة بأن تدفع التعويضات عن الأضرار. ومن حق الطرف الذي أصابه الضرر أن يطالب، وفقاً للقانون، بالتعويض مباشرة من الفرد المسؤول عن إحداث الضرر».

مطبوعات COHRE

يمكن الحصول على المطبوعات الآتية بطلبها من COHRE، على العنوان التالي:
COHRE, 83 Rue Montbrillant, 1202 Geneva, Switzerland، الهاتف/الفاكس: ٧٣٤١٠٢٨ ٢٢ ٤١+، البريد الإلكتروني: sleckie@attglobal.net. الموقع على شبكة الإنترنت: www.cohre.org. نرجو أن تضيفوا مبلغ ٥ دولارات أمريكية لتكلفة الشحن والتسليم.

سلسلة المصادر (سعر الكتاب الواحد ١٥ دولاراً أمريكياً)
رقم ٦: الأحداث الدولية وعمليات الإجلاء القسري، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠.
رقم ٥: المرأة وحقوق المسكن، مايو/أيار ٢٠٠٠.
رقم ٤: الأحكام القانونية الخاصة بحقوق المسكن: المناهج الدولية والوطنية، الطبعة الثانية، أبريل/نيسان ٢٠٠٠.
رقم ٣: عمليات الإجلاء القسري وحقوق الإنسان: دليل للعمل، الطبعة الثانية، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨.
رقم ٢: قائمة ببليوغرافية مختارة للكتب والدراسات المنشورة عن الحق في المسكن وعمليات الإجلاء، مارس/آذار ١٩٩٣.

المسوح العالمية لعمليات الإجلاء القسري:
رقم ٧: يوليو/تموز ١٩٩٨، ١٠ دولارات أمريكية
رقم ٦: أغسطس/آب ١٩٩٤، ١٠ دولارات أمريكية
رقم ٥: يونيو/حزيران ١٩٩٣؛ رقم ٤: أغسطس/آب ١٩٩٢؛ رقم ٣: فبراير/شباط ١٩٩٢؛ رقم ٢: أغسطس/آب ١٩٩١؛ رقم ١: أغسطس/آب ١٩٩٠ (يمكن الحصول على نسخ مصورة مجانية مقابل خمسة دولارات أمريكية للشحن والتسليم).

التقارير القطرية
(١٠ دولارات للنسخة) تقرير لاتفيا (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠)؛ تقرير جزر سليمان (مايو/أيار ١٩٩٩)؛ تقرير سانت فنسنت وجزر غرينادين (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧)؛ اليابان/كوبي (فبراير/شباط ١٩٩٦)؛ فلسطين/القدس الشرقية (سبتمبر/أيلول ١٩٩٥)؛ الفلبين (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣).

كتب
ليكي س.، «عندما يأتي 'بوش' إلى 'شوف': عمليات الإجلاء القسري وحقوق الإنسان»، ١٩٩٥، الائتلاف الدولي المعني بقضايا الموطن، ١٣٩ صفحة، السعر ١٥ دولاراً أمريكياً.
ليكي س.، «دمار مدبّر: انتهاكات حقوق المسكن في التبت»، ١٩٩٤، COHRE، ١٩٩ صفحة، السعر ٢٠ دولاراً أمريكياً.

اللاجئون البوتانيون وحقهم في جنسية وطنهم والعودة إلى ديارهم واسترداد ممتلكاتهم

بقلم: راتان غازميري وديليب بيشوو

تجادل الحكومة البوتانية في أحقية ٩٦ ألف لاجئ بوتاني يعيشون الآن في مخيمات اللاجئين في نيبال في التمتع بجنسية وطنهم. وثمة مشروع جديد يرمي إلى تسجيل اللاجئين البوتانيين لإثبات بطلان حجة الحكومة.

في عامي ١٩٩٠– ١٩٩١، طُرد حوالي سدس السكان البوتانيين من ديارهم من المناطق الواقعة في الجنوب على الحدود مع الهند. واليوم يعيش أكثر من ٩٦ ألفاً منهم في سبعة مخيمات للاجئين في نيبال، بينما يعيش ٣٠ ألفاً آخرون خارج هذه المخيمات في نيبال والهند. وبعد عشر سنوات من مكابدة العيش في المنفى، تنتابهم رغبة شديدة في العودة إلى ديارهم. إلا أن الحكومة البوتانية رغم هذا لا تبدي استعداداً للسماح لهم بذلك، بحجة أنهم لم يأتوا من بوتان، ومن ثم فهم ليسوا من البوتانيين. وهي الحجة الرئيسية التي تمسكت بها الحكومة في المفاوضات التي أجريت معها بشأنهم وفي التصريحات التي أدلت بها في المحافل الدولية في هذا الصدد.

وقد أسس اللاجئون البوتانيون منظمة غير حزبية ولا حكومية معنية بحقوق الإنسان في المنفى في عام ١٩٩٢ تحت اسم «رابطة دعاة حقوق الإنسان في بوتان» «أهورا بوتان» ووضعت هذه المنظمة مشروعاً بعنوان «تسجيل اللاجئين البوتانيين» الهدف منه هو إثبات تهافت ادعاء الحكومة البوتانية. وقد أعدت المنظمة المذكورة قاعدة بيانات رقمية تحدد الأماكن الأصلية التي قدم منها اللاجئون، الذين يعيشون الآن في المخيمات في جنوب شرق نيبال، وتثبت بالدليل القاطع أنهم مواطنون بوتانيون.

طرد اللاجئين

يختلف اللاجئون من حيث الأصل العرقي والثقافة والدين عن النخبة البوتانية الحاكمة. وقد تعرضوا للاضطهاد بسبب احتجاجهم على سياسات الحكومة البوتانية التي استهدفت في الثمانينيات «اللوتشامبا» أو البوتانيين من سكان المناطق الجنوبية الذين يتحدثون اللغة النيبالية. وقد ألزمت سياسة «وطن واحد، شعب واحد» سائر أفراد الجماعات العرقية بقبول ثقافة النخبة الحاكمة ولغتهم وأزيائها، بينما حرمتهم قواعد «المواطنة الجديدة» تعسفاً من جنسيتهم البوتانية. وعقب المظاهرات التي خرجت للتنديد بهذه السياسات في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، تعرض الألوف منهم للاعتقال تعسفاً والتعذيب والاحتجاز بدون محاكمة والمعاملة المهينة، وشنت الشرطة الكثير من الغارات على قراهم، كما وقعت حالات من الاغتصاب الجماعي، وأغلقت كل المدارس تقريباً في جنوبي بوتان، وقيدت الخدمات الصحية، وفرض حظر على نقل السلع الرئيسية وتحركات السكان، وصودرت بطاقات المواطنة، وأنهيت خدمة الكثير من الموظفين، وتعرض الكثير من المنازل للإحراق والتدمير. وأجبرت فئات السكان الذين صنفوا في السابق كمواطنين مخلصين على مغادرة بوتان بسبب قرابتهم لأشخاص اعتقلوا لأسباب سياسية أو لأنهم شاركوا في الحركة الديمقراطية.

وفي مطلع التسعينيات، بدأت السلطات المحلية في المنطقة، بمساندة كاملة من القوات المسلحة، في إنذار أهالي القرى بمغادرة البلاد وإلا واجهوا عواقب وخيمة. وأمرت الأسر بأن تقدم طلبات للحكومة لالتماس «السماح» لها بمغادرة البلاد بعد توقيع «استمارة هجرة طوعية». وقد صورت مشاهد كاملة للمحنة المؤلمة التي مروا بها عند تقديمهم لطلبات الهجرة، وكان المصورون يطلبون منهم أن «يبتسموا» أمام الكاميرا قبل التقاط صورهم. وأجبر أكثر من ٦٠ في المائة من الأسر الموجودة في الوقت الراهن في المخيمات في شرقي نيبال على تقديم تلك الطلبات.

ولم يكن أمام معظم الأسر في هذه المناطق الجنوبية خيار كبير إلا الامتثال لتلك الأوامر. وقد اقتلع سكان قرى بأكملها في بعض الحالات من مواطنهم. ولم تمنح الأسر سوى مهلة زمنية قصيرة لترك البلاد حتى أن معظمها لم يتمكن من جمع الأمتعة الأساسية.

وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، كان أكثر من ٨٠ ألف فرد من «اللوتشامبا» قد لاذوا بالمخيمات التي أسستها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من أجلهم في شرقي نيبال. وقد أرغم هؤلاء الأشخاص على ترك ممتلكات تقدّر بملايين الدولارات جمعوها جيلاً بعد جيل، لكي يعيشوا في نهاية الأمر عالة على المساعدات التي يتلقونها من المجتمع الدولي.

إعادة توزيع الأراضي والممتلكات

أعادت السلطات البوتانية توزيع الأراضي الجيدة في معظم المقاطعات الجنوبية الست في بوتان، وهي المنطقة الأصلية التي جاء منها معظم اللاجئين في المخيمات النيبالية، على سكان الشمال، ومعظمهم من الجنود المسرحين وأقاربهم. ووزعت الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية والقيمة التجارية على كبار المسؤولين في النظام الحالي. أما الأراضي الخصبة التي تقع في المناطق النائية والتي ظلت مهملة منذ أن أرغم السكان الأصليين على مغادرة وطنهم، فتمنح الآن للسكان القادمين من شمال بوتان. وبغية إغرائهم على الإقامة في الجنوب، وفرت لهم الحكومة مواد البناء مجاناً ومساعدات مالية وأعادت فتح المرافق التي أغلقت في عام ١٩٩٠. ومن المنتظر أن يتم توزيع المزيد من الأراضي والممتلكات الأخرى على البوتانيين الشماليين، وبذا ينغلق تماماً باب العودة أمام المواطنين البوتانيين المشتتين في نيبال والهند.

> إعادة توزيع الأراضي الجيدة على سكان الشمال

كذلك، فقد اهتمت الحكومة البوتانية بتغيير أسماء الأماكن في جنوب بوتان لجعلها تبدو أكثر شبهاً بأسماء المواضع في شمال بوتان، فتحولت «تشيرنغ» مثلاً إلى «تسيرنغ»،

UNHCR/22104/12.1992/A Hollmann

و« ساربهنغ » إلى « ساربنغ ».

الدعوة لعودة اللاجئين: مشروع تسجيل اللاجئين البوتانيين

لم تنجح كثيراً الجهود التي بذلت حتى الآن للدعوة للإسراع بإعادة اللاجئين. فبعد مرور عشر سنوات وعشرات الاجتماعات الثنائية بين وزراء الحكومتين النيبالية والبوتانية، لم يتم الاتفاق إلا على تقسيم اللاجئين في المخيمات السبعة إلى أربع فئات. وفي الوقت الذي تتعثر فيه خلال المفاوضات مناقشة الخطط الراهنة لإعادة التوطين وإرجاع اللاجئين إلى وطنهم وتزيدها تعقيداً، نجحت جهود الحكومة البوتانية في إبعاد قضية اللاجئين عن الساحة الدولية.

ولعل خير سبيل للإسراع بعودة اللاجئين البوتانيين تأسيس لجنة تحقيق محايدة ومستقلة لبحث الأمر. وينبغي على المجتمع الدولي، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة، أن يشجع اللجنة الثنائية البوتانية النيبالية وحكومتي هذين البلدين للإعراب عن استعداد الجانبين لحسم هذه المشكلة المزمنة بدلاً من الاستمرار في تعليق الأمل على حسم المشكلة عن طريق المفاوضات الثنائية وحدها.

ويهدف « مشروع تسجيل اللاجئين البوتانيين » الذي تقوم به منظمة « دعاة حقوق الإنسان » المذكورة إلى توفير أداة عمل مفيدة وفعالة للدفاع عن حقوق اللاجئين عن طريق توثيق وضعهم من حيث الجنسية وتعزيز حقوقهم في التمتع بجنسية وطنهم والرجوع إلى ديارهم واسترداد ممتلكاتهم.

وتنصب الأهداف الرئيسية للمشروع على إثبات أن المقيمين في مخيمات اللاجئين السبعة هم مواطنون بوتانيون مخلصون ببراهين قاطعة تدلل على صحة أصلهم وجنسيتهم وحقوقهم في الملكية في بوتان. وتحفظ هذه المعلومات إلكترونياً لحمايتها من الضياع والحيلولة دون العبث بها. ويهدف المشروع علاوة على ذلك إلى التماس الدعم لتأسيس آلية تحقيق نزيهة مستقلة لحصر ممتلكات اللاجئين البوتانيين والتثبت من صحة حقوقهم في العودة، وهي حقوق مستمدة من المعايير والمبادئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بغرض التبكير بعودة اللاجئين واسترداد جميع ممتلكاتهم واستعادة حقوقهم الأساسية الأخرى.

المنهج

بدأ العمل في قاعدة البيانات الرقمية الخاصة باللاجئين البوتانيين في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، وتطلب إعدادها ١٨ موظفاً متفرغاً عملوا خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ حتى مارس/آذار ٢٠٠٠ على النحو الآتي: ثلاثة في التنظيم والإدارة، وثلاثة في تغذية الكمبيوتر بالمعلومات، وخمسة في النشاط البحثي، والسبعة الباقون كانوا متطوعين لأداء خدمات عامة. وجمعت المعلومات من المخيمات بالاستعانة بمتطوعين من سكان كل مخيم، ثم جرى التحقق من صحتها من خلال عمد وشيوخ وكبراء القرى السابقة المقيمين في المخيمات.

وجرى تعريف اللاجئين بهذا المشروع من خلال توزيع نشرات خاصة عليهم وتقديم عروض توضح منهج عمله والترويج له على لسان المتطوعين. وقد طور فريق العاملين بالمشروع منهجاً قياسياً لجمع المعلومات، فكان اللاجئون يُستدعون إلى مقره في داماك، حيث يلتقي بهم بعض المتطوعين المدربين على أساليب الحوار لاستخلاص المعلومات اللازمة. وتلي ذلك، زيارات يقوم بها فريق العاملين للمخيمات لجمع المعلومات الأخرى التي تعذر الحصول عليها في الحوارات.

ثم تخزن جميع المعلومات المتحصلة من اللاجئين بطريقة يمكن من خلالها الاطلاع عليها والرجوع

إليها بسهولة ويسر. ونظمت أرقام حجج الأرض (وتدعى «ترام»[1]) وتفاصيلها والوثائق الهامة وفق اسم الأسرة والمربع السكني والناحية. ويمكن بسهولة الاطلاع على الأدلة الوثائقية، ومن بينها بطاقات الهوية التي تسجل الجنسية وقسائم تسديد الضرائب وصور فوتوغرافية للبيوت والأراضي.

وقد انتهى المشروع رسمياً في فبراير/شباط ٢٠٠٠، دون أن يتم توثيق جميع اللاجئين البوتانيين الذين كانت «أهورا بوتان» تأمل في تغطية كافة حالاتهم (والذين يزيد عددهم على ٩٦ ألفاً)، حيث لم يُتمكن إلا من توثيق حوالي ٥١ في المائة من مجموعهم. وتجري منظمة «دعاة حقوق الإنسان» المذكورة في الوقت الراهن مراجعة لعمله لتحديد جميع التعديلات المطلوبة قبل أن يستأنف مهمته في توثيق البقية الباقية من هؤلاء اللاجئين.

العقبات

واجه المشروع بعض العقبات في تنفيذه، وإن كان من المحتمل أن هذه المشكلات قاصرة على محيط العمل مع اللاجئين البوتانيين فحسب. ومنها أن المشروع عانى في بعض الأحيان من مشكلات فنية (الكمبيوتر) وتخطيطية/تنفيذية، ولكنه نجح في حلها، أما من حيث المشكلات المتصلة بالموارد البشرية، فلم يواجه المشروع أية مشكلة. ومع هذا، فقد عجز فريقه عن إتمام التوثيق بنسبة مائة في المائة لجميع اللاجئين، وذلك أساساً بسبب ما أبداه بعضهم من عزوف عن التعاون أو لامبالاة. وهناك أدلة تشير إلى أن بعضهم حصل على معلومات خاطئة عن المشروع، أو ضللته بعض فصائل اللاجئين، ويبدو أن بعضهم الآخر كانوا غير مقتنعين اقتناعاً حقيقياً بجدوى قاعدة البيانات. ولذا قرر الفريق نشر محصلة المعلومات التي انتهوا من جمعها لمعرفة ما إذا كان نشر تلك المعلومات سوف يمكّن باقي اللاجئين من إدراك فائدة التوثيق والمشاركة في المرحلة التالية من تلك العملية. ولكن الفريق لم يستطع حتى الآن أن يحدد كيف كان من الممكن أن يتغلب على هذه العقبة في المراحل المبكرة لتنفيذه.

النتائج

نشر المشروع نتاج عمله الرئيسي، أي قاعدة البيانات الخاصة باللاجئين البوتانيين، في مطلع أبريل/نيسان في صورة قرص مدمج، ووزعه على الحكومات المعنية وكذا الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على نموذج لقاعدة البيانات عن طريق الإنترنت (انظروا التفاصيل أدناه)، مع تقرير موجز ومعلومات أساسية عن قاعدة البيانات، مع عينات من المعلومات المفصلة عن أسر اللاجئين وممتلكاتهم والأدلة الوثائقية التي تثبت أصولهم وجنسيتهم البوتانية في كل مقاطعة.

والمرجو أن يساعد المشروع هؤلاء اللاجئين عن طريق الآتي:

- تبديد الشكوك التي تكتنف هوية اللاجئين المقيمين في شرقي نيبال
- المساعدة على حل أية منازعات قد تنشأ بين بوتان ونيبال في إطار إجراءات التحقيق التي قد تنظم للتثبت من صحة دعاوى اللاجئين والحكومة البوتانية
- توفير مادة يسهل استخدامها بصورة فعالة في الجهود الرامية لكسب التأييد
- توفير بديل يمكن الركون إليه للوثائق المفقودة (ومن ثم تقليل القلق الذي يعاني منه اللاجئون بسبب ضياع تلك الوثائق أو تعرضها للسرقة)
- تسهيل دفع التعويضات ورد الممتلكات بعد إعادة اللاجئين إلى وطنهم

ومن المؤكد أن نتائج هذا المشروع سوف تثبت بصورة قاطعة حقوق اللاجئين البوتانيين في العودة إلى وطنهم واستعادة أرضهم وممتلكاتهم.

راتان غازميري كبير المنسقين في «رابطة دعاة حقوق الإنسان» (أهورا) في بوتان.
ديليب بيشوو أمين الحملة الدولية.

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقع الرابطة المذكورة على شبكة الإنترنت: http://ahurabht.tripod.com
للحصول على نسخة من القرص المدمج، يرجى الاتصال براتان غازميري بالبريد الإلكتروني:
ahurabht@wlink.com.np
الهاتف/الفاكس: ٨٠٣٨٢ ٢٣ ٩٧٧+
أو بالبريد العادي:
AHURA Bhutan, Damak 11, Jhapa, Nepal

١- «ترام» كلمة تعني رقم تسجيل حجة الأرض، وقد حصلت كل أسرة على رقم تسجيل من الحكومة البوتانية في المكاتب التي سجلت فيها ممتلكاتها.

Panos Pictures/Howard Davies

مدرسة ابتدائية (يديرها لاجئون) في مخيم سانيتشار، نيبال.

حق المرأة في ملكية الأراضي والعقارات وحق المسكن

بقلم: ليلاني فرحة

يعتبر الحق في ملكية الأرض والعقارات والحق في المسكن من الحقوق الأساسية التي تكفل لكثير من النساء الرزق بل والبقاء، خصوصاً في أعقاب الحروب والصراعات.

وقد أدت الجهود المبذولة على المستويات المحلية والوطنية والدولية إلى الاعتراف أخيراً بهذه الحقوق وإدراجها في البرامج السياسية والقانونية للحكومات الوطنية وهيئات حقوق الإنسان، الإقليمية والدولية. وتركز هذه المقالة على أحد الأنشطة الدولية التي ساهمت في تدعيم قوة الدفع في هذا الصدد، ألا وهو المؤتمر الدولي الخاص بحقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات إبان الصراع والتعمير.

مؤتمر كيغالي

اتخذت حكومة رواندا خطوة مهمة على طريق تلبية حقوق المرأة في ملكية الأرض والعقار وفي المسكن في فبراير/شباط ١٩٩٨، عندما استضافت مؤتمراً استمر أربعة أيام في العاصمة كيغالي، وكان عنوانه «التشاور الإقليمي الدولي حول حقوق المرأة في ملكية الأراضي والعقارات إبان حالات الصراع والتعمير». وقد شارك في رعاية ذلك التشاور عدد من وكالات الأمم المتحدة[1]، وحضره أكثر من ١٠٠ مشارك من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط ودول البحر الكاريبي؛ وكان الهدف المحدد لتنظيم التشاور هو تقديم الدعم والمؤازرة «لشبكة عمل المرأة في سبيل السلام»، وشعارها هو «لا مساكن دون سلام، ولا سلام دون مساكن»[2].

وقد أدرك المسؤولون عن مؤتمر التشاور ضرورة إشراك قطاع عريض من العاملين في هذا المجال، فدعوا النساء من القاعدة الشعبية، والمنظمات غير الحكومية، ودعاة حقوق المرأة، والخبراء القانونيين، والوزراء، والبرلمانيين، وممثلين من عدد من هيئات الأمم المتحدة، إلى الحضور لتبادل الرأي ومناقشة أوضاع حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات وحقها في المأوى في البلدان التي يدور فيها الصراع، ولوضع الاستراتيجيات اللازمة للمستقبل. كما خصص مؤتمر التشاور وقتاً مماثلاً لبحث خبرات المرأة فيما يتعلق بامتلاك الأراضي والعقارات وحق المأوى، ورسم خطط العمل اللازمة القائمة على هذه الخبرات.

العقبات

أهم ما تتسم به علاقة المرأة بالأرض والعقار والمسكن أثناء الصراع والتعمير، على امتداد العالم كله، هو النزوح المستمر، وهو الذي يبدأ عادة عند نشوب الصراع ويستمر إلى ما لا نهاية.

وتقدم سابينا سابيمبونا، من اتحاد المحاميات في بوجمبورا، وصفاً لهذه الظاهرة في بوروندي، قائلة إن الصعوبات الاقتصادية والخوف من العنف كانا من العوامل التي دفعت آلاف النساء البوروندیات إلى اصطحاب أطفالهن والرحيل عن أراضيهن، مثلما يحدث في كثير من الحروب، دون وجود مكان يؤويهن، فأصبحن من النازحين داخلياً، وسعين إلى المأوى في مخيّمات اللاجئين. ولن تستطيع معظم هذه النساء العودة إلى مساكنها الأصلية حتى بعد عودة السلم والأمن، إذ إن القانون المبني على العرف الساري في بوروندي يحرم الأرملة من أن ترث زوجها، كما إن إخوتها وزوجاتهم لن يرحبوا بعودتها إليهم.

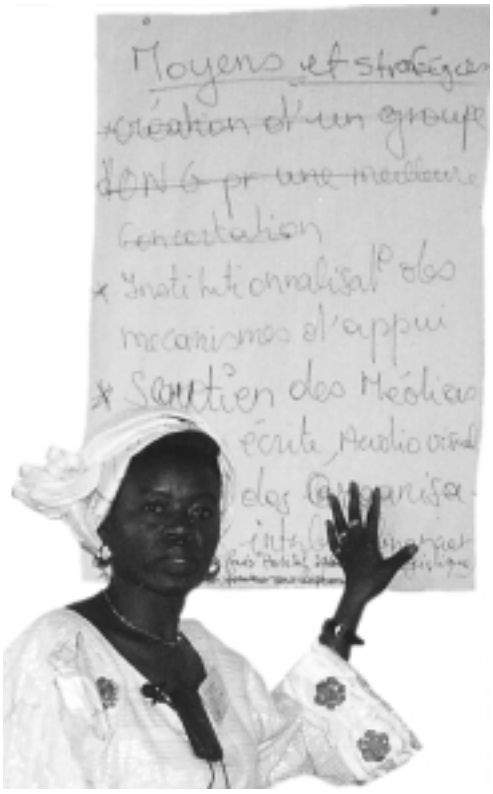

إحدى المشاركات في مؤتمر كيغالي

Photo: Catalina Hichey Trujillo, Coordinator, Women & Habitat Programme

وقد قال المشاركون في مؤتمر التشاور إن هذه العقبة التي يضعها قانون الأعراف أمام امتلاك الأراضي والعقارات تعاني منها النساء في مناطق كثيرة من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، سواء أكان ذلك في زمن السلم أو الصراع أو التعمير. وفي ظل معظم النظم القائمة على قانون الأعراف، يُحظر على المرأة امتلاك الأراضي والعقارات والمساكن أو استئجارها أو وراثتها باسمها الشخصي؛ أما التمتع بحيازة الأراضي والعقارات والمساكن، أو القدرة على التصرف فيها، فعادة ما يعتمد على علاقتها بأقاربها الذكور. ففي الكثير من البلدان الإفريقية، على سبيل المثال، تقضي النظم القائمة على العرف بعدم تسجيل الأراضي والمساكن باسم امرأة متزوجة دون تقديم دليل يثبت أن الزوج قد فوض زوجته في ملكيتها ملكية مستقلة عن زوجها، ولا تستطيع غير المتزوجات والأمهات من غير المتزوجات الحصول على القروض اللازمة لشراء المسكن أو الأرض أو العقار بحجة وجود مخاطر في تقديم قروض دون زواج، أو دون موافقة الأزواج أو الأقارب الذكور.[3] وإذا كان ذلك من شأنه أن يضع قيوداً كبيرة على حقوق المرأة في امتلاك الأرض والعقار وحق المسكن في زمن السلم، فإن هذه الحقوق المحدودة تتلاشى تماماً في الفترة التي تعقب الصراع، أي عند وفاة الأزواج أو الأقارب الذكور. أضف إلى ذلك أنه رغم سماح التقاليد للأرامل بالبقاء على أرض الأسرة، وفي مسكنها، حتى يتوفاهن الله أو يتزوجن من جديد، فإن وارثي الأرض من الذكور يفضلون الآن أن يبيعوا الأرض والمسكن طلباً للكسب المادي، فتغدو الأرامل معدمات مشردات؛ وهو ما يعني التحول عن النظم التقليدية المعتادة للتملك العقاري إلى نظام للملكية الخاصة القائمة على اقتصاديات السوق؛ وهو النظام الشائع في الفترة التالية للصراع، كما إنه كثيراً ما يكون شرطاً مسبقاً للحصول على التمويل من المؤسسات الدولية للتمويل من أجل التعمير.

وقصّت إحدى المشاركات في مؤتمر التشاور، وهي فتاة من رواندا اسمها كونشيسا نيبوغوري، على الحاضرين جانباً من الجهود التي بذلتها

للحصول على الأرض التي ورثتها من والديها إبان حملة الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤، فقالت:

لقد ساءت حياتي إلى أقصى حد منذ وفاة والديّ، إذ حرمت منذ وفاتهما من الانتفاع بالغابة أو بالحقول التي آلت إليّ؛ وعندما رفعت قضية للمطالبة بحقي، قالت المحكمة إنني خسرت القضية حتى قبل أن تنظرها، ولم تتح المحكمة لي فرصة الكلام؛ بل كنت لا أستطيع مجرد قطع شجرة من أملاكي أو زراعة ثمرة من ثمار البطاطس.

وبعد مواجهات عديدة مع أبناء اخوتها، تعرضت في إحداها للاعتداء الجسدي عليها، تقدمت الآنسة نيبوغوري بشكوى إلى وزارة شؤون الجنسين طالبة العون؛ وعندما ذهب أحد مندوبي الوزارة للتحقيق في الموضوع، قال له أبناء إخوتها إن على الآنسة نيبوغوري أن ترحل، وإنه «لم يسبق لامرأة أن ورثت أرضاً في يوم من الأيام».

وقامت إحدى الفلسطينيات المشاركات في المؤتمر بإماطة اللثام عن التأثير المشترك للصراع المسلح وقوانين الأعراف على حقوق المرأة؛ فقالت إن الفلسطينيات في الأراضي المحتلة يتعرضن لانتهاك حقوقهن في امتلاك الأراضي والعقارات وحق المسكن على أيدي القوات الإسرائيلية، وإن ذلك الانتهاك يتخذ أشكالاً عديدة، منها قيام القوات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة منتظمة، وبهدم المساكن، وطرد السكان منها بالقوة، والإغارة على المنازل والقرى، وإرهاب النساء وإصابتهن بالجروح. وفي نفس الوقت، تتعرض المرأة لضغوط اجتماعية هائلة للتخلي عن حقوقها في الميراث، مما يعرّض للخطر حقوق الفلسطينيات في امتلاك الأراضي والعقارات وحق المسكن خصوصاً عند فقدان الزوج أو الأب في خضم الصراع. أما ضمان الحيازة والانتفاع وحق التصرف في الأراضي والعقارات والمسكن فهو يعتمد بدوره، بالنسبة لكثير من الفلسطينيات، على كرم أخلاق إخوتهن أو الذكور من أقارب أزواجهن.

النجاحات والدروس المستفادة

وإلى جانب قصص الظلم التي استمع إليها المشاركون في مؤتمر التشاور، كانت هناك قصص تبعث على الأمل وتبشر بإحراز تقدم. فإذا كانت المرأة تتعرض لصدمات نفسية عارمة وصعوبات بالغة إبان الصراع وفي أعقابه، فإن الخبرات المكتسبة تتيح لها فرصاً وأدواراً جديدة فيما يتعلق بامتلاك الأراضي والعقارات وحق المسكن مما يمكن أن يعتبر البذور التي ستنبت تغييرات هيكلية وإحقاقاً لحقوقها.

وكان من أكثر الأمثلة إلهاماً للحاضرين مثال الغواتيماليات المقيمات في مخيمات اللاجئين في المكسيك، إذ استطعن، رغم العراقيل المذهلة، مثل الافتقار إلى لغة أجنبية مشتركة واحدة تساعدهن على التفاهم، ومثل المطالب العملية في الحياة اليومية بالمخيم ـ استطعن أن يوحدن صفوفهن وينشئن منظمات نسائية لهن، تمكنت من القيام بشتى الأنشطة في المخيمات بمساعدة الموظفين المحليين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فنجحت في تمكين المرأة من تولي إدارة شؤونها وتحسين ظروف المعيشة للجميع داخل المخيمات.[٤] وبعد توقيع اتفاقيات السلام عام ١٩٩٢، قامت المنظمات النسائية للاجئين بتحليل هذه الاتفاقيات، فاكتشفت أن المتزوجات، أو المرتبطات بعقود عرفية مع بعض الرجال، محرومات من حقهن في امتلاك الأراضي والمساكن بأسمائهن وحدهن. ولما كانت المنظمات النسائية للاجئات قد رسخت جذورها آنذاك، وأصبحت قادرة على القيام بمبادرات سياسية، فقد شرعت في القيام بحملة ترمي إلى مشاركة المرأة في امتلاك الأراضي والمساكن لدى العودة إلى غواتيمالا؛ وكان من نتيجة جهودها أن أصبح القانون يعترف رسمياً بهذه الحقوق.

كما ألمح مؤتمر التشاور إلى أن عدداً من البلدان قد اتخذت بعض الخطوات في مرحلة التعمير لتعديل القوانين القائمة وسن قوانين جديدة لحماية حقوق المرأة في امتلاك الأرض والعقارات. فقامت الحكومة المركزية في إريتريا، في غضون الانتقال إلى الحكم الدستوري، بوضع تعديلات جديدة للقانون المدني أدت إلى تعديل جوهري في وضع المرأة في إريتريا؛ فأصبح من حقها قانوناً أن تمتلك وترث الأراضي والمساكن، كما أصبح الأزواج يتمتعون بحقوق متساوية، في نطاق الأسرة، في امتلاك الأراضي والعقارات والمساكن[٥].

أما في جنوب إفريقيا، فإن الدستور الجديد، الذي وضع بعد زوال الفصل العنصري، ينص على الالتزام رسمياً بالمساواة بين الجنسين، وبحق المرأة في المسكن، وبإصلاح نظام ملكية الأرض؛ وقد صدر بذلك قانون ينص نصاً محدداً على المساواة بين الجنسين، كما أنشأت وزارة شؤون الأراضي إدارة فرعية مسؤولة عن شؤون المرأة[٦].

كما يعترف الدستور الإثيوبي الصادر عام ١٩٩٤ بحقوق المرأة في استخدام الأرض على قدم المساواة مع الرجل، إذ ينص على أن «كل فرد إثيوبي يريد أن يكسب رزقه عن طريق الزراعة يتمتع بحق لا يمكن انتزاعه في الحصول على الأرض، دون مقابل، لاستخدامها...»[٧].

ويؤكد قانون الأراضي الجديد، الصادر عام ١٩٩٧، في موزمبيق المبدأ الدستوري الذي يقضي بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الأرض واستخدامها؛ كما ينص على حق المرأة في أن ترث الأرض، ويعترف، للمرة الأولى منذ الاستقلال، بحق المجتمعات المحلية في الملكية الجماعية لأراضيها، بما في ذلك الأراضي الزراعية، وأراضي الرعي، والأراضي المشاعة، ويقول إن هذه الأراضي قد تخضع في المستقبل لقانون الأعراف، مادام هذا القانون لا يتعارض مع دستور موزمبيق. ولقد توحدت كلمة الرجال والنساء في موزمبيق وشرعوا يعملون معاً من خلال «حركة الفلاحين الوطنية» لضمان تطبيق هذه القوانين ووضعها موضع التنفيذ[٨].

ولكن عدداً كبيراً من قصص النجاح تقترن بطبيعة الحال بقصص تدعو للحيطة والحذر؛ إذ أشار المشاركون الغواتيماليون إلى صعوبة الاعتراف عملياً بحقوق المشاركة في امتلاك الأراضي والعقارات وحق المسكن على الرغم من الاعتراف رسمياً بهذه الحقوق.

كما حذر مندوبو المنظمات غير الحكومية بجنوب إفريقيا من أن محاولة الحصول على اعتراف رسمي بالمساواة للمرأة، وبحقوقها في امتلاك الأراضي والعقارات وحق المسكن، سواء في إطار القوانين أو السياسات الموضوعة، لا تكون خالية من المشاكل في جميع الأحوال؛ ودهش المشاركون في مؤتمر التشاور حين علموا أنه على الرغم من الالتزام الرسمي بالمساواة بين الجنسين، وبالحق في المسكن، وبإصلاح نظام امتلاك الأراضي في الدستور الجديد لجنوب إفريقيا، فإن حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات والسكنى لا تتمتع بالحماية الكافية ولا التعزيز الكافي. وعلى الرغم من أن حكومة جنوب إفريقيا في الحقبة التي أعقبت إزالة نظام الفصل العنصري قد وضعت تشريعات منصفة للمرأة، فيما يبدو، فقد أبدى ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين شاركوا في المؤتمر قلقهم إزاء الوضع الحالي؛ فأشاروا مثلاً إلى أن التشريع القائم مبني على فهم ناقص لمعنى «النوع»، وإلى أن الكلمة تستخدم مرادفاً لكلمة المرأة، أي أن الناس لا يدرون أن مصطلح «النوع» يشير إلى الأدوار التي يحددها المجتمع وتدعمها الهياكل الاجتماعية لكل من النساء والرجال، في حين أن تعبير المرأة لا يشير إلاّ إلى جنسهن. وقالوا إن المرأة في جنوب إفريقيا تدعو إلى إزالة ذلك الخلط الأساسي بين المفهومين، فلابد من تفهم صحيح لمفهوم «النوع» وما أدى إليه سوء فهمه من حرمان المرأة من حقوقها، وإلا أصبح من المستبعد التصدي بالصورة اللازمة لأسباب التفاوت بين الرجل والمرأة القائمة في الهياكل الاجتماعية الحالية. كما أشاروا إلى أن السياسات المرسومة لا تتضمن ما يدل على الاهتمام بهذه القضية وإدراجها في جميع المراحل، فهي تقتصر على الأبواب الخاصة بالأهداف والمبادئ، ولا يشار إليها في الأبواب الخاصة بالتنفيذ والرصد والتقييم والاعتبارات الاقتصادية والقيود التي يواجهها إصلاح نظام ملكية الأراضي.

المضي قدماً

ورأى مؤتمر التشاور أن تقدمه من مرحلة استعراض السياق العام للقضايا إلى مرحلة وضع خطط العمل، يقتضي تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات إقليمية: المجموعة الإفريقية (التي تنقسم إلى مجموعتين فرعيتين أولاهما تمثل الدول الناطقة بالإنكليزية والثانية تمثل الدول الناطقة بالفرنسية)، ومجموعة آسيا/أوروبا، ومجموعة أمريكا اللاتينية/البحر الكاريبي. واتفقت المجموعات الإقليمية على ضرورة توعية جميع العاملين في هذا المجال – من الرجال والنساء، ومنظمات القاعدة الشعبية، والمجموعات النسائية والمحامين، والمسؤولين الحكوميين، والقضاة – بما ينطوي عليه الحق في امتلاك الأراضي والعقارات من أهمية للبقاء، بالنسبة للنساء والعائلات والمجتمعات المحلية. واقتُرح بوجه خاص حض المسؤولين الحكوميين والسياسيين على استجماع الإرادة السياسية اللازمة لصياغة واعتماد القوانين والسياسات الكفيلة بتعزيز وحماية حق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات. وسلطت كل مجموعة إقليمية الضوء على دور المرأة والمنظمات النسائية في تعزيز العمل على منع الصراعات وحلها، وضمان إدراج مصالحها في صميم البرامج القانونية والسياسية. واتفق الجميع على ضرورة دعم إنشاء المنظمات النسائية، والاستمرار في تقديم التأييد المعنوي والمالي للمنظمات القائمة. واقترحت كل مجموعة من المجموعات الإقليمية أيضاً أنه يمكن للمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات أن تستفيد من خبرات غيرها، وأن يجري تيسير ذلك بإتاحة تبادل الآراء بين الأقاليم، ونشر المعلومات فيما بينها. واتفقت المجموعات كذلك على أن الكفاح المحلي قد يستفيد من الحملات الدولية، والشبكات الدولية، والدعم الدولي، ولذلك ينبغي الانتفاع بها كلما كان ذلك ممكناً وملائماً.

ولقد شهدت الساحة الدولية بعض الخطوات المتخذة لمتابعة مؤتمر التشاور إذ قامت مجموعات حقوق الإنسان وحقوق المرأة بجهود منذ عام ١٩٩٩ لإقناع لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بإصدار قرار حول حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات وحقها في المسكن. ومن شأن هذا القرار أن يكون أول بيان تصدره هذه الهيئة المهمة المختصة بحقوق الإنسان حول حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات والمسكن، ومن شأنه أن يدعم القرارات الصادرة حول هذه القضية من هيئة تعتبر شقيقة لها، وهي اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.[٩] ويقول مركز المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة إننا نشهد – على المستوى الوطني – كثيراً من الأفراد والمنظمات التي شاركت في مؤتمر التشاور المعقود في كيغالي، وهي تواصل الكفاح من أجل الاعتراف بحقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات وحق المسكن، ومن أجل تطبيقها. وكان من بين هذه الأنشطة الضغوط السياسية والدعوة للقضية، والتعليم والتدريب. ففي كولومبيا، مثلاً، كُتب خطابٌ مفتوحٌ (موجه إلى المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المدنية) يدعو إلى إشراك النساء اللائي شاركن في حرب العصابات في الحوار الدائر حول إقرار السلم. ولما كانت الأمانة العامة «لشبكة النساء العاملات في سبيل السلم» قد اتخذت مقرها في مؤسسة آرياس، في كوستاريكا، فلنا أن نتوقع المزيد من التشابك والتبادل الإقليمي والدولي.

تأملات

كانت الأيام الأربعة التي كُرِّست في كيغالي لحقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات في أوقات الصراع والتعمير تمثل مساهمة مهمة في كفاح المرأة من أجل المساواة. وكان الحاضرون يدركون أنها كانت تمثل فرصة نادرة للتركيز على قضية لم تحظ باهتمام يذكر، على الرغم من أهميتها لحياة المرأة وقدرتها على كسب الرزق، خصوصاً في الفترات التالية للصراع. وربما كان وعي المشاركين بذلك هو الذي دفعهم في ختام مؤتمر التشاور على عدم الاقتصار على المساهمة في وضع خطط عمل وطنية وإقليمية، بل الالتزام شخصياً بالعمل على تعزيز حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات.

وابتغاء تجميع القضايا التي أثيرت في مؤتمر

خلّف الصراع في رواندا وراءه صدعاً أسرياً، فمعظم العائلات لم يعد يعيلها سوى رب أسرة واحد هو المرأة في أغلب الأحيان.

UNHCR/L. Taylor

التشاور وتوسيع نطاقها، إلى جانب الدعوة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات العملية، قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتكليف بعض المختصين بكتابة دراسة عنوانها «حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات والمسكن: بحث مبدئي». وسوف تنشر هذه الدراسة وتصدر في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، المقرر عقدها في إبريل/نيسان ٢٠٠٠، وهي متاحة في موقع الإنترنت الخاص بالمركز المذكور[١٠].

ليلاني فرحة هي منسقة برنامج حقوق المرأة في المسكن، التابع للمركز المعني بحقوق الإسكان والطرد من المسكن.

١– مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢– قام بإنشاء هذه الشبكة أصلاً ست منظمات غير حكومية في المؤتمر العالمي الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) الذي عقدته الأمم المتحدة في إسطنبول عام ١٩٩٦؛ وكان الغرض من إنشائها تلبية الحاجة إلى اتخاذ التدابير النوعية اللازمة لحماية حياة المرأة وقدرتها على كسب الرزق في ظل الحروب، وخصوصاً حق امتلاك الأراضي والعقارات والمساكن.

٣– انظر دراسة «بياني» المذكورة أدناه.

٤– تنفيذ عدد من المشروعات مثل: حملة لمحو الأمية، بمشاركة المنظمات النسوية، باعتبارها وسيلة لزيادة احترام المرأة لنفسها والتواصل مع غيرها من النساء؛ والتدريب على مهارات الاتصال وإتاحة استعمال الراديو للاجئات باعتباره وسيلة لنشر المعلومات وزيادة طاقات المرأة؛ والتدريب على الحماية وفي مجال الحقوق، الذي يشمل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق امتلاك الأراضي، والعنف الجنسي، والعنف في المنزل، بما في ذلك التوعية بآليات الإبلاغ عن انتهاك أي من هذه الحقوق إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. انظر دراسة «وربي» (Worby) المذكورة في قائمة المصادر.

٥– انظر دراسة تيكلي (Tekle) في قائمة المصادر.

٦– انظر دراسة مهاغو (Mhago) وسمسون (Samson) في قائمة المصادر.

٧– انظر دراسة مواغيرو (Mwagiru) في قائمة المصادر.

٨– انظر دراسة عثمان (Ossemane) و ووترهاوس (Waterhouse) في قائمة المصادر.

٩– القرار 1999/15 – المرأة والحق في التنمية؛ والقرار 1998/15 – المرأة والحق في امتلاك الأرض والعقارات وفي المسكن الملائم؛ والقرار 1997/19 – المرأة والحق في المسكن الملائم وفي الأرض والعقار.

١٠– عنوان موقع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على شبكة الإنترنت هو: www.unchs.org/tenure/Publication/Womrights/pub-1.htm.

المصادر

تتألف المصادر التالية أولاً من تقرير موجز لوقائع مؤتمر التشاور وإحدى المطبوعات المنبثقة عنه، وثانياً من الأبحاث والدراسات التي أُعدت للمؤتمر؛ وهي جميعاً محفوظة في ملفات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. للحصول على أي منها، **يرجى الاتصال بـ: Sylvie Lacroux,**
Land Management Programme, UNCHS (Habitat), PO Box 67553, Nairobi, Kenya.
عنوان البريد الإلكتروني: sylvie.lacroux@unchs.org؛ يمكن أيضاً الرجوع إلى موقع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على شبكة الإنترنت، وعنوانه: www.unchs.org

Summary Record of Proceedings entitled Peace for Homes, Homes for Peace, Inter-Regional Consultation on Women's Land and Property Rights in Situations of Conflict and Reconstruction. UNCHS. Kigali, 16-19 February 1998.

Women's Right to Land Housing and Property in Post-conflict Situations and During Reconstruction: A Global Overview. UNCHS. Text available at www.unchs/tenure - click publications

Arias Foundation for Peace and Human Progress *Land and Property Rights of Women in Situations of Reconstruction: The Central American Experience*

Dr.Chaloka Beyani *Women's Land and Property Rights Under Situations of Armed Conflict and Reconstruction: Summary Paper on Key Issues*

Edna Calder Chaves *Working with Populations Affected by the Civil War in Guatemala*.

Jeanette Ebba-Davidson *Lobbying for Legislation to Overcome Discrimination Against Women in Inheritance in Liberia*.

Maria Garcia Hernandez *Implementation of the Guatemalan Peace Accord with Special Reference to Women Returnees from Mexico*.

Jasna Lojo *Women's Land and Property Rights in Bosnia and Herzegovina*.

Fanelwa Mhago and Melanie Samson *A Gender Analysis of Recent South African Land Reform*.

Makumi Mwagiru *Critical Issues on Women's Land and Property Rights in Situations of Conflict and Reconstruction in the Horn of Africa: A Review and Evaluation*.

Anette Occeus *The Role of Women Farmers in Influencing Land Legislation in Haiti*.

Ismael Ossemane *The Role of the Union of Peasant Farmers in Securing Land for Returnees in Mozambique*.

Mariam Hussein Owreeye *Women's Rights to Land and Property in Somalia*.

Asteya Santiago *The Socio-Economic and Cultural Factors Affecting Women's Rights to Land and Property in the Asia Pacific Region*.

Tsehainesh Tekle *Women's Access to Land and Property Rights in Eritrea*.

Rachel Waterhouse *Women's Land Rights in Post War Mozambique*.

Paula Worby *Organising for Change: Guatemalan Refugee Women Assert their Right to be Co-Owners of Land Allocated to Returnee Communities*.

Other relevant resources:
Susana Lastarria-Cornhiel 'Impact of Privatization on Gender and Property Rights in Africa', *World Development*, 1997, Vol 25, No 8, p1317.

Shamim Meer (ed) *Women, Land and Authority: Perspectives from South Africa, 1997*.

Sub-Commission on the Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, Resolution 1997/19, 'Women's Rights to Adequate Housing and to Land and Property', E/CN.4/Sub.2/RES/1997/19 (1997).

Sub-Commission on the Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, Resolution 1998/15, 'Women's Rights to Land, Property and Adequate Housing', E/CN.4/Sub.2/RES/1998/15.

معالجة قضية التهجير الناجم عن الحرب في لبنان

بقلم: جورج عساف ورنا الفيل

Panos Pictures / J. C Tordai

أدت الصراعات الداخلية والإقليمية إلى موجات هائلة ومتكررة من التهجير في لبنان.

وفي ذروة الحرب المعقدة التي استمرت سبعة عشر عاماً، وصل عدد المهجّرين إلى نحو مليون شخص؛ بل لا يزال هناك نحو ٤٥٠ ألف مهجّر اليوم في لبنان[١]، أي بعد انقضاء عشر سنوات على اتفاق الطائف الذي وضع حداً للصراع، وهو عدد يمثل ما يقرب من ١٤ في المائة من تعداد لبنان الكلي. وتعتبر مسألة المهجّرين من أشد قضايا ما بعد الحرب إلحاحاً وإثارة للخلاف، كما اكتسبت طابعاً سياسياً صارخاً على امتداد سنوات طويلة. ورغم تخصيص أموال طائلة لإعادة توطين النازحين، فقد كانت الحلول بصفة عامة غير ناجعة وغير عادلة.

خلفية

بدأ أول نزوح واسع النطاق في عام ١٩٧٥ وكان يتميز بانقسامات دينية، واستخدم العنف في فرض ما يشبه التجانس في الانتماءات الدينية في شتى مناطق البلاد، وقسمت العاصمة إلى قطاعين أحدهما مسيحي والآخر مسلم. وشهد عام ١٩٨٥ أكبر موجة للهجرة الداخلية القسرية وأشدها دماراً (إذ أدت إلى تهجير عدد يقدر بنحو ٣٦٧ ألف شخص) في جبل لبنان. وقد اتخذ التهجير أبعاد المأساة الفاجعة ووجه ضربة قاصمة إلى الوحدة الوطنية للبلد؛ وتكرر النزوح على نطاق هائل بسبب تكرار الغزوات الإسرائيلية، إذ أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٨ إلى تهجير أكثر من ١٢٠ ألف شخص من الجنوب إلى ضواحي بيروت، حيث قاموا في حالات كثيرة بالاحتلال غير المشروع للمنازل الخالية والفنادق وقطع الأراضي. وأدى الغزو الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ إلى موجة تهجير هائلة مؤقتة، خصوصاً من العاصمة. وإذا كان انسحاب القوات الإسرائيلية من بيروت قد سمح بحركة عودة كبيرة للمهجرين، فإن انسحابها من جبل لبنان أعقبه اندلاع مصادمات داخلية عنيفة والمزيد من التهجير.

ولم يكن من الممكن، إبان سنوات الصراع، اتخاذ أية خطوة لوضع حد للعديد من حالات الاحتلال غير المشروع للعقارات، دون وجه حق، إذ إن تمزق الحكومة وتشتتها، وازدياد قوة الميليشيات، جعل من المحال توفير المأوى للمهجرين، أو توفير الأمن لهم والغذاء والرعاية الطبية.

وقد أحدث النزوح آثاراً بلغت حد الكارثة، وخلفت عواقب اجتماعية ونفسية مستمرة؛ إذ اضطرت أعداد كبيرة من الأسر إلى الإقامة في منزل واحد، مما أدى إلى نشوء التوتر والصراع؛ وأدى التكدس إلى انتشار الأمراض، كما انتشر تعاطي المخدرات والانحراف بين الشباب، ومع التدهور العام في الأخلاق أصبح الناس يعتبرون وضع اليد على ممتلكات الغير أمراً طبيعياً؛ بل لقد بلغ الأمر ببعض المهجّرين أن طالبوا باعتبار وضع اليد من الحقوق المشروعة، وأعربت الفصائل السياسية عن موافقتها الضمنية على احتلال العقارات بصورة غير مشروعة.

وتقول وزارة شؤون المهجرين إن عدد الأسر التي لا تزال مهجّرة يبلغ ٧٠٧٣٥ أسرة، ٦٢ في المائة منها من محافظة جبل لبنان، و٢٣,٧ في المائة من الجنوب.[٢]

اتفاق الطائف

في عام ١٩٨٩ وُقِّعت وثيقة التفاهم الوطني (المعروفة باسم «اتفاق الطائف»، لأن النواب اللبنانيين الذين أبرموا هذا الاتفاق اجتمعوا في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية). وقد وضع الاتفاق حداً للقتال وأعلن أن عودة المهجّرين شرط ضروري للوفاق الدائم والسلام الراسخ؛ كما أكد وحدة الأراضي اللبنانية وعدم قابليتها للتجزئة وأنها تنتمي للشعب اللبناني كله، قائلاً إن من حق كل مواطن لبناني أن يقيم في أي مكان في هذه الأراضي في ظل سيادة القانون؛ فليس هناك تقسيم أو فصل أو توطين للأفراد على أساس انتمائهم.[٣]

وحاولت الوثيقة إيجاد حل عادل ودائم لمعضلة النازحين قائلة إن من واجب الحكومة أن تجد حلاً كاملاً لمشكلة المهجّرين، والإقرار بحق كل مواطن لبناني أصبح مهجّراً بعد عام ١٩٧٥ في العودة إلى المكان الذي

نزح منه، وإصدار التشريعات التي تكفل هذا الحق وتضمن وسائل إعادة البناء والتعمير.[٤]

وهكذا فإن اتفاق الطائف لم يقتصر على تأكيد حق المهجّرين في العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية، بل تعهد أيضاً بتقديم الدعم المالي اللازم لتمكينهم من تعمير بيوتهم وقراهم. ولقد كانت تلك على الدوام من القضايا الرئيسية في كل محاولة لوضع حد للصراع في لبنان. ولقد كانت من المسائل الأساسية التي بحثها مؤتمر لوزان عام ١٩٨٤، كما كانت من المعالم المهمة للاتفاق الثلاثي الذي لم ينفذ بين الميليشيات التي ترعاها سوريا، والذي كان يقضي بعودة المهجّرين في غضون فترة ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل الوزارة الجديدة.[٥]

وقد اتخذ حق المهجّرين في العودة إلى ديارهم طابعاً رسمياً في عام ١٩٩٠ من خلال التعديل الذي أُدخل في دستور عام ١٩٢٦، وهو الدستور الذي يكرس حق المواطنين اللبنانيين في حرية التنقل والإقامة، دون قيود، في جميع مناطق البلد، وكان ذلك يعني ضمناً رفض أي لون من ألوان التقسيم للأراضي اللبنانية.

الخطة المبدئية للعودة

أُنشئت وزارة شؤون المهجرين في أعقاب المصادقة على اتفاق الطائف لمعالجة قضية المهجّرين بسبب الحرب، كما أنشئ صندوق مركزي للمهجرين لتمويل مشروعات العودة. ووافقت مجموعة من الوزارات المختلفة على المساهمة في تعمير البنية الأساسية في مناطق العودة. وإذا كانت هذه المبادرات تبشر بالخير فيما يبدو، فإن ترشيح وليد جنبلاط، القائد السابق للميليشيات، وزيراً لشؤون المهجرين، كان مثار خلافات كبرى، إذ إن القائد الحربي السابق الذي لعب دوراً في أكبر موجة من موجات النزوح (وهي موجة النزوح من جبل لبنان) قد عُهد إليه بالمسؤولية الوطنية عن عودة النازحين.

وكانت تقديرات الحكومة تشير إلى أن المبلغ المطلوب للإنفاق على عودة جميع المهجّرين في لبنان هو ٤٠٠ مليون دولار، ولكن الأرقام تشير إلى أنه رغم إنفاق ٨٠٠ مليون دولار في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٩، لم يتمكن إلا ٢٠ في المائة من المهجّرين من العودة إلى قراهم.[٦] أما استرداد الأفراد لجميع ما أنفقوه على تعمير منازلهم من الحكومة فقد اقتصر على تسعة في المائة من العائدين، واضطرت الغالبية العظمى منهم إلى دفع تكاليف التعمير من أموالهم الخاصة. وقد أدى سوء الإدارة السافر والصارخ، واختلاس الأموال صراحة، إلى التوتر بين رفيق الحريري، رئيس الوزراء الأسبق، ونبيه بري، رئيس مجلس النواب، ووزير شؤون المهجرين.

أوجه القصور في الخطة المبدئية

اتسم تنفيذ خطة عودة المهجّرين ببعض أوجه القصور وانعدام الاتساق، إذ غاب التنسيق بين وزارة شؤون المهجرين والوزارات المسؤولة عن البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. إذ كانت الحكومة تقدم مدفوعات نقدية لتعمير وترميم المنازل في بعض المناطق التي لم يكن بها ما يكفي من مرافق البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية أو التي كانت تفتقر إليها تماماً. وأما في المناطق التي كانت تتمتع بهذه المرافق والخدمات فلم تتوافر لها المدفوعات اللازمة للترميم أو للتعمير. وقد أقدم بعض العائدين على إعادة بناء العقارات دون تلقي المدفوعات، بينما أحجم بعض الذين تلقوا منح التعمير عن العودة وأنفقوا المال في وجوه أخرى.

كان غياب التخطيط والتنسيق اللازمين لمشروعات البنية الأساسية من العراقيل الكبرى التي عاقت العودة؛ إذ وفرت الحكومة الكهرباء لبعض المناطق دون مياه الشرب. وظلت بعض

Panos Pictures / Chris Stowers

العقارات قائمة في أماكن يصعب الوصول إليها بسبب عدم إصلاح الطرق المؤدية إليها؛ ولم يول المسؤولون الاهتمام الكافي لإرساء الأسس الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للعودة الدائمة، بتوفير الخدمات الاجتماعية وتشجيع العمالة؛ ولم تلق المنظمات غير الحكومية تشجيعاً على العمل، على الرغم من خبرتها وثراء مواردها البشرية. ولم يول المسؤولون الأولوية اللازمة لقضية الوفاق واتخاذ التدابير العملية لإحلال السلم الاجتماعي والتعايش رغم ما لذلك من أهمية حيوية في القرى التي شهدت صراعات عنيفة قبل النزوح وبعده.

أما العقبة الرئيسية أمام عودة المهجّرين – ألا وهي الاحتلال غير المشروع لمنازلهم – فكان حلها يتمثل أساساً في دفع مبالغ معينة إلى من وضعوا أيديهم عليها حتى يغادروها؛ وكانت هذه المبالغ تتفاوت تفاوتاً كبيراً من مكان لمكان، حتى وإن كانت العقارات متماثلة في طابعها؛ وكانت نسبة المبلغ الكلي الذي أُنفق على إجلاء واضعي اليد يصل إلى ٦١ في المائة من جميع الأموال المخصصة لعودة المهجّرين، وهي نسبة أكبر مما ينبغي، في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨.[٧]

إن الحل للاحتلال غير المشروع للمنازل يتمثل أساساً في دفع مبالغ معينة إلى من وضعوا أيديهم عليها حتى يغادروها

أما القضية المعقدة الخاصة بعودة المهجّرين إلى الجنوب، وخصوصاً إلى القرى التي تحتلها إسرائيل، فقد تجمدت مؤقتاً، بسبب عدم تحقيق تقدم يذكر في عملية السلام في المنطقة.

منحىً جديد

كان إجراء الانتخابات الرئاسية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ وتشكيل حكومة جديدة تتعهد بوضع حد للفساد باعثاً جديداً على الأمل في أن تبذل جهود جادة للتصدي لقضية المهجّرين.

وأعلن أنور الخليل، الذي عُيّن وزيراً لشؤون المهجرين في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨، أن الحد الزمني الأقصى لعودة جميع المهجّرين إلى ديارهم هو عام ٢٠٠١، ووافق مجلس الوزراء اللبناني على الخطة التي وضعها، وخصص مبلغ ٧٥٠ مليون دولار لتحقيق هذا الهدف.[٨] وقد عُدّلت الخطة الأولية للوزارة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ حتى تسمح بتقديم مدفوعات إلى أطفال المهجّرين لتمكينهم من بناء أو شراء المساكن، ودفع التعويضات للذين قاموا بإصلاح عقاراتهم على حسابهم الخاص. وتواصل الوزارة عملها في تعمير المدارس والمراكز الصحية وأماكن العبادة. ويتمتع المهجّرون بالإعفاء من سداد فواتير الكهرباء والماء أثناء إعادة بناء ممتلكاتهم، كما تخلّت الحكومة عن تطبيق بعض مواد لوائح التنظيم المعماري.

وعلى الرغم من تدابير التقشف التي استوجبها العجز الكبير في الميزانية، فقد أولت الحكومة الجديدة قضية العودة مكاناً بارزاً على قائمة أولوياتها. واعترف شادي مسعد، الرئيس الجديد للصندوق المركزي للمهجرين، بأن معظم المخالفات السابقة كانت نتيجة التدخل السياسي، أي نتيجة الأوامر المباشرة التي يصدرها رجال السياسة، أو نتيجة الاتفاقات السياسية. ومن أهم مظاهر المنهج الجديد المتبع في هذا الصدد تحرير قضية المهجّرين من الطابع السياسي؛ والمأمول ألاّ تستمر اعتبارات الحملات الانتخابية والاعتبارات السياسية في التحكم في تخصيص الأموال اللازمة للمهجّرين.

وما زال هناك عدد كبير من الطلبات التي سبق تقديمها، سواء لإخلاء المساكن أو للإعمار، ينتظر الفحص والبت فيه. ولا توجد حالياً الإحصائيات اللازمة عن عدد العائدين على وجه الدقة. ولا تزال ٧٠ ألف أسرة في انتظار تلقي التعويضات المالية عما أنفقته في الإعمار.

وسوف يحكم الزمن وحده في مدى فعالية التدابير التي اتخذت أخيراً، فالواقع أن نجاح برامج لمّ الشمل والتأهيل والتنمية التي تضطلع بها وزارة شؤون المهجرين يعتمد على التنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، ويجب أن تقوم هذه البرامج على أساس التقويم الشامل للاحتياجات.

الخلاصة

إن الحل الفعال لمشكلة النزوح التي سببها الصراع يتطلب بذل جهود كبيرة لوضع استراتيجية عريضة لتعزيز التنمية المستديمة في مناطق العودة، وإذا لم تبذل هذه الجهود فسوف تتعرض عملية العودة للخطر، بل سوف يتعرض السلم غير الوطيد للخطر أيضاً، في بلد لا تزال الحياة السياسية فيه تتسم بتغلغل الحساسيات الدينية.

ولن يستعيد المهجّرون حقوقهم إلا حين تتخذ القرارات المستقلة، التي لا تتخذ استجابة لضغوط الابتزاز من الفصائل التي تهدد بمنع المهجّرين من العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها إلا إذا دفعت الدولة مبالغ أكبر مما ينبغي إلى مؤديها. ولن تحظى حقوق جميع اللبنانيين – لا حقوق المهجّرين فحسب – بالاحترام إلا إذا أُجري تحقيق رسمي في مسألة اختلاس الأموال على نطاق واسع، على امتداد السنوات الست الماضية.

جورج عساف هو مدير معهد حقوق الإنسان بنقابة المحامين في بيروت:
www.humanrightslebanon.org
ورنا الفيل باحثة في ذلك المعهد.
وعنوانهما بالبريد الإلكتروني:
gea@inco.com.lb
idh@inco.com.lb

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بالرجوع إلى موقع وزارة شؤون المهجرين على شبكة الإنترنت، وعنوانه:
http://dogbert1.dm.net.lb/displaced/

١- خطار شبلي، مقرر لجنة شؤون المهجّرين، قضية المهجّرين، تقرير غير منشور، فبراير/شباط ١٩٩٨.

٢- المصدر المشار إليه

٣- وثيقة التفاهم الوطني وللاطلاع على نص اتفاق الطائف انظر: http://www.techfak.uni-kiel.de/~agh/taif.html:
http://www.techfak.uni-kiel.de/~agh/taif.html

٤- المصدر المشار إليه

٥- جوزيف ميلا، كراسات الشرق، باريس ١٩٩٢.

٦- جريدة - ديلي ستار (Daily Star)، ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩

٧- خطار شبلي، مقرر لجنة شؤون المهجّرين، تقرير غير منشور، مارس/آذار ١٩٩٩.

٨ - جريدة - ديلي ستار (Daily Star)، ٢٥ مايو/أيار ١٩٩٩

ملخص عن برنامج الأمم المتحدة الاقتصادي-الاجتماعي لدعم عودة المهجرين

انطلق البرنامج في يوليو/تموز ١٩٩٤ بدعم وزير شؤون المهجرين السابق وليد جنبلاط بناء على تشخيص أن التدخلات الاقتصادية – الاجتماعية لدعم عودة المهجرين غير كافية، خاصة أن المخصصات الكبرى من التعويضات تذهب لصالح الترميم والإعمار والإخلاء، إضافة إلى البنى التحتية وإزالة الأنقاض.

١– تحدد لهذا البرنامج ثلاثة أهداف:
– تحديد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للعائدين
– تقديم الدعم التقني للوزارة
– تحريك التمويل

٢– منطقة عمل البرنامج تحددت بـ ١٥٦ قرية في أقضية الشوف، عاليه وبعبدا، ووفقاً لتقرير التقييم سنة ١٩٩٦ عند نهاية المرحلة الأولى، فإن البرنامج قد حقق أهدافه.

٣– عمل البرنامج على القطاعات التالية:
المجتمع المحلي: المساعدة على تفعيل هذا المجتمع ليتمكن من لعب دوره في إتمام العودة.
الشباب: كسب هذه الفئة لصالح العودة وهي التي دفعت الثمن الأغلى للنزاع الأهلي.
المرأة: كسب هذه الفئة لصالح العودة وإشراكها في نشاطات العودة وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي للأسرة.
الجماعات المعرضة: إيجاد فرصة لدعم عودة هذه الجماعات وتوفير الخدمات لها.
التربية: التعرّف إلى الحاجات ودعم المدارس الرسمية خاصة لجهة توفير مقعد دراسي ملائم.
الصحة: دعم المراكز الصحية وتعميم الرعاية الصحية الأولية.
فرص العمل: السعي لتوفير فرص عمل عن طريق التأهيل المهني والتدريب والقروض.
المجال الزراعي: التدريب والإرشاد وتوفير بعض الخدمات المشجعة للإنتاج الزراعي.
الخدمات البلدية والبيئية: (قبل الانتخابات البلدية) تشجيع أبناء القرى ولجان العودة على القيام بشكل تعاوني لتوفير الخدمات التي يمكن للبلدية أن توفرها.
– بعض مشاريع البنى التحتية الصغيرة كان يتم تحديدها، ويتوفر التمويل لها من الجمعيات الأهلية الشريكة (كالبعثة البابوية...).
– طيلة المرحلة الأولى التي كانت فيها العلاقة مع المجتمع المحلي تقوم على التعرّف على الحاجات، كان الاختبار المستمر «هل يمكن للبرنامج أن يقدّم سوى الدراسات؟».

وقد كانت هذه المرحلة غنية في مجالات الدراسات، حيث تم إعداد وثيقة مشروع عامة حول كل موضوع من المجالات التي سبق ذكرها، إضافة إلى ملف لكل قرية وإلى بطاقات مشاريع تفصيلية، وهي التي كان يتم تمويلها من الجمعيات الأهلية.

أما المشاريع الكبرى كالزراعة أو التربية، فقد كان التوجه فيها إلى جهات ذات إمكانيات أكبر (وزارات، جهات مانحة)، وقد نجح البرنامج في تمويل برنامج زراعي من الاتحاد الأوروبي وهو البرنامج المعروف باسم «البرنامج الزراعي المشترك لوزارة شؤون المهجرين والاتحاد الأوروبي».

– تشكل فريق عمل البرنامج بمعظمه من متطوعي الأمم المتحدة، وهناك عقد مع برنامج المتطوعين.
– هناك مساهمة لصندوق الخليج العربي من خلال الأونيسكو (تمويل مواز).

المرحلة الثانية من البرنامج

تقرير التقييم للمرحلة الأولى الذي أشار إلى نجاح هذه المرحلة، أشار أيضاً إلى:
١– أهمية استمرار البرنامج.
٢– إقامة تدخلات خاصة لتكريس المصالحات.

وقد أظهرت وزارة شؤون المهجرين رغبة في أن يستمر البرنامج، على أن يتم العمل في قرى مختلطة، لتشكل نموذجاً للتدخلات اللاحقة، واختيار هذه القرى في محورين استراتيجيين: طريق الشام وطريق الجنوب، وكذلك إعارة انتباه خاص لتكريس المصالحات وفرص العمل وموضوع الشباب، وقد راعت هذه الخطة مجموعة من الاعتبارات:
١– أن لا يتم حصر التدخلات في مجموعة محددة من القرى بعد أن كان البرنامج يغطي معظم القرى والبلدات.
٢– الخروج من نطاق المساعدة – الإحسان إلى المشاريع التنموية مع الحفاظ على بعض الخصوصية في موضوع القيام ببعض التدخلات لصالح الأفراد، على أن تتركز المشاريع التنموية في مناطق المصالحة، لذا كان لا بد للبرنامج من أن يتوجه لإقامة خطة تنموية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مصالح العائدين والمقيمين.
٣– تعزيز التنسيق والتكامل بين كافة الجهات العاملة في نطاق دعم عودة المهجرين – جمعيات أهلية محلية ودولية – منظمات أمم متحدة – جهات مانحة.
٤– كذلك كان على البرنامج أن يراعي مسألتين غير معني بهما مباشرة وهما: الأسرة المتفرعة والأسر ضحايا التهجير غير القسري أي الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يكون قد تحدد للمرحلة الثانية هدفان: الأول التنمية، والثاني تكريس المصالحة.

وتكرست منهجية عمل البرنامج بالشكل التالي:
نشاطات التنمية أداة لتكريس المصالحة، وذلك بدءاً من الزراعة وفرص العمل والشباب والبيئة والمدارس والصحة، وصولاً إلى مختلف أوجه النشاطات التنموية.

أما الأهداف العامة التي يعمل عليها البرنامج فهي:
– دعم مسيرة المصالحات من خلال لجان المجتمع المحلي – بلديات – والشباب
– تأهيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتوفير فرص العمل.
– دعم المدارس الرسمية والمراكز الصحية.
– تقديم الدعم التقني للمزارعين والتعاونيات الزراعية.
– توفير التسهيلات للحصول على قروض ميسرة (زراعية وغير زراعية).
– وضع خطة تمويلية.
– إقامة نظام إعلامي يدعم استمرار العودة وديمومتها.
– وضع خطة معلمات واتصالات لتحريك الجهات الرسمية والأهلية لصالح العودة.

أبرز نشاطات البرنامج:

١– الدورات التدريبية في مختلف المجالات: زراعة – مصالحات – صحة – بيئة – مخيمات الشباب – أندية بيئية.
٢– الخط الأخضر للإرشاد الزراعي.
٣– تجهيز المدارس بأجهزة الكمبيوتر.
٤– تجهيز البلديات بمضخات للرش.

النشاطات المرتقبة:

١– متابعة النشاطات السابقة.
٢– إنشاء نظام قروض غير زراعية.
٣– تقديم دعم للبلديات.
٤– بلورة خطة تدخل تنموي شاملة تخدم المصالحات وتكرسها.

حق العودة للشعب الفلسطيني

بقلم: محمد علي الخالدي

لا يجد الشعب الفلسطيني ما يدعو للارتياح في ما يسمى بعملية السلام، وذلك لأنها برهنت عن عدم الاعتناء بمعاناتهم. لقد مرّ أكثر من نصف قرن وهم قابعون في مخيماتهم وتجمعاتهم البائسة والتي تقع في معظم الحالات على مسافة لا تتعدى ساعتين في السيارة من أماكن إقامتهم الأصلية. وبعد أن نشأ جيلان في الشتات أصبحت معنويات اللاجئين اليوم في أدنى مستوى منذ عام ١٩٤٨. ولن يشعر اللاجئون الفلسطينيون أن لديهم حصة في المستقبل إن لم يعطوا تعهداً أن حقوقهم المشروعة سوف تتحقق وأنهم سوف يحصلون في المفاوضات على العدالة والمساواة. ومن أهم حقوقهم المشروعة حقهم في العودة إلى بيوتهم ووطنهم.

إن حق الشعب الفلسطيني في العودة يستند أساساً إلى حقه في تقرير المصير. وحق تقرير المصير يتضمن حق مجموعة من الناس أن يقرّروا الترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسيطر على حياتهم كما يروق لهم ذلك في أرضهم. وهذا يعني أن حق تقرير المصير مرهون دائماً بشرطين: أولاً، أن يكون لدى ذلك الشعب إرادة الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وثانياً أن يمتلك ذلك الشعب أرضاً معيّنة. وحيث لا يوجد لشعب حق بأرض لا يمكنه أن يقرّر مصيره، ذلك لأن المصير السياسي لأي شعب يرتبط بالسيادة على الأرض ولا يمكن أن تقام الترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ما لم تتوفر أرض لهذا الغرض. إذن الإرادة الشعبية الديمقراطية والحق في الأرض هما شرطان أساسيان يجب توفّرهما من أجل منح حق تقرير المصير لمجموعة معينة.

عندما نطبّق هذا المفهوم لحق تقرير المصير على الشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨ نجد أن هذا الشعب كان لديه حق في تقرير مصيره في أرضه آنذاك. وذلك لأنه من الواضح أن الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني كانت تريد الاستقلال عن الانتداب البريطاني والتحرّر من الاستعمار كما أكّدت العديد من البعثات الدولية التي حققت في هذا الشأن وقابلت الوفود والقيادات الفلسطينية. وفي غياب الانتخابات والاستفتاءات يمكن أن نعتمد على هذه الحقائق لاكتشاف مشيئة الشعب الفلسطيني في تلك الحقبة التاريخية. أما حق ملكية الأرض فهو لا يقتصر على حق الأفراد أن يمتلكوا أرضاً معينة بل يخصّ أيضاً حق المجموعات أو أهالي القرى والبلدات أن يستفيدوا من أراضٍ معينة، كما هو متعارف عليه في القانون والشرع. وإذا نظرنا إلى الوضع في فلسطين عشية تهجير الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٧ نجد أن فقط ٦٪ من أراضي فلسطين كانت في يد الحركة الصهيونية وذلك يعني أن الأغلبية الساحقة من أراضي فلسطين كانت ملكاً للشعب العربي الفلسطيني. بتوفّر هذين الشرطين نستطيع أن نستنتج أنه كان للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير في أرضه فلسطين.

إن حق الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين يُفهم منه عدة أشياء. هناك أولاً حق عكس عملية التهجير ومحو آثار العدوان الذي شُنّ على الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨. وهناك أيضاً حق إعادة تملّك الأراضي والممتلكات التي سُلبت من أفراد هذا الشعب في العدوان ذاته. ولكن يُفهم منه أيضاً حق الشعب أن يعود إلى أرضه لكي يقرّر مصيره فيها. فالعودة في هذا المفهوم ليست فقط الرجوع إلى مكان معين ولكنها تتضمن العودة من أجل تحقيق حق تقرير المصير الذي حُرم منه الشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى حقوق أخرى كحق استعادة الأملاك وحق عكس عملية التهجير وما إلى ذلك. بالتالي، حق العودة كناية عن مجموعة حقوق متكاملة منها فردية ومنها جماعية.

قد اعترف القانون الدولي بحق العودة خصوصاً فيما يخصّ الشعب الفلسطيني إذ أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد اتخذت القرار ١٩٤ (عام ١٩٤٨) والذي ينصّ على «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم...» وأعيد التأكيد على هذا القرار تقريباً كل عام منذ ذلك الحين وقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي. كما أكدت على هذا الحق عدة قرارات لاحقة للأمم المتحدة وبالأخص قرار الجمعية العمومية ٣٢٣٦ (عام ١٩٧٤) والذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في أرضه فلسطين وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين. عبّر عن مطلب العودة الطرف الفلسطيني والعربي أمام المحافل الدولية وفي المواقف الرسمية باستمرار وانتظام منذ تشريد الشعب الفلسطيني وطيلة نصف القرن الماضي. ومما يذكر أن إسرائيل قد قبلت خلال مفاوضات الهدنة في لوزان عام ١٩٤٩ بعودة مئة ألف لاجئ فلسطيني

عند الحدود...
محمد ربيع (١٤ سنة) مخيم الدهيشة

وذلك تحت الضغط الدولي. ولكن لم يقبل الطرف العربي بعودة أقل من ١٥٪ من اللاجئين الذي بلغ عددهم ما يزيد عن ٧٠٠ ألف لاجئ. وانتهت المفاوضات إلى الفشل. وكانت عودة اللاجئين في أول الأمر إحدى الشروط على عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة ولكن سرعان ما انتسبت إسرائيل إلى المنظمة الدولية من دون أن ترجّع أحداً من اللاجئين.

واليوم وبعد مرور ٥٢ عاماً على طردهم من بيوتهم أصبح واضحاً لدى الجميع أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لن تموت ولا تزال تتفاعل وكأن نصف قرن لم يمر على تشريدهم. واتضح ذلك في الأسابيع الأخيرة بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. توافد اللاجئون الفلسطينيون إلى حدود لبنان مع فلسطين بعدما حُرموا خلال اثنين وعشرين عاماً من رؤية وطنهم وأخذوا يتجمّعون على المعابر المغلقة. في البداية كان معظمهم يود فقط أن يلقي نظرة على فلسطين إذ أن غالبيتهم لم يروها قط في حياتهم. ولكن خلال بضعة أيام دب الصوت بين أقربائهم وأهل بلادهم على الناحية الأخرى من الحدود وجرت اللقاءات العفوية والاجتماعات العائلية. وسجّلت وسائل الإعلام العديد من المشاهد الدرامية عندما تلاقى الفلسطينيون على جهتي الأسلاك الشائكة وأخذوا يتصافحون ويقبّلون بعضهم البعض بعد انقطاع استمر أكثر من عقدين. والتقى مثلاً التوأمان اللذان افترقا سنة ١٩٤٨ عندما بلغا من العمر فقط سبعة أعوام. كما التقى أولاد الخالة بخالتهم التي لم يعرفوها ولكنهم تعرّفوا عليها من خلال تشابه كبير بينها وبين أمهم المتوفية. والتقى الأجداد بالأحفاد للمرة الأولى بعد أن قطعوا الأمل من رؤيتهم وهم على قيد الحياة. وثمة حالات حتى من الخطوبة خلال الأسلاك الشائكة.

بالرغم من أن هذه المأساة الإنسانية لم يخفّف وطأتها مرور الزمن وبالرغم من أنه يوجد إجماع دولي أن الحل الأنصف والأنسب لمشكلات اللاجئين في العالم يكمن في إعادتهم إلى وطنهم فلا يطبّق المجتمع الدولي هذه القاعدة على مثل الشعب الفلسطيني وذلك مراعاة لموقف إسرائيل. أما الموقف الإسرائيلي فهو يرفض رفضاً باتاً الاعتراف بحق العودة للشعب الفلسطيني. ويبرّر المسؤولون الإسرائيليون هذا الموقف بقولهم إن إسرائيل لا تتحمّل مسؤولية تشريد الفلسطينيين وأيضاً أنه حدث نوع من التبادل السكاني عندما استقبلت إسرائيل الجاليات اليهودية من العالم العربي. أما الادعاء الأول فتفنده الأبحاث التاريخية التي تبيّن بوضوح أن القوات الصهيونية والإسرائيلية قد اعتمدت على التطهير الإثني في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨ وقد حرصت على منع عودة اللاجئين منذ البداية وذلك بتدمير ٩٢٪ من القرى التي احتلتها، إما كلياً أم بشكل واسع. وقد أكّد هذه المعطيات بعض المؤرخين الإسرائيليين الجدد الذين انكفأوا على دحض الأسطورة الصهيونية الرسمية. أما المقولة الثانية الداعية بأنه حدث تبادل سكاني عام ١٩٤٨ فهي أيضاً حجة باطلة لأن لا صلة ما بين الطرد الجماعي للفلسطينيين في ١٩٤٨ والهجرة الطوعية لليهود العرب في الخمسينيات والتي نظّمتها وموّلتها الحركة الصهيونية بعد إنشاء دولة إسرائيل.

إحدى مشاكل عملية المفاوضات الحالية التي نجمت عن مؤتمر مدريد في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ تتلخّص في إبعاد قضية اللاجئين عن المفاوضات الثنائية وزجها في عملية المفاوضات المتعددة الجوانب وذلك رضوخاً للضغط الإسرائيلي. وغياب هذه القضية عن المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفرقاء العرب (سوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية) قد ساهم في إلقاء المسؤولية في هذه القضية على المجتمع الدولي وليس على إسرائيل. تشكّل بعد مؤتمر مدريد ما يسمى بفريق عمل اللاجئين ولم تتعدّ اهتمامات هذه اللجنة المسائل الإنسانية والتقنية من دون التعرّض للوضع النهائي للاجئين الفلسطينيين في المدى البعيد. أما عملية المفاوضات التي بدأت في أوسلو عام ١٩٩٣ فقد أجّلت البحث في موضوع اللاجئين حتى مفاوضات الوضع النهائي.

ما هي فرص تطبيق حق العودة اليوم؟ بما أنه يستند هذا الحق على حق تقرير المصير يجب أن يُرفق تطبيقه بمعرفة تطلعات اللاجئين أنفسهم من خلال استفتاء شعبي شامل يضع أمامهم كل الخيارات بموضوعية ويأخذ رأيهم فيها. وبالإضافة إلى العودة يجب استشارة اللاجئين حول موضوع التعويض على الضرر الذي لحقهم نتيجة تشريدهم خلال نصف قرن. والجدير بالذكر أن التعويض لا يحق فقط لمن لا يريد العودة بل أيضاً لمن يعود، كما ينص قرار الجمعية العمومية ١٩٤ وكما هو متعارف عليه في القانون الدولي.

من الواضح اليوم أن العدل والإنصاف لن ينتجا عن المفاوضات التي تجري حالياً. ولكن إن لم يُعطَ الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة سيبقى احتمال السلام الدائم ضئيل في الشرق الأوسط. المطلوب اليوم هو العمل الدؤوب من أجل المستقبل البعيد لكي تتحقق العدالة فيما بعد ولكي يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه. ومع أن أفراد الشعب الفلسطيني واعون لحقوقهم فهم بحاجة اليوم إلى تثقيف واسع بشأن الشرعية الدولية وحقوق الإنسان في القرن الواحد والعشرين. ولذا يجب شن حملة تثقيفية وتربوية تُعلم جميع اللاجئين بحقوقهم حسب القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان. وقد بدأ فعلاً بعض الناشطين والمثقفين بالعمل الجدي على هذا الصعيد داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في فلسطين والشتات بناءً على اعتقاد راسخ بأن الشعب الذي لا يعرف حقوقه جيداً لن يقدر على نيلها.

محمد علي الخالدي هو رئيس دائرة الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت.

مجلس استعادة الحقوق الفلسطينية في العودة والملكية
Council for Palestinian Restitution and Repatriation

إن «مجلس استعادة الحقوق الفلسطينية في العودة والملكية» مؤسسة غير متحزّبة لا تتوخّى الربح أُسست لمساعدة الفلسطينيين وورثائهم في الحصول على حقوقهم غير القابلة للتصرّف لأراضيهم وممتلكاتهم، كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من نشاطات المجلس:

- نصائح وتوجيه قانوني للاجئين في حق عودتهم إلى أراضيهم والتعويض عن خسائرهم الناتجة عن التهجير والنزوح.
- التجميع والبحث في الوثائق والمعلومات المتعلقة بدعاوى الفلسطينيين.
- تنسيق حملات نوعية وتعليم عن محنة الفلسطينيين.

للمزيد من المعلومات، وللتوقيع على «عريضة حق العودة»، الرجاء مراجعة الموقع الإلكتروني الآتي: www.rightofreturn.org

المقيمون في الخارج والمقيمون في الداخل في المجتمعات التي تعاني من الضوائق والأزمات

بقلم: نيكولاس فان هير

أدت أزمات اللاجئين على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة إلى هجرة أعداد كبيرة من الأشخاص من بؤر التوتر في العالم، وإذا كان جانب كبير من الاهتمام قد تركز على تأثير وجودهم في البلدان المضيفة لهم، فإن كل «شتات جديد» من هذا اللون يمكن أن يكون له تأثير عميق فيما يحدث داخل وطنه الأصلي.

وتبحث هذه المقالة في كيفية مساعدة المقيمين في الشتات لأوطانهم أو إعاقة تقدمها، خصوصاً البلدان التي تعاني من تأثير الصراع أو غيره من الضوائق والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر تحويل الأموال من الخارج إلى داخل البلد أحد الأشكال العملية لمساهمة المقيمين في الخارج في تشكل ظروف الحياة في أوطانهم. وقد بينت دراسات كثيرة، خصوصاً دراسات الهجرة 'الاقتصادية'، كيف يمكن للتحويلات النقدية من الخارج أن تحدث آثاراً عميقة على المقيمين في الداخل[1]؛ وسوف تبين هذه المقالة أن ذلك صحيح وقد يصدق بصورة أشد على المجتمعات التي تتعرض للصراع أو لمتاعب من لون آخر. وقد يكون وجود بعض أفراد الأسرة في الخارج بمثابة شريان حياة للمقيمين داخل أمثال تلك المجتمعات.

ونعرض في هذا المقال لبلدين تعرضاً لهجرة الكثيرين من أبنائهما إلى الخارج في السنوات الأخيرة، وهما غانا وسريلانكا[2]، ففي العقود الثلاثة الأخيرة أو نحو ذلك هاجرت أعداد كبيرة من أبناء غانا إلى الخارج، وذلك لأسباب ترجع في معظمها إلى الصعاب البالغة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في غانا. وسعى الكثيرون من المهاجرين إلى بلدان أخرى في طلب اللجوء، وتنوعت البلدان التي قصدوا إليها منذ الثمانينيات تنوعاً كبيراً، حتى أصبحت هناك جاليات غانية كبيرة تعيش في الشتات في شتى أنحاء المعمورة. واستمرت الهجرة إلى الخارج على الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الداخل. فالكثيرون يطمحون في الهجرة، وكثيرون غيرهم يعتمدون اعتماداً كبيراً على الأموال التي يرسلها أقاربهم من الخارج.

كما شهدت سريلانكا أيضاً موجة هجرة كبيرة إلى الخارج على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة. وكانت الهجرة في معظمها هجرة للعمال في أول الأمر، وبصفة أساسية إلى الشرق الأوسط، كما تضمنت كذلك هجرة العقول، سواء من المهنيين أو الذين يطلبون التقدم التعليمي في الخارج. كما أدى اندلاع الحرب الأهلية بين القوات المسلحة السريلانكية و«نمور تحرير تاميل إيلام» في الثمانينيات إلى هجرة طالبي اللجوء على نطاق واسع، وكان معظمهم من طائفة التاميل. وإذا كان جانب كبير من هذه الهجرة قد اتجه في البداية إلى جنوب الهند، فإن الكثيرين من طائفة التاميل من أبناء سريلانكا قد سعوا إلى اللجوء في أماكن أبعد كثيراً، بحيث نشأت جاليات كثيرة تعيش في الشتات في مناطق متفرقة، وأصبحت هناك أعداد كبيرة من الأسر السريلانكية التي يعيش بعض أفرادها في الخارج، وتعتمد عليهم في توفير جانب كبير مما تقيم به أودها.

الاستراتيجيات الأسرية للهجرة

تعتبر الهجرة عادة من المسائل الاستراتيجية الأسرية، وهي ترمي بصفة خاصة إلى محاولة اكتساب الرزق في أوقات الشدة. وعادة ما يشارك أفراد الأسرة كلهم، لا المهاجر وحده، في اتخاذ القرارات الخاصة بالوقت المناسب للهجرة، وأسلوبها، وتحديد الشخص الذي سيهاجر، وتوفير الموارد اللازمة للسفر، وأوجه إنفاق الدخل العائد من الهجرة، وغير ذلك من القرارات. والهجرة، شأنها في ذلك شأن غيرها من الاستراتيجيات الأسرية، تتضمن تخصيص مبالغ أو استثمارات، وتوقع الحصول على عوائد من ذلك الاستثمار. وكان من أهم أوجه إنفاق هذه المخصصات في السنوات الأخيرة أجور السماسرة أو الوكلاء المعنيين باتخاذ ترتيبات السفر. ولما كان السفر إلى البلدان الغنية بصفة خاصة قد اتسم بصعوبة متزايدة، فقد ازدادت أتعاب الوكلاء زيادة باهظة، مما تطلب زيادة الموارد التي لابد من تدبيرها. فإذا نظرنا إلى الهجرة من هذه الزاوية، وجدنا أن التحويلات المالية لا تمثل انتقالاً بسيطاً في طريق واحد من المقيمين في الخارج إلى المقيمين في الداخل، بل من الأفضل اعتبار هذه العملية لوناً من ألوان التبادل بين الذاهبين والباقين.

ويمكن تقسيم استراتيجيات الهجرة المتاحة لأبناء سريلانكا، في إطار الصراع الدائر منذ أوائل الثمانينيات، إلى ثلاثة أنواع – بصفة عامة – وهي: هجرة الأيدي العاملة، وعادة ما تكون إلى الشرق الأوسط؛ وطلب اللجوء، وكان في أول الأمر في الهند ثم اتجه إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية؛ والزواج من أجنبي أو أجنبية في الخارج، في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو أستراليا ونيوزيلندا وما حولهما وما حولها من جزر. ولما كانت استراتيجيات الهجرة المختلفة تتطلب مستويات بالغة الاختلاف من المبالغ المخصصة أو الاستثمارات، فقد تسبب ذلك، إلى حد ما، في تقسيم الاستراتيجيات بصورة عامة وفقاً للأوضاع الطبقية. والمبلغ الذي تستثمره الأسرة في ذلك يتسم بالضخامة في أغلب الأحوال، فما تدخره الأسرة من أموال لدفع المهر اللازم لتزويج الفتاة قد يستثمر في الهجرة، مما قد يعني ضرورة تأجيل الزواج. كما تلجأ أعداد كبيرة من الأسر، خصوصاً من أسر النازحين أو الذين تضرروا من الحرب بصورة ما، إلى اقتراض المال من المرابين، أو إلى بيع أو رهن الأراضي أو المعدات أو المنازل أو الحوانيت أو المجوهرات.

والهجرة للعمل في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى تتطلب تخصيص مبالغ كبيرة، ولكنها عادة في متناول أيدي أسر المزارعين والطبقات

العاملة ممن تتمتع بدخل معقول. وتلجأ إلى هذا النوع من الهجرة الأسر الفقيرة في الريف والحضر، كما تلجأ إليه بصورة متزايدة أسر النازحين من أجل إعادة بناء حياتهم وسبل أرزاقهم. ففي الثمانينيات تمكنت الأسر الفقيرة من طائفة التاميل، التي تسبب الصراع في نزوحها، من اللجوء إلى الهند، ولكن ذلك الخيار تضاءل عندما قام «نمور تحرير تاميل إيلام» باغتيال رجيف غاندي، رئيس وزراء الهند، في عام ١٩٩١، إذ أصبح موقف الهند بعد ذلك أكثر تشدداً فيما يتعلق بقبول اللاجئين من طائفة التاميل. أما الهجرة من أجل اللجوء إلى بلدان أخرى، خصوصاً في أوروبا أو أمريكا الشمالية، فقد ازدادت تكاليفها وما فتئت تزداد، ومن ثم أصبحت مقصورة إلى حد كبير على أغنياء التاميل الذين يملكون الأسباب والموارد اللازمة للإقدام عليها. وقد تكون الهجرة من أجل الزواج ذات تكاليف باهظة أيضاً، لأنه لا بد من تدبير رأسمال كبير لزوج المستقبل الذي سيتمتع بوضع المقيم في الخارج. وأياً كان شكل الهجرة، فإن ثمة تفاهماً بأن المقيم في الخارج عليه أن يساعد المقيم في الداخل، خصوصاً إذا كان الأخير قد ساعد في تدبير سفر الأول إلى الخارج.

وتتسم هجرة أبناء غانا بأن لها طابعاً انتهازياً يفوق طابع الهجرة من سريلانكا، وإن كانت استراتيجيات الهجرة تتشكل أيضاً على ضوء عوامل الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك تقاليد راسخة لهجرة الغانيين لطلب العلم أو التقدم في مضمار العمل المهني، ولها تاريخها الطويل، وإن كانت تعتمد على توافر الموارد والعلاقات الشخصية، وتعتبر إلى حد كبير مقصورة على الأغنياء. أما الفقراء فيلجأون لعدد عدداً من الاستراتيجيات المختلفة، أحدها هو الهجرة طلباً للجوء، ومن بينها السعي للزواج، والسفر سراً على متن السفن وغير ذلك من أشكال الهجرة غير المشروعة. ومثل هذه الهجرة تقوم كثيراً على التخمين والترجيح؛ إذ يتجه بعض المهاجرين إلى بلدان معينة، مثل ليبيا أو لبنان، معتزمين استخدامها معبراً إلى بلدان أخرى ذات ثراء ورخاء.

ويبدو أن تدخل الأسرة أو دورها في هجرة أبناء غانا يقل عن نظيره في سريلانكا، فعادة ما يستطيع المهاجر تدبير المال اللازم من موارده الخاصة. وقد يساعده أقرباؤه في غانا أو في الخارج، ولكنه نادراً ما يلجأ إلى المرابين التجاريين. وعادة ما يرسل الغانيون الأموال من الخارج للاستخدام في «مشروعاتهم الخاصة» – وعادة ما تكون مشروعات سكنية – بدلاً من إنفاقها على احتياجات الأسرة الجماعية. ومع ذلك فإن الأسرة تتوقع بعض الدعم من المهاجر؛ ولو أن المبالغ المحولة لا تودع في أموال الأسرة بالصورة المألوفة في سريلانكا؛ بل تعتبر رزقاً غير متوقع هبط من السماء، أو نوعاً من التأمين الذي يمكن اللجوء إليه في وقت الشدة.

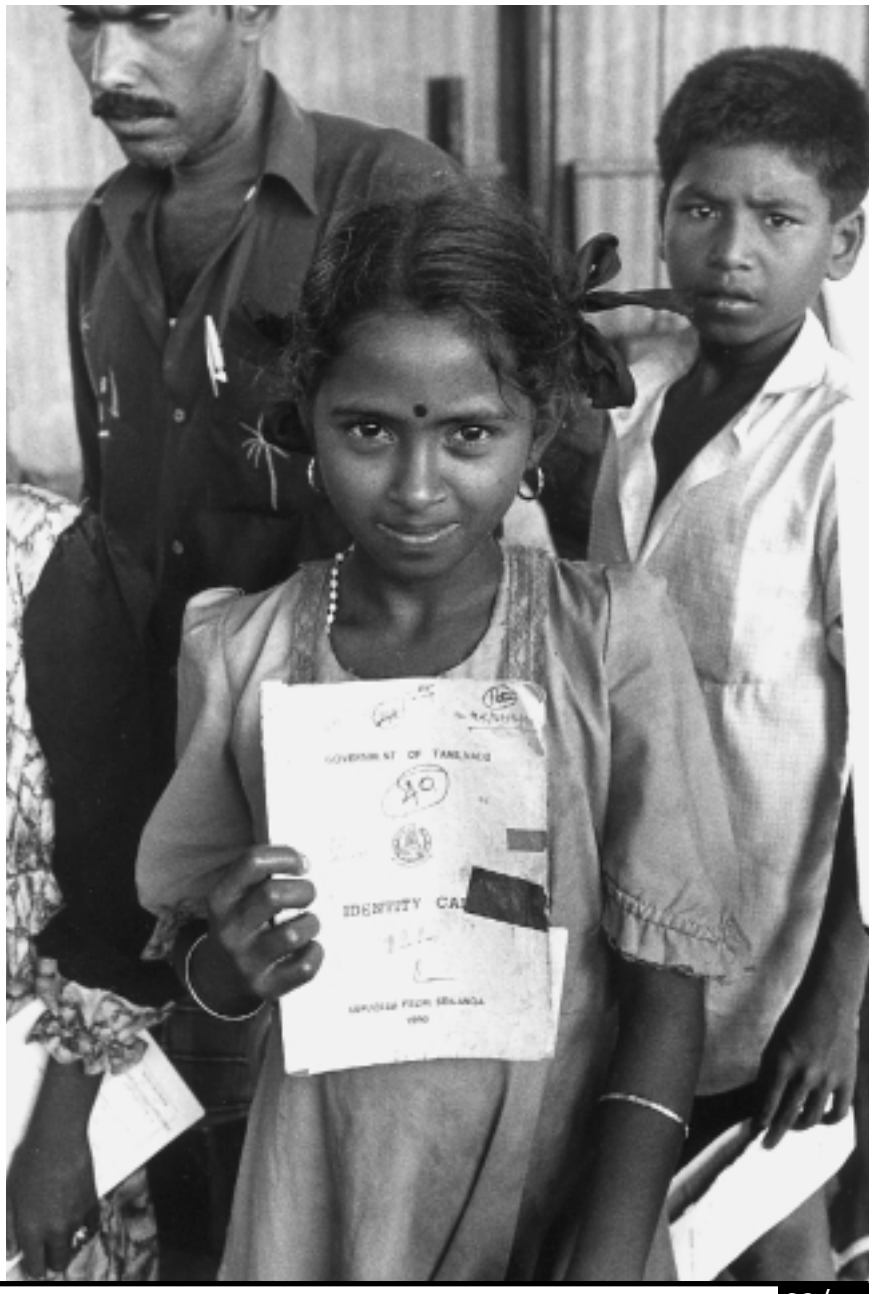

UNHCR/HJ Davies

إعالة المجتمعات التي تعاني من الأزمات؟

كان للتحويلات المالية دورها في إعالة الأسر، إبان ما يشبه الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في حالة غانا، وما يعتبر صراعاً خبيثاً في حالة سريلانكا. إذ كانت غانا تمر بضائقة بالغة الشدة – سياسياً واجتماعياً واقتصادياً – في أوائل الثمانينيات، تلاها انتعاش في أواخر الثمانينات لم يلبث أن ذوت قوته، ثم عاد في التسعينيات، ومن الممكن اعتباره مماثلاً لجهد التعمير وإعادة البناء في بعض البلدان التي شهدت صراعات خطيرة؛ وكانت الهجرة الجماعية الناشئة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تمثل إحدى وسائل الانتعاش عن طريق التحويلات المالية.

ولسنا على ثقة من أن النقود المحوّلة قد استثمرت في أنشطة إنتاجية، ولكنها ساعدت آلافاً عديدة من الأسر الغانيّة على البقاء، فيما يبدو، عن طريق إتاحة الفرصة لاسترداد الأنفاس أو الموارد اللازمة للوقوف على أقدامها والشروع في التعمير. والظاهر أن نسبة كبيرة من الاستثمارات وُجّهت إلى قطاع الإسكان وتعليم أفراد الأسرة، إلى جانب الاستثمار الكبير في الأعمال التجارية. ويبدو أن الذين هاجروا في أواخر الثمانينيات صادفوا نجاحاً أكبر من حيث تجميع الأموال من الخارج واستثمارها، بالمقارنة

بمن رحلوا في التسعينيات. وهكذا فيبدو أن ذروة مساهمة التحويلات النقدية في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في غانا قد تحققت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وعندما تضاءلت فرص الهجرة – خصوصاً فرص طلب اللجوء – في التسعينيات، وازداد عدد المهاجرين الذين رُحَلوا، تقلصت المكاسب الواردة من الخارج، وليس من الأرجح أنها دعمت انتعاش غانا.

وقد قيل إن التحويلات المالية كانت لها، في الوقت نفسه، آثارها السيئة؛ إذ ازدادت مظاهر التمييز الاقتصادي والاجتماعي، والذي لم يقتصر على التفرقة بين الأسر التي هاجر بعض أفرادها إلى الخارج وبين الأسر التي لم يهاجر منها أحد، بل امتد ليشمل الأسر التي نجح المهاجرون من أبنائها، في مقابل تلك التي فشل المهاجرون من أفرادها. كما أن العلاقات بين المهاجرين وذويهم في الوطن قد اتسمت بالتوتر أحياناً، وكان من أسباب ذلك مسألة توزيع واستثمار التحويلات؛ بل لقد نشبت منازعات مريرة في حالات كثيرة داخل الأسر المديدة حول الاحتفاظ بملكية العقارات المشتراة بأموال التحويلات، وكانت من المساكن عادة، أو التصرف فيها. وفي مقابل ذلك كثيراً ما كان الباقون في الوطن يشكون من عدم رد الجميل بعد أن ساعدوا المهاجرين على الرحيل.

وعلى غرار ذلك، ساهمت الهجرة والتحويلات النقدية إلى سريلانكا في بقاء عدد من الأسر قد يصل إلى مئات الآلاف، سواء منها من تضرر بصورة مباشرة من الصراع أو من تضرر بصورة غير مباشرة. فالتحويلات التي أرسلها المهاجرون ممن ظفروا باللجوء أو الاستقرار عن طريق الزواج قد ساعدت على إعالة الأسر من طائفة التاميل، من النازحين والمتضررين من الحرب، داخل المخيمات وخارجها، كما أعانت البعض في اجتياز الطريق الطويل إلى التعمير بعد النزوح أو العودة؛ ولكن ذلك أصبح بصورة متزايدة مما يتمتع به الأغنياء نسبياً. فإذا كانت الأسر الفقيرة قد وجدت الملجأ يوماً ما في جنوب الهند، وإذا كان بعضها قد لجأ إلى الغرب، فإن ارتفاع تكاليف طلب اللجوء وتضاؤل خيار الرحيل إلى جنوب الهند قد تضافرا فجعلا الأسر الفقيرة أقرب ما تكون إلى النازحين داخل سريلانكا نفسها. وكان من البدائل المتاحة لأمثال هذه الأسر هو محاولة أحد أفرادها الحصول على عمل في الخارج. ولقد ساهمت التحويلات النقدية من العمال المهاجرين إلى الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا بصفة مؤقتة في إعالة الأسر المسلمة والسينهالية النازحة ممن لم يكن أحد من أفرادها يهاجر إلى الخارج، وممن لا يستطيعون السعي لطلب اللجوء.

وهناك اتجاهات تبعث على التفاؤل فيما يتعلق باستثمار التحويلات فيما يتجاوز البقاء على قيد الحياة فحسب، إذ أصبحت تستثمر في الإسكان وفي التعليم، سواء أكان ذلك بين الأسر النازحة والمتضررة بالحرب، أم بين المقيمين خارج مناطق الصراع. ومع ذلك فقد كانت هناك جوانب ذات تأثير اجتماعي هدام للعلاقات بين المقيمين خارج البلاد والمقيمين فيها. وكانت أخطر التهم الموجهة في هذا الصدد هو أن الهجرة والتحويلات النقدية قد ساعدت على إطالة أمد الصراع في سريلانكا، فالواضح أن الإتاوات التي يدفعها المهاجرون من طائفة التاميل وتدفعها أسرهم إلى منظمة «نمور تحرير تاميل إيلام» تمثل مصدر دخل كبير لها؛ فالمنظمة تفرض سيطرتها وضرائبها على كل من يدخل أو يخرج من المناطق الخاضعة لها، كما قيل أيضاً إنها تمارس التجارة في المهاجرين أنفسهم. ويستمر المهاجر في دفع الإتاوة طالما ظل في الخارج، من خلال الضرائب المفروضة على العمل والأنشطة التجارية.

> **قد تكون الهجرة والتحويلات سبباً في استمرار الصراع**

وقد تكون الهجرة والتحويلات سبباً في استمرار الصراع بطرائق أخرى غير تمويل الأسلحة؛ إذ قيل إن الذين يتسلمون الأموال المرسلة من أقاربهم اللاجئين أو طالبي اللجوء في الخارج يعيشون حياة ناعمة في سريلانكا، أو قل إنها أقل عناء ومشقة مما كان يمكن أن تكون عليه. أما موقف الذين يقيمون في الخارج من الصراع، خصوصاً أولئك الذين لم تستقر أوضاعهم بعد، فهو موقف أقل ما يوصف به هو الغموض، إذ إن استمرار الحرب هو الذي يبرر طلب اللجوء، ومن ثم بقاءهم في الخارج – ويمكنهم من إرسال التحويلات النقدية.

بعض النتائج التي لا تبعث على الارتياح

تزداد القيود المفروضة على الهجرة، خصوصاً في البلدان التي يقصد المهاجرون إليها، وتزداد تبعاً لذلك تكاليف الانتقال (وكثيراً ما يكون بالضرورة سرياً) وهكذا ازدادت القيود التي تحد من خيارات الهجرة المتاحة للأفراد والأسر، بسبب الموارد التي يمكن توفيرها، ومن ثم أصبحت العوامل الطبقية تنهض بدور مهم في تحديد نوع الاستراتيجية التي يمكن تطبيقها. ولم تكن هذه الظاهرة بارزة في غانا بالوضوح الذي تجلت به في سريلانكا، إذ زاد اقتصار الهجرة طلباً للّجوء على الأغنياء وأصحاب العلاقات المفيدة، وكانت الأسر الفقيرة لا تملك من صور الانتقال إلا الهجرة للعمل اليدوي أو النزوح الداخلي؛ وأما أفقر الفقراء فلم يكونوا يستطيعون الانتقال بأي صورة من الصور. ومن المسائل المهمة في مجال السياسات، التي تثيرها هذه الأوضاع ضمناً، مسألة أو السؤال التالي: من تراه أحق بالمساعدة: من يرحلون وقد يكونون ممن يتمتعون بثراء نسبي، أم من يبقون في البلد وقد يكونون فقراء؟ فإذا كانت الحاجة إلى المعونة أكبر لدى الباقين منها لدى الذين يرحلون ليصبحوا لاجئين، فقد يكون التركيز الحالي لجهود الإغاثة والمعونة في غير موضعه.

لقد أوضحت هذه المقالة أن الأسرة تستثمر استثماراً كبيراً في هجرة أفرادها، سواء كان ذلك في صورة العمال المهاجرين، أو طالبي اللجوء، أو للزواج أو للّحاق بأفراد الأسرة، وأن الباقين من أفراد الأسرة يتوقعون أن ينالوا مقابلاً لاستثماراتهم من المهاجرين. ومن ثم فإن طالبي اللجوء وغيرهم ممن يضطرون إلى الهجرة يواجهون بعض القضايا الاقتصادية حتماً (ومنها قضية ما يمسك رمقهم ورمق الذين خلفوهم في الوطن) وهي قضايا تماثل القضايا التي يواجهها المهاجرون من العمال أي المهاجرون لأسباب «اقتصادية». وتؤكد الشواهد المتوافرة في سريلانكا وغانا التأرجح في الحكم على فائدة التحويلات النقدية المرسلة إلى المجتمعات التي تخوض غمار الصراع أو تمر ببعض الشدائد، وهو التأرجح الذي اتسمت به الدراسات السابقة العديدة للهجرة الاقتصادية التقليدية؛ إذ كان تقويم تأثير الهجرة بصفة عامة، وتأثير التحويلات المالية بصفة خاصة، يتراوح بين «التفاؤل» – أي القول بأن التحويلات النقدية تستثمر في أنشطة إنتاجية وتساهم في «التنمية» – وبين «التشاؤم» – أي القول بأن التحويلات المالية تنفق فيما لا يفيد ولا تساهم في «التنمية»[1].

وتزداد ثنائية التأرجح عمقاً إذا كانت التحويلات تجرى في سياق الصراع والهجرة القسرية. فمن ناحية نرى أن التحويلات، مالية كانت أو سواها، التي أرسلت من الخارج قد ساهمت بكل تأكيد في إعالة الأسر والمجتمعات المحلية النازحة أو المتضررة من الحرب أو التي تعاني غير ذلك من الشدائد، وكان ذلك أحياناً ما يستمر فترات طويلة أحياناً. ومن ناحية أخرى نرى أن التحويلات

المالية قد ساعدت أحياناً في تمديد أمد الظروف التي تسببت في الهجرة القسرية، وذلك بصورة مباشرة من خلال تمويل الصراع، وبصورة غير مباشرة، بأن جعلت بعض من يتلقون هذه التحويلات يرون أن استمرار تلك الظروف يعتبر، ضمناً، في صالحهم.

وتثير هذه الثنائية معضلات خطيرة في مجال السياسات أمام البلدان التي تستضيف اللاجئين وغيرهم من المهاجرين. فمن ناحية معينة نجد أن هؤلاء المغتربين ربما يكونون حقاً من المساهمين في إشعال نار الصراع، وهو ما قد ترغب الحكومات المضيفة لهم أن تضع حداً له. ومن ناحية أخرى، يجب على سلطات البلدان المضيفة للمهاجرين واللاجئين أن تكون واعية بما يمكن أن ينشأ من عواقب واسعة المدى إذا أعيد هؤلاء إلى أوطانهم، أو إذا وضعت القيود الشديدة على الهجرة إلى البلدان المضيفة. ومن هذه العواقب ما قد يؤدي إليه انخفاض التحويلات النقدية من صعوبات في المعيشة، أو زعزعة الاستقرار، أو الفوران الاجتماعي والاقتصادي، أو الفوران السياسي، بل وإثارة الصراع من جديد – ومن ثم فالأرجح تجدد الهجرة إلى الخارج. وفي الأجل الطويل نرى أن التحويلات يمكن استثمارها في التعمير والتنمية، في المجتمعات التي تتماثل للشفاء من بلايا الحرب أو الانهيار الاقتصادي، فإذا انخفضت تلك التحويلات – بعودة المهاجرين إلى أوطانهم – فمن المحتمل أن تتضاءل هذه الإمكانية.

وليست غانا وسريلانكا هما الدولتين الوحيدتين اللتين يتعرض المجتمع فيهما لمحنة الصراع أو زمن الشدة ويعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية، إذ إن الأموال التي يرسلها الفلسطينيون المقيمون في الخليج وفي غيره من مناطق إقامتهم في الشتات قد ساعدت في إعالة الأسر المديدة في الأراضي المحتلة (خصوصاً حين تغلق أبواب سوق العمل الإسرائيلي في وجوههم) وأسر الفلسطينيين النازحة في لبنان وسوريا والأردن. وكان الخروج الجماعي للفلسطينيين من الخليج في إبان أزمة الخليج سبباً في الانخفاض الكبير في دخول تلك الأسر. كما أن الأفغان المقيمين في الشتات، سواء أكان ذلك في البلدان الغربية الغنية أم في الشرق الأوسط حيث تتزايد أعداد العمال المغتربين منهم، أصبحوا من مصادر الدخل المهمة للأسر المقيمة في أفغانستان التي خربتها الحروب، أو في باكستان أو في إيران، خصوصاً بعد انخفاض المعونة الدولية في السنوات الأخيرة. ولما كانت الاتصالات عن طريق البنوك وغيرها من المؤسسات المالية التقليدية بين أفغانستان والعالم الخارجي عسيرة أو معدومة، فإن الأموال المرسلة من الشتات تتخذ سبيلها عن طريق التجار أو الأقارب المقيمين في باكستان وإيران، ثم يكون على الأفراد أن يحملوها شخصياً إلى داخل أفغانستان[٣].

وقد نشأ نظام مماثل، وإن كان أكثر تقدماً، لنقل الأموال بين الصوماليين المقيمين في الشتات، إذ تأسست شركات «فاكس» تستطيع تحويل الأموال من لندن مثلاً إلى مخيمات اللاجئين في اليمن أو في كينيا أو إلى مقديشيو، في إطار نظام يضم التجار الصوماليين في دول الخليج[٤].

ومع ذلك فإن التحويلات المالية ذات آثار محدودة، فأقصى ما تفيد به الأسر والمجتمعات هو توفير عيش الكفاف لها، دون أن تغير ظروف حياتها تغييراً كبيراً. والواقع أن الكثيرين في أمثال تلك البلدان يعيشون حياة «معلقة» والتحويلات التي يرسلها المقيمون في الخارج إلى المقيمين في الداخل تعول تلك الحياة وتواصل وجودها «المعلق». أي إن التحويلات تعول الأسر في المجتمعات التي تعاني من الضوائق، ولكنها لم تنجح حتى الآن في تحقيق طاقتها على إعادة بناء تلك المجتمعات أو تغييرها. والواقع أن واضعي السياسات ومطبقيها سوف يستفيدون من إعادة النظر في تلك الطاقة وتمحيصها.

١. Massey M, Arango J, Hugo G, Kouaouci A, Pellegrino A, and Taylor J *Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium*, 1998, Oxford: Clarendon Press.

٢. تستند هذه المقالة إلى العمل الميداني الخاص بثمانمائة أسرة في غانا وسريلانكا عام ١٩٩٨، ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للدعم الذي تلقاه هذا البحث من هيئة ليفر هيوم تراست.

٣. Mousavi S and Jazayery L 'People who stay: migration, development and those left behind in Afghanistan', 1999. Oxford: Refugee Studies Centre. Unpublished paper.

٤. Perouse de Montclos, M 'Reseaux financiers et *hawilad:* le role de la diaspora somalienne dans la reconstruction de leur pays', 1999. Unpublished paper.

كاتب المقال هو نيكولاس فان هير الذي قضى عشر سنوات في مركز دراسات اللاجئين، ومن المقرر أن يترك هذا العمل في مايو/أيار ليشغل منصب باحث أول في مركز بحوث التنمية في كوبنهاغن، حيث يلتحق بوحدة تبحث في جوانب الصراع والهجرة. وسوف يواصل عمله الخاص باللاجئين المقيمين في الشتات، مستنداً إلى الدراسة المقارنة التي أنجزها بعنوان «جاليات جديدة في الشتات: الخروج الجماعي لجاليات المهاجرين ما بين التشتيت وإعادة التجميع» (لندن، مطبعة يونيفرستي كولدج بلندن، ١٩٩٨). ويتضمن المقال المنشور هنا بعض النتائج الذي توصل إليها في بحوثه الأخيرة في هذا الموضوع، استناداً إلى عمله الميداني في غانا وسريلانكا.

وسوف يظل المؤلف مرتبطاً بمركز بحوث اللاجئين، خصوصاً عن طريق إنشاء روابط تعاون في مشروع بعنوان «حالات الطوارئ المعقدة الخاصة بالهجرة القسرية» مع معهد دراسة الهجرة الدولية في جامعة جورجتاون، في العاصمة الأمريكية واشنطن. وقد قدمت مؤسسة ماكارثر النواة المالية اللازمة لوضع هذا المشروع (انظر صفحة ٢٨).

واعتباراً من مايو/أيار سيكون عنوان البريد الإلكتروني للمؤلف في مركز بحوث التنمية في كوبنهاغن هو: nvh@cdr.dk

تحديث

صورة كوبون شراء

قانون جديد لتنظيم اللجوء والهجرة في المملكة المتحدة

مع اقتراب موعد تطبيق القانون الجديد الذي ينظم اللجوء والهجرة في المملكة المتحدة، اغتنمت الصحف اليمينية الصفراء الفرصة لإثارة مخاوف الجمهور من ملتمسي اللجوء، حيث راحت تنشر صوراً للاجئين قبضت عليهم الشرطة وهم يتسولون في الشوارع، وللتحقير من شأن ذلك النفر القليل من الساسة الشجعان وجماعات الضغط الجسورة ممن يسعون إلى الدفاع عن حقوق اللاجئين والاضطلاع بمسؤولية بريطانيا دولياً عن مساعدتهم.

ولم يعد يحق لملتمس اللجوء – وفق القانون الجديد – الانتفاع بأموال الضمان الاجتماعي، بل أصبحوا يتسلمون كوبونات شراء قيمتها ٣٥ جنيهاً إسترلينياً في الأسبوع. ولتشجيع تجار التجزئة على المشاركة في هذا المشروع المثير للجدل، سمح لهم بالاحتفاظ بالعملات المتبقية بعد تحصيل ثمن السلعة وعدم ردها لعملائهم من اللاجئين. وقد دفع هذا ديفيد براير، مدير شعبة المملكة المتحدة لمنظمة «أوكسفام» إلى أن يعلن أن متاجر المنظمة لن تشارك في هذا المشروع الذي وصفه بأنه نوع من «سرقة القروش من جيوب الفقراء». وقد اعترفت الحكومة أن نفقات تنفيذ مشروع كوبونات الشراء سوف تفوق نفقات نظام الضمان الاجتماعي الذي سيحل مكانه.

كما أن التدابير الرامية لتفريق ملتمسي اللجوء في شتى أرجاء المملكة المتحدة أثارت لغطاً مثيلاً حولها، لأن تفريقهم قسراً على هذا النحو قد يعرضهم لاعتداءات عنصرية ويعزلهم عن الاتصال بمواطنيهم، فضلاً عن أنه يجعل من الصعب عليهم الاستعانة بالخبرات القانونية التي تتركز في لندن والجزء الجنوبي الشرقي من بريطانيا.

وتصف منظمة العفو الدولية النظام الجديد بأنه «فرصة ضائعة لوضع نظام عادل وفاعل للجوء». وقد حذر «مجلس اللاجئين» من أن الحملة الجديدة الموجهة ضد ملتمسي اللجوء لا تستهدف فحسب المهاجرين الساعين لتحسين أحوالهم الاقتصادية، بل إن من شأنها منع الأشخاص الذين توجد لديهم مبررات حقيقية للخوف من التعرض للاضطهاد من القدوم إلى بريطانيا.

للحصول على المزيد من المعلومات بشأن القانون الجديد ومناقشة قضية اللجوء في المملكة المتحدة، الرجاء الرجوع إلى موقع الإنترنت:
www.newsunlimited.co.uk/Refugees_in_Britain
والموقع: www.refugeecouncil.org.uk

الصراع المنسي في السودان

من المعتقد أن حوالي مليونين من الأشخاص لقوا حتفهم في خضم الحرب الأهلية الدائرة على أرض السودان منذ فترة طويلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب الأهلية. وقد فاق عدد السكان النازحين داخل السودان (أربعة ملايين وفق المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) عددهم في أي بلد آخر في العالم. ومع تدهور الإنتاج الغذائي على المستوى الإقليمي، أصبح ١,٧ مليون سوداني (معظمهم في الجنوب) يعتمدون الآن في قوتهم اليومي على معونات غذائية في إطار برامج طويلة الأمد.

ومنذ بداية العام الحالي، توسعت حكومة الخرطوم في قصف المستشفيات، والمدارس، ومراكز الإغاثة، والأهداف المدنية الأخرى بصورة مأساوية. وتنحي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين باللائمة بشأن الزيادة الملحوظة في معدل اللاجئين، الذين أخذوا في الهروب من السودان في الآونة الأخيرة، على الغارات الجوية التي تقوم بها الحكومة والاقتتال الطائفي وانهيار سيادة القانون بصفة عامة. وقد اضطُرت الجهات المعنية إلى التخلي عن مشروع تطعيم ضد شلل الأطفال في جبال النوبة، وهو أول برنامج إنساني استطاعت الأمم المتحدة تنفيذه في المنطقة منذ ١٩ سنة.

وقد اضطرت ١١ منظمة غير حكومية إلى الانسحاب من جنوب السودان الذي مزقته الحرب. وكان من ضمنها: وورلد فيجن، وأوكسفام، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والرعاية الدولية، وأطباء بلا حدود (الفرع البلجيكي). هذا، وقد رفضت المنظمات غير الحكومية العاملة تحت مظلة «برنامج إنقاذ السودان» الذي تنظمه اليونيسف والذي يتولى التنسيق بين ٣٥ وكالة تشارك فيه، التوقيع على اتفاق تقبل بموجبه الشروط التي فرضتها «رابطة إغاثة وإعمار السودان» (جناح الإغاثة التابع لقوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان» المتمردة). وحذرت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» – مقرها نيويورك – من مغبة «تعرض مئات الألوف من المدنيين في جنوب السودان للحرمان من الخدمات الأساسية بما في ذلك الغذاء». وقد أعلن برنامج الغذاء العالمي، أن برنامج الطعام مقابل العمل وبرنامج تغذية تلاميذ المدارس في منطقتي بحر الغزال وأعالي النيل قد توقفا على أثر انسحاب المنظمات غير الحكومية والوكالات القائمة على تنفيذهما.

للإلمام بوضع النازحين داخل السودان، راجع الموقع الآتي على شبكة الإنترنت:
www.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wCountries/Sudan
كما بوسعك الحصول على آخر الأنباء عن السودان من:
www.africanews.org/east/sudan/

المجتمع الدولي صامت إزاء نزوح الشيشان

لم يسهم سقوط غروزني عاصمة الشيشان المدمرة في أيدي القوات الروسية، في تقليل بواعث القلق الدولي بشأن السكان الذين نزحوا من ديارهم بسبب الصراع. فلا يزال المدنيون محاصرين في مناطق الاشتباكات مع استمرار القتال الضاري. وبالرغم من القيود التي فرضتها روسيا على دخول مراسلي وسائل الإعلام، فلا تزال الأنباء ترد عن تنفيذ الجيش الروسي لعمليات إعدام بدون محاكمة وجرائم اغتصاب للنساء. ولقد طالبت منظمات حقوق الإنسان روسيا بالسماح للهيئات الدولية بدخول مخيمات اللاجئين على نطاق أوسع في جمهورية الأنغوش المجاورة، و«معسكرات الفرز» الموجودة داخل جمهورية الشيشان. ولم يتمكن الصليب الأحمر المكلف برصد تطبيق اتفاقيات جنيف الخاصة بالأسرى والمدنيين أثناء الحروب من زيارة الأسرى الشيشان. كما تقدم الصندوق الدولي للطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) بشكوى إزاء ما جرى من انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل. وبالرغم من انتقاد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لانتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان من على أعلى منابر الأمم المتحدة، لم تبد أي من الدول الثلاث والخمسين استعدادها لاتخاذ مشروع قرار لإدانة روسيا. وقد وافق أخيراً الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عقب فوزه في الانتخابات، على السماح للسيدة ماري روبنسن، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالقيام بزيارة المنطقة، ولكن السلطات الروسية رفضت السماح لها بدخول معظم الأماكن التي كانت تريد زيارتها. ولا يمكن التكهن بما إذا كانت الإجراءات التي سوف تتخذ بناء على توصياتها ستخفف من معاناة النازحين الشيشان.

للاطلاع على آخر أنباء الشيشان، اتصل بموقع الإنترنت:
www.hrw.org/campaigns/russia/chechnya
أو: www.chechentimes.com
أو: www.amina.com
أو: www.chechnya.xnet.is.
وتوجد تعليقات على الأنباء وتحليلات إخبارية في الموقع:
www.egroups.com/list/chechnya-sl

دعوة الدول الإفريقية إلى مراجعة القوانين الخاصة باللاجئين

ارتفع عدد اللاجئين في إفريقيا خلال السنوات الواحدة والثلاثين الأخيرة، من أقل من مليون إلى ستة ملايين لاجئ في الوقت الحاضر. وقد دفع هذا الاتجاه الآخذ في الازدياد إفريقيا وشركاءها في هذه المحنة إلى تمحيص الحلول المطروحة لهذه المشكلة.

وفي المؤتمر الإفريقي الذي عقد لمدة ثلاثة أيام في شهر مارس/آذار في كوناكري، عاصمة غينيا، لبحث قضية اللاجئين، وجهت الدعوة للبلدان الإفريقية للتأكد من مطابقة تشريعاتها الوطنية للاتفاقيات الدولية الخاصة بوضع اللاجئين. كما طالبت القرارات التي اعتمدها المؤتمر الحكومات باتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ تلك القوانين. وعلى الرغم من تصديق ٤٥ دولة على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن اللاجئين لعام ١٩٦٩، فلم تحاول دول عديدة المواءمة بين قوانينها الوطنية ونص الاتفاقية.

وقد ناشد المشاركون في المؤتمر – أيضاً – المجتمع الدولي توفير المساعدات الإنسانية للستة ملايين لاجئ الموجودين في إفريقيا في الوقت الصحيح، ودعم البلدان التي تعاني من مشكلة النزوح الداخلي. وقد اقترح المؤتمر أن تراجع منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أوضاع النازحين في إفريقيا في الحالات المرتبطة بقضايا اللاجئين، ثم التقدم بالتوصيات إلى «المحافل المناسبة». وجدير بالذكر، أن القرارات الخاصة بالأشخاص عديمي الجنسية – وهي مشكلة غالباً ما تعاني من التجاهل في إفريقيا – تقترح أن تدرس منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين أسباب وأبعاد تلك المشكلة في الوقت الحاضر، مع عرض النتائج حتى يتسنى اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة لحلها. وقد نظمت منظمة الوحدة الإفريقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين المؤتمر بمساعدة متخصصين في شؤون اللاجئين وفي القانون الإنساني.

للحصول على المزيد من المعلومات، راجع إيرين (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة لـ (OCHA UN) على موقع غرب إفريقيا للإنترنت: http://www.reliefweb.int/IRIN، أو اتصل بموقع إيرين في: irin@ocha.unon.org

معاناة لاجئي تيمور الشرقية لا تزال مستمرة

بعد إعلان الأمم المتحدة في ٤ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، أن حوالي ٨٠ في المائة من الناخبين في تيمور الشرقية رفضوا الاستمرار في الخضوع لحكم إندونيسيا، تعرضت تيمور الشرقية لأعمال عنف منظمة. فقد نزح أكثر من ثلثي السكان، وبلغ عدد سكان تيمور الشرقية الذين فروا أو رحلوا عبر الحدود، تحت تهديد السلاح في معظم الأحيان، إلى تيمور الغربية الإندونيسية، حوالي ربع مليون نسمة. وقد عاد حتى الآن ١٥٧ ألف لاجئ إلى تيمور الشرقية، ثلثهم بمساعدة IOM والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

ويسود الاعتقاد بأن حوالي ١٠٠ ألف من سكان تيمور الشرقة (وربما يصل عددهم الفعلي إلى ١٥٠ ألفاً) مازالوا في تيمور الغربية. هذا، ولا تتوافر أرقام دقيقة لصعوبة زيارة المخيمات والمستوطنات لأن تحرش الميليشيات الموالية لإندونيسيا وترويعها موظفي المعونة الإنسانية لا يزال هو القاعدة في عدد من المخيمات. وكان كثير من اللاجئين قد تعرض لمعلومات مضللة وللترويع لمدة شهور على يد الميليشيات الموالية لإندونيسيا. وقد أحرزت إندونيسيا أخيراً بعض التقدم في مكافحة أساليب الترويع المتفشية في المخيمات، بيد أن عدم توافر الأمن والمعلومات التي يمكن الوثوق بها مازالت تمثل عقبات كأداء تعترض سبيل عودة اللاجئين.

وتدعي السلطات الإندونيسية أن الأغلبية العظمى من اللاجئين لا تريد العودة إلى تيمور الشرقية، وأنهم يخططون لإعادة توطينهم بصورة مستديمة في سولاويزي وكاليمانتان. ويقدّر موظفو المعونة في تيمور الغربية، أن عدداً من اللاجئين يتراوح بين النصف والثلثين سيختار العودة إلى تيمور الشرقية لو أتيحت لهم فرصة الاختيار. وقد أعلنت إندونيسيا أن توزيع الغذاء وأنواع المعونة الأخرى على المخيمات التي يقيم فيها المنفيون من تيمور الشرقية ستتوقف على الفور، كما رفضت طلباً من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بشأن تمديد مهلة عودة اللاجئين لسنة أخرى، أي حتى شهر مارس/آذار ٢٠٠١. والظروف التي يعيش في ظلها كثير من اللاجئين بالغة السوء بالفعل. إذ تعاني المخيمات من نقص الغذاء، فضلاً عن مشكلات الرعاية الصحية والتغذية في مخيمات كثيرة. وتقدر بعض الأنباء الواردة، أن ٥٠٠ لاجئ قد لقوا حتفهم نتيجة أصابتهم بأمراض في المعدة والجهاز التنفسي.

وفي الوقت نفسه، لا يوجد اتفاق دولي على تقديم المسؤولين عن ارتكاب الفظائع للعدالة، خلافاً لما حدث في منطقة البحيرات العظمى ويوغوسلافيا

السابقة. وقد مرت عدة شهور منذ أن تلقى الأمين العام للأمم المتحدة التقرير الخاص بالتحقيق الذي أجرته تلك المنظمة الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، هذا التقرير الذي يوصي بتشكيل محكمة دولية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ومازال على الحكومة الديمقراطية الجديدة في إندونيسيا إثبات قدرتها على محاسبة أفراد قواتها المسلحة. إلا أنها عازفة عن السماح بإجراء أي تحقيق هام.

للاطلاع على آخر المعلومات، اتصل بالموقع:
htttp//etan.org
والموقع: www.easttimor.com
والموقع: www.un.org/peace/etimor/etimor.htm

مؤسسة «مفتاح» ترشّح «الأونروا» لجائزة نوبل للسلام

بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على بدء خدماتها الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وتثميناً لجهودها الدولية الملتزمة بدعم السلام في المنطقة، رشّحت «المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي» (مفتاح) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في المشرق الأدنى (الأونروا) لجائزة النوبل للسلام للعام ٢٠٠٠. تم الترشيح رسمياً بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٠ وتلقت مؤسسة «مفتاح» موافقة لجنة جائزة نوبل النرويجية على قبوله.

جاءت هذه المبادرة لاعتبارات كثيرة، منها أن إنشاء الوكالة جاء نتيجة للمأساة الإنسانية الناجمة عن نكبة ونزوح مئات آلاف الفلسطينيين قسراً عن مدنهم وقراهم، وكانت بذلك أول وكالة أنشئت لمتابعة قضية لاجئين على وجه الخصوص. وتأتي هذه المبادرة رغم الصعوبات التي تمر بها الوكالة وذلك لإعادة الاعتبار وترسيخ دور الشرعية الدولية وواجب المجتمع الدولي تجاه اللاجئين ودور الوكالة الحالي والمستقبلي في حل قضية اللاجئين استناداً لحقهم في العودة والتعويض وفق ما نص القرار الدولي ١٩٤، فضلاً عن استمرار دورها الحساس والمهم في ترسيخ الثقافة الفلسطينية والحفاظ على البعد الإنساني لقضية اللاجئين. من حيث التوقيت، تنسجم هذه المبادرة مع قرار الجامعة العربية لجعل عام ألفين عام اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الدولي.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال «بمفتاح» على العنوان الآتي:
هاتف: ١٨٤٢ ٥٨٥ ٩٧٢٦+/فاكس: ٣٥١٨٤ ٥٨٥
الموقع على الشبكة الإلكترونية: www.miftah.org

نازحون من تيمور الشرقية عائدون إلى ديلي

UNHCR/ M Kobayashi

انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان

في فجر الأربعاء ٢٤/٥/٢٠٠٠، انسحب آخر جندي إسرائيلي من الأراضي اللبنانية وانتهت ما سمّاها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك «بمأساة لبنان». وربما شمل بتسميته هذه سكان الشريط الحدودي الذين صمدوا تحت احتلال دام ٢٢ سنة، أو ربما تنبّأ بمأساة جنود ومناصري جيش لبنان الجنوبي الذين فرّوا إلى إسرائيل مع أسرهم وتحوّلوا إلى لاجئين هناك، والذين لم تنته مأساتهم بعد. بعد أن أغلق آخر جندي إسرائيلي بوابة الحدود خلفه، تحوّل جنوب لبنان، وحدوده مع إسرائيل، إلى لقاءات طال انتظارها. فقد تدفّقت قوافل من مئات المدنيين اللبنانيين إلى القرى الجنوبية لتجتمع بأقارب ومنازل غابت عنها طيلة الـ ٢٢ سنة الماضية، وجرى تراشق الدموع والسلامات والقبل عبر الحدود بين لبنانيين وفلسطينيين يواجهون أسرهم وأحباءهم في فلسطين لأول مرة منذ سنين. وتبقى وقائع المواجهات مع الجنود الإسرائيليين قيد وصف الصحفيين ونشرات الإعلام.

في هذا الجو المشحون بالعواطف والمفاجآت، يصعب تخمين أو تصور الأحداث التي ستتبع، والأسئلة تعرض نفسها وتبقى عالقة إلى أن يحلها الزمن:

- كيف وإلى ماذا سيتحول دور حزب الله الآن؟
- هل سيكون لهذا الحدث صدى في مفاوضات إسرائيل وفلسطين؟
- هل سيؤثر على وضع الجولان؟ وعلى الوجود السوري في لبنان؟
- كيف ستقوم الحكومة اللبنانية بدمج أهل الجنوب المحرّر إلى مجتمعها؟

الأراضي الصالحة للزراعة والنزوح الداخلي في كولومبيا

بقلم: بيورن بيترسون

إن ظاهرة النزوح القسري التي تفشت في كولومبيا على نطاق واسع إنما هي ميراث أكثر من ثلاثين عاماً من الصراع المسلح، وعاقبة للجوء للعنف لتحقيق المآرب الاقتصادية، ونتيجة سلبية لتنفيذ مشروعات البنية الرئيسية. ومازال التنافس على الاستحواذ على الأراضي الخصبة مستعراً. ويُقدر أن ثلث مساحة الأراضي الزراعية بات الآن في يد مهربي المخدرات. ومن جهتها تقدر المنظمات غير الحكومية الكولومبية أن ما يناهز مليون مواطن كولومبي قد نزحوا من ديارهم في السنوات الخمس السابقة، وأن مجموع النازحين منذ عام ١٩٨٥ يمكن أن يصل إلى مليون و٩٠٠ ألف نازح.[١] ويرى جميع هؤلاء النازحين تقريباً أن حماية حقوقهم في الملكية هي المقوم الأول لإيجاد حل دائم للأزمات التي تعصف بوجودهم، ويعتبرون ذلك على رأس الأوليات بالنسبة إليهم.

خطر النزوح القسري يهدد صغار الملاك

نشأت مشكلات حيازة الأرض والملكيات الزراعية، التي يعاني منها المواطنون الكولومبيون النازحون في أنحاء وطنهم، نتيجة للنزوح القسري، وهي كذلك سبب للنزوح. فمعظم النازحين داخلياً في كولومبيا فروا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تفاقمت مع احتدام الصراع الداخلي. ونزح عدد كبير من صغار المزارعين من ديارهم على أيدي كبار المستثمرين الزراعيين من ذوي السلطان والنفوذ الذين يوظفون في خدمتهم، في كثير من الأحيان، جماعات شبه عسكرية غير شرعية ذات صلة بالقوات المسلحة الكولومبية. وهذا النوع من الاستيلاء على الأراضي الزراعية شائع في منطقة ماغدلينا ميديو وفي مقاطعات ساحل الأطلسي. ويتم الاستيلاء على الأرض على هذا النحو: يهبط الرجال المسلحون على المزارع الصغيرة، ويطلبون من جميع أفراد الأسرة أن يخلوا الأرض قبل موعد محدد. فإذا كان لدى الأسرة وثائق رسمية تثبت ملكيتها لها، يعمد المسلحون في بعض الأحيان إلى إجبارها على «بيعها»، وعادة لا يحصل المالك إلا على جزء يسير من قيمة الأرض الحقيقية.

وبالنظر إلى ضعف استقلالية الشرطة والقضاء في كولومبيا وتدني سلطانهما، فإن لجوء الضحية إليهما من شأنه أن يعرضه للمزيد من الخطر.

وإنهاء هذا الضرب من عمليات سلب الأراضي الزراعية بالقوة من صغار الملاك لا يتطلب تغييراً في القانون، وإنما يحتاج إلى تطبيق القوانين القائمة، ونشر قوات للشرطة والجيش جيدة التدريب في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر.

تعويض الفلاحين عن أرضهم المسلوبة

عندما وضع التشريع الكولومبي الحالي الخاص بالنازحين داخلياً في عام ١٩٩٧، أشار بعض المنظمات الوطنية والدولية إلى ضرورة وضع أحكام محددة تضمن للنازحين داخلياً القدرة على استرداد ممتلكاتهم أو الحصول على قطع جديدة من الأرض أو تسلم تعويض من الحكومة. ومما يؤسف له أن المواد الخاصة بالملكية وحيازة الأرض في التشريع المذكور مازالت تتسم بالإبهام وانعدام الفعالية. وقد اضطر ٨٧ في المائة من ملاك الأراضي الذين نزحوا من ديارهم داخل كولومبيا إلى التخلي عن أرضهم.[٢] وبالنظر إلى أنهم فقدوا أرضهم، لا يستطيع سوى قليل منهم الرجوع ليتفقدوا الأحوال في قراهم الأصلية، لأن الأشخاص المتسببين في نزوحهم كثيراً ما يكونون مهيمنين على تلك المناطق أو تمكنوا من توزيعها على محاسيبهم.

وبالنظر إلى عجز السلطات الكولومبية عن ضمان أمن المواطنين في المناطق الريفية، فإن من واجب الدولة الكولومبية أن تعوض الضحايا وأن تزود النازحين داخلياً بالأراضي الزراعية في مناطق آمنة داخل وطنهم.[٣] غير أن الحكومة لم تلب مطالب النازحين داخلياً الذين التمسوا منها أن تعيد توطينهم أو تعوضهم عما فقدوه. والجهة المسؤولة عن فصح طلبات المعدمين منهم الذين يلتمسون إعادة التوطين أو التعويض هي «معهد الإصلاح الزراعي الكولومبي» الذي يطبق عليهم نفس الإجراءات المطبقة في بحث طلبات أي فلاح معدم آخر يطلب أرضاً لزراعتها. وعندما يعطي المعهد أحد النازحين داخلياً قطعة أرض، يطالبه بدفع ثلاثين في المائة من قيمتها. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات المعهد البيروقراطية الشديدة البطء في بتّ طلباتهم تعني أن نسبة ضئيلة فقط من النازحين داخلياً تحصل بالفعل على أرض بديلة. وبالنظر إلى أن معظم النازحين داخلياً اضطروا إلى ترك جميع متعلقاتهم وراءهم عندما فروا، فمن النادر أن يتمكن أحد منهم من سداد دينه للدولة. وخلاصة القول، إن المشكلة ليست مجرد أن حقوق هؤلاء السكان النازحين في الملكية قد انتهكت انتهاكاً جسيماً، بل هي أيضاً تقاعس السلطات عن وضع نظام لتعويضهم. والأمر يقتضي من الدولة أن تعوضهم عن أرضهم المفقودة بمساحة مساوية من الأرض بدون مقابل في موضع آخر في وطنهم.

ويمكن التغلب على هذا الوضع المؤسف جزئياً إذا طبقت الحكومة الكولومبية بالفعل «خطة العمل (الثالثة) لمنع النزوح والعناية بالنازحين داخلياً» (كونبس) التي بدأتها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠.[٤] فهذه الخطة تنص على سن قوانين تصون حقوق الملكية وتتيح للنازحين داخلياً الحصول على مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة. ولو قدر لهذه الخطة أن توضع موضع التطبيق، لأمكنها أن تعوض جزئياً عن تثاقل الإجراءات البيروقراطية والثغرات التي تعتور أحكام القانون.

ولحماية حقوق صغار المزارعين في الملكية، يتعين على الحكومة الكولومبية أن تفي بالتزامها نزع سلاح الجماعات شبه العسكرية وحلها، وأن تأخذ تدابير لضمان ألا يسمح قادة الجيش والشرطة المحليون لهذه الجماعات بأن تواصل حمل المزارعين على الخروج من أرضهم بالقوة.

> إن نسبة ضئيلة فقط من النازحين داخلياً تحصل بالفعل على أرض بديلة

وبوسع المجتمع الدولي، بل ومن واجبه كذلك، أن يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد، فالضغط الخارجي على السلطات الكولومبية يمكن أن يحدث أثراً كما هو واضح من حالة ضيعة بيلاكروز التي حظيت بتغطية إعلامية جيدة. (اتفق أن مالك الأرض الكبير الذي استحوذ على الضيعة قسراً من أصحابها كان شقيق سفير كولومبيا لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل). وإذا أردنا المضي قدماً في العمل على رد الأراضي المسلوبة لأصحابها في كولومبيا فعلينا أن نوالي الضغط على السلطات كيما تتحرك لحمل غيره من المغتصبين الذين لم ينكشف أمرهم للعالم الخارجي على رد الحق لأصحابه.

بيورن بيترسون مسؤول إعلامي في المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، في جنيف.

البريد الإلكتروني : *bjorn.pettersson@nrc.ch*

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات على شبكة الإنترنت عن قضايا النازحين داخلياً في كولومبيا من المواقع الآتية: www.db.idp، www.dial.org.co، www.codhes.org.co project.org/Sites/idpSurvey.nsf/wCountries/Colombia

يمكن الاطلاع في التقرير الخاص «بمنتدى العنف السياسي في كولومبيا»، الذي استضافه مركز دراسات اللاجئين في يوليو/تموز ١٩٩٩ على مزيد من التحليل للقضايا التالية: النزوح الداخلي، وإخفاق السياسات الأمريكية في مكافحة المخدرات في المنطقة، والصلة بين بارونات المخدرات وبين رجال حرب العصابات والجماعات شبه العسكرية على السواء. انظر التقارير الخاصة بالاجتماعات والمنتديات التي نظمها مركز دراسات اللاجئين على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.qeh.ox.ac.uk/rsc

١ نشرة «كودهيس إنفورما»، العدد ٢٧، ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ٥.
٢ نشرة «كودهيس»، العدد ٢٦، بوغوتا، كولومبيا.
٣ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ ٢٩/٢.
٤ لم يكلل تنفيذ الخطتين السابقتين (١٩٩٥ و١٩٩٧) بالنجاح.

الإدارة
«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف.

العاملون
المدير: مارك فينسنت
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين: بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

الجهات المساهمة
إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛ ومنظمة أندفديول منيسكايلب في السويد؛ ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا بارنن في السويد؛ ومنظمة رد بارنا في النرويج؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ورلد فيجن إنترناشيونال.

موقع المشروع على الإنترنت
يحتوى موقع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» على قائمة ببليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي:
http://www.nrc.no/idp.htm

للمزيد من المعلومات
إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»، ولم تكن من المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية»، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Project
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva Switzerland
هاتف: ٨٠٨٥ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٨٠٨٦ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني idpsurvey@nrc.ch

تستمد نشرة الهجرة القسرية معظم تمويلها من المنح التي تجود بها المؤسسات والوكالات العاملة في ميدان التنمية والأنشطة الإنسانية؛ وتود أسرة التحرير أن تعرب عن شكرها للمنظمات التالية على التزامها بدعم نشرة الهجرة القسرية خلال عام ١٩٩٩:

مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة
منظمة أوستكير
المجلس الدانمركي للاجئين
مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)
اللجنة الأوروبية
المؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان
الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة
الاتحاد العالمي اللوثري
المجلس النرويجي للاجئين
صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)
منظمة ورلد فيجن (المملكة المتحدة)

تتوجه أسرة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة، التي تمولّ ترجمة ونشر الطبعة العربية من "نشرة الهجرة القسرية".

وتُعَدُّ مؤسسة فورد واحدة من كبرى المنظمات الخيرية غير الحكومية المستقلة في العالم؛ وقد قدمت على مر السنين منحاً وقروضاً تربو قيمتها على ثمانية مليارات دولار للأفراد والمنظمات في شتى أنحاء العالم، من خلال مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة، ومكاتبها الفرعية الأربعة عشر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

والأهداف التي تنشدها مؤسسة فورد من وراء نشاطها الخيري هي ترسيخ القيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الإنجازات البشرية. ومن السمات الهامة للمؤسسة أنها لا تضطلع بدور مباشر في تنفيذ البرامج أو المشاريع إيماناً منها بأن خير من يتصدى لمشكلات مجتمع ما هم أبناؤه الذين يعايشون هذه المشكلات ويعملون بالقرب منها. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من منح المؤسسة ومساعداتها تُقدَّم استجابةً لمشاريع مقترحة يُطلب من المؤسسة المساعدة في تمويلها.

وقد أُنشئ مكتب مؤسسة فورد في القاهرة عام ١٩٥٧، وهو بمثابة المكتب الإقليمي للمؤسسة الذي يُعنَى بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تركيا وإيران. ويُعتبر مكتب القاهرة، بعد مكتب الهند الذي أنشئ في نيودلهي عام ١٩٥١، أقدم مكتب لمؤسسة فورد لا يزال قائماً خارج الولايات المتحدة.

وإذا كان تقديم المنح والإعانات من مكتب القاهرة يتوخى في جميع الأحوال كل ما يعود بالفائدة على المنطقة، فإن جميع المنح تقريباً تُقدَّم إلى جهات تطلبها داخل المنطقة، مثل الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتشمل برامج المكتب تقديم المنح في مجالات الشؤون الدولية وشؤون الحكم، والصحة التناسلية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، والشؤون البيئية والثقافية. وبالرغم من أن صلاحيات مكتب القاهرة تشمل المنطقة بأسرها، فإن معظم برامجها يتركز في مصر وفلسطين، إلى جانب مشاريع هامة في لبنان والسودان وتونس، فضلاً عن المشاريع التي تشمل المنطقة كلها.

تقديروعرفان تقديروعرفان تقديروعرفان

مؤتمرات

مؤتمرات قادمة

العمل الإنساني وسيادة الدولة: المعهد الدولي للقانون الإنساني

٣١ أغسطس | آب – ٢ سبتمبر | أيلول ٢٠٠٠: سان ريمو، إيطاليا

بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس المعهد الدولي للقانون الإنساني، سوف ينظم المعهد هذا المؤتمر الدولي ليناقش الموضوعات التالية:

- الحق في المساعدة كأساس للعمل الإنساني
- العمل الإنساني وميثاق الأمم المتحدة
- العمل الإنساني للصليب الأحمر والهلال الأحمر وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- سيادة الدولة وحماية اللاجئين والنازحين

يرجى الاتصال بالمعهد الدولي للقانون الإنساني، على العنوان التالي: *Corso Cavallotti 113, 18038 San Remo, Italy.*
IIHL,
الهاتف: ٠١٨٤ ٥٤١٨٤٨ ٣٩+
الفاكس: ٠١٨٤ ٥٤١٦٠٠ ٣٩+
البريد الإلكتروني: *sanremo@iihl.org*
أو على العنوان التالي: *IIHL, Av de la Paix, bis, 1202 Geneve, Switzerland.*
الهاتف: ٧٣٠٨٦٣٠ ٢٢ ٤١+
الفاكس: ٧٣٠٨٦٣٣ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني: *geneve@iihl.org*
انظر أيضاً: *www.iihl.org*

الأطفال في مواجهة الشدائد: مركز دراسات اللاجئين

١٠–١٣ سبتمبر | أيلول ٢٠٠٠: أكسفورد، المملكة المتحدة

سوف يعقد هذا المؤتمر الدولي لبحث الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز قدرة الأطفال على التحمل والتكيف مع الأوضاع في وقت الشدائد، ويستضيفه كل من مركز دراسات اللاجئين في «كوين اليزابيث هاوس»، جامعة أكسفورد، ومركز البحوث الأنثروبولوجية الموجهة للطفل التابع للمعهد الملكي للأنثروبولوجيا بجامعة برونيل. وسوف يجمع المؤتمر لفيفاً من الباحثين والممارسين وصناع السياسات وممثلين للأطفال المضارين. والهدف منه هو أن يكون منبراً تُقدم من خلاله رؤى مستمدة من الأطفال وبحوث علم الاجتماع والتجربة العملية وتطرح على بساط المناقشة لتسهيل وضع برنامج جديد لحماية ودعم الأطفال في الحالات التي تكتنفهم فيها شدائد عظيمة ووضع مناهج جديدة للسياسات المتبعة في هذا الشأن. والغرض المحدد منه هو متابعة الدراسة لفكرة تعزيز قدرة الطفل الخاصة على التحمل والمرونة، والتماس الطرق الكفيلة بتحسين السياسات والممارسات على هذا المسار. وسوف يركز المؤتمر بخاصة على مواقف الخطر التالية، وكل منها سيعالج في إطار لجنة موضوعية:

- الصراع المسلح
- الهجرة والنزوح القسريين
- العجز والخلافات والانفصال في محيط الأسرة
- الاشتغال بالأعمال الخطرة والمرهقة
- الانتهاكات والإهمال من قبل المؤسسات

نرجو الاتصال بجو بويدن، بمركز دراسات اللاجئين على العنوان التالي: *Jo Boyden, RSC, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK*
الهاتف: ١٨٦٥ ٢٧٠٢٧١ (٠) ٤٤+
الفاكس: ١٨٦٥ ٢٧٠٧٢١ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني: *jo.boyden@qeh.ox.ac.uk*

اتفاقية اللاجئين في ذكراها الخمسين: المؤتمر السابع للجنة الدولية للبحوث والاستشارات

٨–١١ يناير | كانون الأول ٢٠٠١: جنوب إفريقيا

سوف ينعقد المؤتمر السابع للجنة الدولية للبحوث والاستشارات التابعة للجمعية الدولية لدراسة الهجرة القسرية في مركز اسكوم للمؤتمرات بالقرب من جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا. وسوف يكون موضوع المؤتمر الرئيسي اتفاقية اللاجئين في ذكراها الخمسين، وسوف يناقش ثلاثة موضوعات فرعية هي:

- المشكلات التي تعترض تفعيل الاتفاقية وأنماط المراوغة
- المكملات أو الإضافات الإقليمية لها
- الاندماج في المجتمع ووقف النزوح والعودة أو الإعادة للوطن، وإعادة التوطين

وسوف يعقد المؤتمر يومياً جلسات عامة للمناقشة سوف يتحدث فها عدد من أبرز الخبراء في ميدان بحوث الهجرة القسرية. ومن هؤلاء الباحثين الذين أكدوا على مشاركتهم في الجلسات العامة غيلبرت يغر (سوف يتحدث عن الموضوع الرئيسي للمؤتمر) ومورتن كيروم (مدير المركز الدانمركي لحقوق الإنسان، وسوف يتحدث عن مناهج الاتحاد الأوروبي) وغابريلا رودريغيز (مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالمهاجرين، وسوف تتحدث في الجلسة الختامية).

لمزيد من المعلومات، وطلب البحوث التي ستلقى في المؤتمر والحصول على نموذج الاشتراك، يرجى التوجه إلى الموقع الآتي على شبكة الإنترنت:
http://141.13.240.13/~ba6ef3/nextirap.htm
كما يمكنكم الاتصال بأئينيا ناديغ (العاملة بالبرنامج) في الموقع الآتي: *iasfm@pscw.uva.nl*

مؤتمرات حديثة

المبادئ الإنسانية: التعاون مع القوى غير الرسمية

٧–١٠ فبراير | شباط ٢٠٠٠: ويلتون بارك، المملكة المتحدة

عقد هذا المؤتمر في إطار سلسلة من المؤتمرات في ويلتون بارك حول التحديات الإنسانية؛ وسوف يركز المؤتمر التالي في السلسلة على موضوع «التحديات الإنسانية في خضم الحرب»، وقد عقد بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (١٥–١٨ مايو / أيار). وفيما يلي ملخص مستمد من التقرير الكامل:

يتعين على المجتمع الإنساني أن يجابه تحديات متزايدة إذا أراد أن يحقق هدفه في تقديم إغاثة الطوارئ وحماية الأشخاص في حالات الصراع. ولما كانت الصراعات الآن تدور في داخل الدول بصفة رئيسية، فقد زادت الأهمية الاستراتيجية للمواطنين المدنيين. ومن ثم، تحتاج المنظمات الإنسانية إلى التخاطب والتفاوض مع مجموعة واسعة متنوعة من الجماعات المسلحة أو ما يعرف بالقوى غير الرسمية، وبذا تكتسب المزيد من المهارة لكي تستطيع تحقيق أهدافها. وقد تختلف طرق التخاطب مع الجماعات المسلحة باختلاف الحالة، ولكن يتعين في طريقة منها أن نسعى إلى توجيه الجماعات المسلحة إلى احترام المبادئ الإنسانية. ومن المحبذ البحث عن أساليب أكثر منهجية للتعاون مع القوى غير الرسمية، وهي أساليب يمكن التماس البعض منها عن طريق تحسين أنشطة التحليل والتعلم من المآزق والخدع السابقة، ولا يقتضي هذا بالضرورة اتباع إجراءات مخططة سلفاً أو نموذجية. غير أن التوتر يظل قائماً بين ضمان

مؤتمرات

تنفيذ المبادئ الإنسانية المقبولة لسائر الأطراف والحاجة إلى استلهام الفطرة السليمة والمرونة في العمل الميداني. وقد يتطلب الأمر منهجاً أكثر برغماتية في تطبيق المبادئ. وعلاوة على ذلك، فقد بات من الصعب على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية تحاشي الانزلاق إلى حلبة السياسة، لأن التخاطب مع المنظمات المسلحة هو عمل سياسي في المقام الأول، ولأن للمساعدات الإنسانية نتائج سياسية. ويمكن للمجتمع الإنساني أن يستفيد على حدة من توسيع دائرة الحوار مع قطاع الشركات حول دورها في حالات الصراع.

للاطلاع على التقرير الكامل، يرجى الرجوع إلى *www.wiltonpark.org.uk*

يرجى الاتصال بويلتون بارك: *Park, Wiston House, Wilton*
Steyning, West Sussex BN44 3DZ, UK
الفاكس: ٨١٤٤٤٥ (٠)١٩٠٣ ٤٤+
البريد الإلكتروني: *cathy.brown@wiltonpark.org.uk*

حلقة دراسية حول قضية تعويض اللاجئين في إطار حل شامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين

(١٤–١٥ يوليو/تموز ١٩٩٩: أوتاوا)

تمثل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد أصعب القضايا التي يتعين معالجتها في إطار المحادثات الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين حول الوضع الدائم للشعب الفلسطيني. ولكن الحلقة الدراسية هذه التي نظمتها شبكة بحوث اللاجئين الفلسطينيين، بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث التنمية، ركزت على عنصر واحد فقط من مجموع العناصر المتكاملة المطلوب بحثها للتوصل إلى حل شامل لقضية اللاجئين، وهو حل لا ريب أنه أوسع نطاقاً من منظور الحلقة الدراسية هذه التي جاءت من منطلق الإيمان بأهمية قضية تعويض اللاجئين وأن من الممكن مواصلة النقاش بشأن هذا الموضوع فيما بين الخبراء الفنيين دون أن يؤثر ذلك على أي من الحقوق الأخرى الثابتة للاجئين.

يمكن الاطلاع على التقرير الخاص بالحلقة الدراسية في الموقع الآتي على شبكة الإنترنت:
www.arts.mcgill.ca/mepp/prrn/prcomp3.html،
وبالموقع المذكور قائمة اتصالات تتيح الاطلاع على الأوراق التي طرحت في الحلقة الدراسية. كما يمكن الحصول على نسخ مطبوعة من التقرير أيضاً بالاتصال بإلين ألما بإدارة المشروع على العنوان التالي:
Eileen Alma, Project Assistant, Middle East Initiatives, Program & Partnership Branch, IDRC, PO Box 8500, Ottawa, ON KIG 3H9, Canada.
الهاتف: ٦١٦٣ ٢٣٦ ٦١٣ ١+. البريد الإلكتروني: ealma@idrc.ca

حلقة دراسية حول اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات الأوروبية:

إشكاليات التواؤم والحفاظ على الهوية

بقلم: عباس شبلاق

عقدت بين ٥–٦ مايو/أيار الماضي حلقة دراسية في قسم دراسات الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد خصصت للبحث في أوضاع الجاليات الفلسطينية اللاجئة في أوروبا. نظمت الورشة بصورة مشتركة أربع مؤسسات هي: مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالتعاون مع مركز دراسات اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، ومركز الشرق الأوسط في سانت أنتوني، ومركز الهجرة في جامعة ساسكس البريطانية.

وتدارس باحثون وفدوا من بلدان اوروبية مختلفة في أوضاع هذه الجاليات من جوانب مختلفة بينها: ظروف ووتيرة الهجرة الفلسطينية إلى أوروبا وأسبابها، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للاجئين الفلسطينيين في أوروبا، مشاكل التواؤم والاندماج والهوية الثقافية في المجتمعات الجديدة إضافة إلى الأوضاع القانونية لهذه الجاليات وتأثير سياسات الهجرة في الدول الأوروبية عليها. كذلك تناولت الحلقة العلاقة مع الوطن الأم والتأثير المحتمل لعملية السلام على مستقبل الجاليات اللاجئة.

وفي ورقته الافتتاحية التي تضمنت نظرة عامة على أوضاع الفلسطينيين في أوروبا، أشار عباس شبلاق، منسق الحلقة الدراسية، إلى أن هجرة الفلسطينيين إلى أوروبا غدت ذات شأن فقط منذ بداية السبعينات بسبب تفاعلات الاحتلال الإسرائيلي لباقي فلسطين عام ١٩٦٧ وتزايد إجراءات التضييق على الفلسطينيين في بعض الدول المضيفة التي ضاقت بهم بسبب قوتهم الصاعدة.

ولاحظ شبلاق العلاقة بين الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون تحت الاحتلال وفي بعض الدول المضيفة وبين هجرتهم إلى خارج المنطقة العربية اذ دفعت عمليات الإبعاد والمذابح وإجراءات التضييق ألوفاً من الفلسطينيين إلى التوجه الى أوروبا بحثاً عن الامان. وقدر شبلاق عدد الفلسطينيين المقيمين في دول الاتحاد الاوروبي بحدود ١٥٠ ألفاً. وقال إن الدراسات الاخيرة بينت أن شخصاً واحداً بين كل عشرة على الأقل من فلسطينيي لبنان له اليوم قريب مباشر يعيش في أوروبا وأن أعداد هؤلاء تفوق من يعيش منهم في الدول العربية وأن من تبقى في لبنان لا يتجاوزون اليوم ٢٠٠ ألف من اللاجئين حملة وثائق السفر الفلسطينيين. وقال إن أكثر من ٨٥ بالمئة من هؤلاء هم من حملة الوثائق ممن يصنفون كعديمي الجنسية غالبيتهم من لبنان إلا أن بينهم أيضاً من سوريا ومصر ومؤخراً من المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأشار رالف غضبان وآخرون إلى صعوبة تحديد أعداد الفلسطينيين في أوروبا بسبب عدم تصنيفهم كفئة خاصة واختلاطهم بفئات تحت مسميات اخرى مثل "القادمون من لبنان" أو "عديمي الجنسية" في الإحصائيات الرسمية. كما لاحظ معظم المشاركين في أوراقهم إلى أنه على الرغم من الخصائص المشركة التي تميز الشتات الفلسطيني إلا أن هناك فروقات تميز بين مجموعاتهم في أوروبا من حيث مكانتهم وخلفيتهم الاجتماعية والثقافية وأوضاعهم القانونية ومدى اندماجهم في المجتمعات الأوروبية. ويواجه لاجئو الهجرات الكبرى في الثمانينات والساعين للحصول على اللجوء في سنوات التسعينات مشاكل عديدة في الاندماج إضافة إلى ما يعانونه من فقر وبطالة وتدني مستوى التعليم.

ولاحظ مشاركون أن الخطاب السياسي تراجع خلال العقد الأخير في نشاط الجاليات الفلسطينية في أوروبا لصالح العمل الاجتماعي الثقافي وهو ما اشار اليه محمد حافظ يعقوب في ورقته حول الفلسطينيين في فرنسا والباحثة لينا محمود حول الفلسطينيين في بريطانيا. وأشار يعقوب ومحمود وآخرون إلى أن هذه الجاليات باتت ميالة أكثر من الماضي إلى تأطير نفسها كجاليات ساعية إلى الاندماج ولعب دور في الحياة العامة في المجتمعات التي تعيش فيها في الوقت الذي تحافظ على نوع من الارتباط بالجماعة الأصلية التي تنحدر منها من جهة ثانية.

وركزت بعض الاوراق على مشاكل الهوية لدى الجيل الثاني من اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا. من بينها ورقة الباحثة بينيلوب لارزيلير التي قدمت نتائج مسح أعدته حول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الالمانية والفرنسية. وتعرضت الباحثة دلال عبد الغني لهذا الموضوع في الورقة التي قدمتها عن فلسطينيي السويد وهي رأت أن كثيراً من الأسر الفلسطينية لم تكن مهيأة لاستيعاب الصدمة الثقافية التي أصابتها بعد انتقالها إلى المجتمعات الجديدة الأمر الذي بات يهدد هويتها وتماسكها بينما يقع الجيل الثاني ضحية هذه الأزمة.

وعالجت الباحثتان مونيكا خضور وفادية فضة في دراستهما عن وضعية المراة الفلسطينية اللاجئة في ألمانيا إلى الضغوط المركبة التي تواجهها المرأة اللاجئة نتيجة العزلة التي تعيشها في مجتمع جديد وغريب عليها وعدم القدرة على التواؤم مع قيم المجتمع الجديد. ولاحظتا خضور وفضة ان الانشطة السياسية في السبعينات مكنت المرأة من التخفيف من حدة هذه العزلة الا ان حالة الانكفاء والبعد عن هذه الأنشطة في العقد الاخير أعادت المرأة الى البيت والانغلاق وعدم الخروج للعمل والعجز عن التعامل مع الابناء والرغبة في الهرب والعودة المتخيلة الى الاهل والمالوف الموروث.

شكلت الحلقة الدراسية فرصة فريدة هي الأولى من نوعها للاطلاع على أحوال الجاليات الفلسطينية في اوروبا وهي جاليات حديثة التشكيل نسبيا ولا يعرف عن أوضاعها. وبقدر ما كانت الحلقة الدراسية فاتحة أبصار وتنبه لكثير من المسائل المتعلقة بالجاليات الفلسطينية في أوروبا، فقد أثارت أيضاً العديد من المسائل التي مازالت بحاجة إلى مزيد من الفحص والدراسة. من ذلك، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالحماية والأوضاع القانونية لهذه الجاليات في ضوء سياسات الهجرة والاستيعاب المتغيرة نحو الشدة في أوروبا وتلك المتعلقة بضمان حقوق أعضاء هذه الجاليات في إطار اية تسوية سياسية لحل قضية اللاجئين.

المؤتمرات والحلقات الدراسية

انظر ص ٤٢ للاطلاع على تفاصيل مؤتمر الأطفال في مواجهة الشدائد الذي يعتزم مركز دراسات اللاجئين تنظيمه في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠

أزمة اللاجئين في كوسوفو

١٢–١٣ مايو/أيار: بيرغن، النرويج

ورشة عمل سوف تقام تحت رعاية مركز دراسات اللاجئين ومعهد مندلسون، في بيرغن، بدعم مالي من دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والشبكة الموضوعية لدراسات التنمية الإنسانية التابعة للاتحاد الأوروبي. والهدف منها أن تجمع سوياً لفيفاً من أساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية وخريجي الكليات الجامعية المتخصصة في قضايا اللاجئين لمناقشة مجموعة معينة من المشكلات والدروس المتعلقة بأسلوب معالجة المجتمع الدولي لتدفق اللاجئين في كوسوفو في عام ١٩٩٩.

خيارات بديلة للمستقبل: وضع جدول أعمال للبحوث القانونية في مجال رعاية اللاجئين

١–٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٠: أكسفورد

سوف يناقش المشاركون أشكال النظام القانوني الخاص بالنازحين قسراً الذي يمكن تأسيسه خلال السنوات العشرين التالية. ومن المجالات المقرر معالجتها اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، وآثار العولمة، ودروس من الممارسات الراهنة، والعلاقة بين القانون الإنساني وقانون اللاجئين، ودور التنمية وعمليات التدخل في معالجة أسباب تحركات السكان وفرارهم. وسوف يتولى تنسيق الحلقة الدراسية الدكتور ماثيو غيبني، كما ستتولى رعايتها مؤسسة فورد، وسوف يقتصر حضورها على المدعوين للمشاركة فيها.

الأطفال واليافعون في الأسر الفلسطينية

٧–٨ أكتوبر/تشرين الأول: قبرص

تمثل الحلقة الدراسية هذه أول مرحلة من مراحل التعريف بمشروع بحثي ينظمه مركز دراسات اللاجئين تحت هذا العنوان. وسوف يحضر للمشاركة فيه ممثلون من الفرق البحثية الفلسطينية في بيروت ودمشق وعمان والضفة الغربية، وسوف يلتقون هناك بممثلين عن كبريات المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية العاملة في المنطقة. وسوف يناقش المشاركون الموضوعات والمباحث الأساسية التي انبثقت من العمل الميداني حتى اليوم: رجاء الاتصال بضحى الشطي، بمركز دراسات اللاجئين: dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk

الحروب والمجاعات والهجرات القسرية

٢٦–٢٧ مايو/أيار ٢٠٠٠: كورتونا، إيطاليا

حلقة دراسية تستضيفها مؤسسة فليترينلي، ويشارك في رعايتها المعهد الشرقي (نابولي)، وجامعة تورين، و"رجيونا توسكانا"، ومركز دراسات اللاجئين.

الموقع على شبكة الإنترنت:
www.Feltrinelli.it/Fondazione

دورات دراسية

دورة صيفية دولية لدراسة قضية الهجرة القسرية في عام ٢٠٠٠

١٧ يوليو/تموز – ١٨ أغسطس/آب ٢٠٠٠

توجد منح دراسية ممولة بالكامل للدارسين من مواطني جنوب أفريقيا وناميبيا وزيمبابوي وموزمبيق.

دورة دراسية شاملة الإقامة تستمر لمدة ثلاثة أسابيع، تتيح للدارسين فرصة لتعميق فهمهم لقضايا الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية، حيث سيدرسون الجوانب النظرية والعملية لهذه القضايا ويناقشونها ويراجعونها. وقد أعدت هذه الدورة خصيصاً للمديرين والإداريين والعاملين الميدانيين المتمرسين في هذا المجال، وكذلك لصناع السياسات في المجالات الإنسانية.

وسوف تشمل الدورة محاضرات وحلقات بحثية يتولاها خبراء دوليون، كما ستشمل تدريبات على العمل في مجموعات صغيرة ودراسة لبعض الحالات النموذجية وبعض التدريبات ونماذج المحاكاة ودراسة فردية. المكان: كلية فادهام، أكسفورد. الرسوم: ١٩٥٠ جنيهاً إسترلينياً (بما في ذلك تكاليف الإقامة شاملة المبيت والإفطار، والغداء يومياً ما عدا عطلة نهاية الأسبوع، ورسوم الدراسة، والمواد الدراسية). آخر موعد للتسجيل وسداد الرسوم الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٠. الرجاء الاتصال بمدير الدورة في مركز دراسات اللاجئين (العنوان في الصفحة المقابلة).

الهاتف: ٢٧٠٧٢٣ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني:
summer.school@qeh.ox.ac.uk

الخبرات النفسية واحتياجات اللاجئين

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠

تسعى هذه الدورة القصيرة إلى بحث القضايا والتدخلات التي تميز في الوقت الراهن العمل في مجال الرعاية النفسية للاجئين. وسوف تتألف الدورة من محاضرات وحلقات دراسية وتدريبات على العمل في مجموعات صغيرة. وهي معدة خصيصاً للعاملين في مجال العمل الإنساني المهتمين بالأنشطة النفسية. مواد التدريب متوفرة. يرجى الاتصال بدومنيك أتالا بمركز دراسات اللاجئين (العنوان في الصفحة المقابلة).

البريد الإلكتروني: rscedu@qeh.ox.ac.uk

المشروعات البحثية الجديدة

العلاقة بين سياسة اللجوء وتحركات الهجرة في كندا والمملكة المتحدة

حصل مركز دراسات اللاجئين على منحة قدرها ١٣٦٠٠ دولار أمريكي في السنة لمدة عامين من "برنامج الدراسات المستدامة في القضايا الكندية المعاصرة في ١٩٩٩–٢٠٠١"، تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومؤسسة الدراسات الكندية في المملكة المتحدة. وسوف يقود فريق الباحثين الدكتور ماثيو غيبني، وسوف يشمل بين أعضائه البروفسور غي غودوين غيل ومايكل باروتشيسكي وشارون روسو.

حالات الطوارئ المعقدة الخاصة بالهجرة القسرية: نحو نظام إنساني جديد

وافقت مؤسسة ماك آثر على تقديم منحة تأسيسية قدرها ٧٥ ألف دولار أمريكي لتطوير هذا المشروع البحثي التعاوني الذي يضم تحت جناحه باحثين ومحللين سياسيين من مركز دراسات اللاجئين (الدكتور نيكولاس فان هير)، ومعهد دراسات الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون، ومشروع النزوح الداخلي بمؤسسة بروكينغز، ومركز دراسة الهجرة القسرية بجامعة دار السلام، والمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في كولومبو، سري لنكا.

زوروا موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت للاطلاع على آخر أنباء المشروعات البحثية الخاصة بالمركز ومعلومات عن الدورات الدراسية القادمة.

www.qeh.ox.ac.uk/rsp

عنوان مركز دراسات اللاجئين

Refugee Studies Centre
Queen Elizabeth House
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف: ٢٧٠٧٢٢ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
الفاكس: ٢٧٠٧٢١ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني: rsc@qeh.ox.ac.uk

الدراسات والتأملات

منح الزمالة

يعلن مركز دراسات اللاجئين عن وجود منح لاستضافة العاملين وصانعي السياسات في مجال اللاجئين من ذوي الخبرة الطويلة والمتوسطة الذين يرغبون في قضاء بعض الوقت في الدراسة والتأمل في بيئة أكاديمية مواتية، وكذلك لأساتذة الجامعات وغيرهم من الباحثين العاملين في ميادين متصلة بالهجرة القسرية. وسوف يخصص لكل زميل زائر مستشار أكاديمي، ومن المنتظر منه أن ينفذ برنامجاً محدداً يجري من خلاله دراسة أو بحثاً يديرهما بنفسه لمدة فصل دراسي أو فصلين أو ثلاثة: نرجو الاتصال بالمسؤول الإداري عن منح الزمالة في مركز دراسات اللاجئين (العنوان أسفل الصفحة):
الهاتف: ٢٧٠٧٢٣ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني: vfp@qeh.ox.ac.uk

ماجستير في دراسات الهجرة القسرية

يعلن مركز دراسات اللاجئين عن تنظيم فصل للدراسات العليا مدته تسعة أشهر لنيل درجة الماجستير في دراسات الهجرة القسرية، ويدرس الطالب الموضوع من زاوية تخصصات متعددة، منها الأنثروبولوجيا والقانون والسياسة والعلاقات الدولية. ويشمل المنهج دورات وحلقات بحث عن الموضوعات التالية: مقدمة لدراسة الهجرة القسرية، الدول الديمقراطية الليبرالية، العولمة والهجرة القسرية، حقوق الإنسان الدولية وقانون اللاجئين، القضايا الأخلاقية في الهجرة القسرية، أساليب البحث، القضايا والجوانب الخلافية في مجال الهجرة القسرية. يرجى الاتصال بمكتب شؤون الدراسات العليا بإدارة الجامعة:
Graduate Admissions Office,
University Offices, Wellington Square,
18 Oxford OX1 2JD, UK
الهاتف: ٢٧٠٠٥٥ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني:
graduate.admissions@admin.ox.ac.uk

مطبوعات

ورقة العمل رقم ٣
العولمة والإنسانية وتآكل نظم حماية اللاجئين

من إعداد البروفسور ب. س. تشيمني (أستاذ القانون الدولي، بكلية الدراسات الدولية، جامعة جواهرلال نهرو، نيودلهي، الهند). كانت هذه الورقة في الأصل محاضرة ألقاها كاتبها في افتتاح سلسلة محاضرات هاريل بوند في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة منها (٣ جنيهات إسترلينية أو ٤,٨٠ دولارات أمريكية) أو الاطلاع عليها في موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت: www.qeh.ox.ac.uk/rsc/
ويمكن الحصول أيضاً على نسخة مطبوعة من **ورقة العمل الثانية (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والحماية الدولية)** و**ورقة العمل الأولى (أزمة كوسوفو)** أو الاطلاع عليهما في موقع المركز على شبكة الإنترنت.

اشتركوا!

في نشرة الهجرة القسرية التي تصدر بالإنكليزية والإسبانية والعربية.

الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:
www.fmreview.org

أنا أطلب/نحن نطلب:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة وملء القسم الخاص بالمجموع)

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.
النشرتان العربية والإسبانية: **مجاناً**.

☐ **للأفراد ١٥ جنيهاً استرلينياً** ٢٦ دولاراً
☐ **للمؤسسات ٢٥ جنيهاً استرلينياً** ٤٣ دولاراً
☐ **للاشتراك المتعدد** حتى ثلاث نسخ ٤٠ جنيهاً استرلينياً/٦٨ دولارا
(يضاف مبلغ خمسة جنيهات استرلينية/تسعة دولارات لكل نسخ إضافية على النسخ الثلاث المحددة في الاشتراك)

☐ الاشتراك **مجاناً** للفئات الآتية:
■ المقيمون في البلدان «النامية» (ما لم يكن الراتب بمستوى دول الشمال)
■ الطلبة/الأشخاص الذين لا يتقاضون راتباً
■ اللاجئون/النازحون داخل أوطانهم (وتنظيماتهم)
■ الجمعيات التي نتبادل مطبوعات معها

بيانات المشترك:

الاسم: .....
اللقب: .....
الوظيفة: .....
الإدارة التابع لها: .....
العنوان: .....
المدينة: ..... الرمز البريدي: .....
البلد: .....
الهاتف: ..... الفاكس: .....
البريد الإلكتروني: .....

طريقة الدفع

☐ **شيك أو حوالة بنكية** بالجنيه الإسترليني أو الدولار (مسحوب على أحد بنوك المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) أو **شيك أوروبي** (بالجنيه الإسترليني فقط) مستحق الدفع لـ:
University of Oxford/RSC

☐ **بطاقات ائتمان:**

☐ **فيزا Visa** ☐ **ماستركارد Mastercard** ☐ **يوروكارد Eurocard** ☐ **أكسس Access**

رقم البطاقة الائتمانية: .....
تاريخ انتهاء الصلاحية: .....
التوقيع: .....
اسم وعنوان صاحب البطاقة: (إذا كانا مختلفين عن البيانات المذكورة أسفل الاستمارة)
.....
.....

☐ **الدفع عن طريق التحويلات البنكية** (بالجنيه الإسترليني فقط) إلى بنك باركليز وعنوانه:
Barclays Bank, PO Box 333, Oxford OX1 3HS, UK.
باسم: Oxford University Chest Number 1 Account
رقم الحساب: 50051675 الكود البنكي: Bank Sort Code 20-65-20
الرجاء ذكر رقم الإشارة التالي: RSC/MVG4N

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الفاكس: +44 (0)1865 270721

لمحة عن جمعيات أهلية

من هي مجموعة "عائدون"؟

بقلم: محمود العلي

«**عائدون**» هي مجموعة من المثقفين والأكاديميين والناشطين في صفوف الفلسطينيين في لبنان، تأسست في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩. يسعى أعضاء المجموعة لنشر الوعي في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بجدوى التمسك بحق العودة إلى الوطن ورفع وتيرة الاهتمام بهذه القضية داخلياً وخارجياً. كما تعمل المجموعة على السعي مع الأطراف، والمجموعات، والهيئات والمؤسسات العاملة في الوسط المدني الفلسطيني إلى توفير آليات ومقومات الدفاع عن حق العودة استناداً إلى شريعة حقوق الإنسان والمواثيق العالمية للحقوق المدنية والسياسية كما إلى القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والمتعلق حصراً بالقضية الفلسطينية.

كما ترى المجموعة أن حق اللاجئين في العودة شديد الارتباط بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه في تلك البقاع من فلسطين التي طُرد منها، وأن تقرير المصير لا يمكن أن ينجز إلا مع إنجاز العودة الشاملة.

منطلقات المجموعة:

تعمل المجموعة وفق المنطلقات التالية:
– تأكيد وحدة الأرض والشعب التي فرّطت بها الاتفاقات المعقودة. وفي السياق ذاته تأكيد وحدة قضية اللاجئين الفلسطينيين أينما كانوا: في المنافي والضفة الغربية وغزة أو مهجرين داخل حدود فلسطين الانتدابية. وهذه الوحدة تقرر بدورها ترابط قضية لاجئي المنافي الذين يشكلون نحو ٧٠٪ من مجموع الشعب الفلسطيني مع لاجئي فلسطين في نضالهم الواحد من أجل العودة.

– في ظل ما يثيره تفسير القرار ١٩٤ بشقيه المتصلين بالعودة والتعويض من جدل قانوني أو التباس بالنسبة لقضية العودة، فإننا نؤكد أن العودة حق مطلق من حقوق اللاجئين الفردية والجماعية، وأنها الأساس في تفسير القرار المذكور. أما التعويض عن الخسائر المادية والممتلكات والمعاناة النفسية والاجتماعية فهو حق قانوني آخر لكل لاجئ – عاد أم لم يعد إلى أرضه – تضمنه المواثيق الدولية وتؤيده.

انطلاقاً من شروط واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بوصفه الأكثر سوءاً بين لاجئي المنافي، بسبب حرمانهم من معظم الحقوق المدنية، فإننا نؤكد أهمية النضال من أجل نيل هذه الحقوق بما يخفف من معاناة اللاجئين النفسية والاجتماعية، وبما يتعارض مع مخططات التوطين، ولا يحول دون استمرار النضال من أجل العودة. وفي هذا الصدد ندعو الجهات اللبنانية الرسمية والمدنية إلى التمييز بين مسألتي الحقوق المدنية والتوطين، حيث إن حل المسألة الأولى يسهم إلى حد كبير في إفشال المسألة الثانية. كما ندعو مختلف الجهات الفلسطينية المعنية إلى إيلاء مسألة الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان الأهمية التي تستحقها، لارتباطها الوثيق بحياة اللاجئين اليومية وبمخططات التهجير القسري، التي تتعارض مع حقهم في العودة.

وفي هذا السياق نرى أن الأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ما هي إلا نتيجة تشردهم وحرمانهم من ممارسة حقهم التاريخي في العودة إلى أرض وطنهم، دون أن نغفل البتة مسؤولية المجتمع الدولي ممثلا بالأونروا، وكذلك الدولة المضيفة عن هذا الواقع وضرورة العمل من أجل تحسين شروطه.

– ارتباطاً بالفقرة السابقة نؤكد ضرورة استمرار الأونروا في القيام بواجبها الإنساني في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في كل مناطق عملياتها. فاستمرار هذا الدور لا يشكل نوعاً من الحماية الاقتصادية الاجتماعية الدولية للاجئين فحسب، بل إنه يعبر عن التزام المجتمع الدولي السياسي والأخلاقي بحل قضيتهم على أساس العودة، حيث إن قرار إنشاء الأونروا نفسها (٣٠٢/لعام ١٩٤٩) قد ارتبط منذ البداية بالفقرة ١١ من القرار ١٩٤، مما يلزم الأونروا الاستمرار في تأدية رسالتها الإنسانية إلى حين عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وفي هذا السياق إذ نشير إلى افتقار الأونروا إلى تفويض أو صلاحيات حماية واضحة وصريحة – قانونية وسياسية – بالمعنى التقليدي لمفهوم الحماية المتضمن في نظام المفوضية العليا UNHCR، نطالب بأن يُشمل اللاجئون الفلسطينيون، أينما كانوا، بحماية معاهدة جنيف (١٩٥١) وبروتوكول ١٩٦٧، وحماية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فضلاً عن الحماية التي يؤمّنها العديد من المواثيق والعهود الدولية الأخرى مثل: المعاهدة الخاصة بوضع الأشخاص فاقدي الجنسية (١٩٥٤) والميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦).

وسائل التنفيذ:

وتسعى المجموعة إلى تحقيق أهدافها عن طريق:
١– نشر الوعي في أوساط اللاجئين الفلسطينيين – بالتنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية – بجدوى التمسك بحق العودة وضرورة إسماع صوتهم ومطالبهم المشروعة في هذا المجال إلى المجتمع الدولي بهيئاته ومنظماته كافة، وإلى الهيئات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية وحركات التضامن مع الشعوب عبر العالم.

٢– التعاون الوثيق مع الهيئات واللجان والمنظمات التي تُعنى بحق العودة، والناشطة في أوساط الفلسطينيين، بخاصة في المخيمات والعمل على توحيد صوت اللاجئين بما يكسب حق العودة زخماً أكبر محلياً ودولياً.

٣– متابعة التطورات المتعلقة بموضوع العودة على الصعد الفلسطينية الإقليمية والدولية واتخاذ المواقف والخطوات المناسبة بشأنها بما يخدم هدف العودة، مثل إصدار البيانات والتعليقات وعقد الندوات والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات ذات الصلة.

٤– التواصل مع جميع اللجان والمنظمات التي تناضل من أجل حق العودة في المنافي وفي فلسطين لدعم هذا الحق، انطلاقاً من رؤية الرابطة لوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة.

هذا بالإضافة إلى أية مهام أخرى قد تنشأ في سياق تطور عمل المجموعة وتسهم في تحقيق أهدافها الوطنية.

محمود العلي هو باحث مستقل وعضو مؤسس في «عائدون». لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي:
aidun@egroups.com

من بيروت إلى بيت لحم

بقلم: شيرابي يامادا

على امتداد الأسابيع التي تلت تحرير جنوب لبنان، تدفقت آلاف من العائلات الفلسطينية، ومعظمها من اللاجئين، نحو سياج الحدود اللبنانية الإسرائيلية للقاء بأهاليهم. وهناك حدث لقاء فريد من نوعه بين أطفال اللاجئين من مخيم الدهيشة قرب بيت لحم، إحدى مدن الضفة الغربية، وبين أقران لهم من مخيّم شاتيلا في مدينة بيروت. لقد لمّت الصداقة والتضامن شمل هؤلاء الأطفال، بعد أن ظلوا شهوراً يتبادلون الرسائل عبر البريد الإلكتروني، فالتقوا لأول مرة وجهاً لوجه.

وفي صبيحة الثاني من يونيو/حزيران، توجه ٢٥ طفلاً من مخيم الدهيشة، تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسادسة عشرة، ويرافقهم عدد من البالغين – توجهوا إلى قرية «عرب العرامشة» التي وقع الاختيار عليها لتكون مكاناً للقاء. تم استئجار حافلة كالحافلات الإسرائيلية لهذا الغرض، لكن عدداً من البالغين اضطروا للتخلي عن الرحلة لعدم توفر تراخيص لهم بمغادرة الضفة الغربية. وشقت الحافلة طريقها شمالاً داخل إسرائيل، حيث أصبحت بلدان وطن الأطفال المفقود تحمل أسماء عبريّة. نظر الصغار بدهشة وعجب إلى ناطحات سحاب تل أبيب التي كانوا يشاهدونها لأول مرة في حياتهم.

وعلى مرتفعات الجليل الشمالي، صدرت أوامر لحافلتنا بالتحول عن طريقها عند نقطة تفتيش أقيمت أمام مستوطنة «آداميت» الإسرائيلية. برّر جنود الجيش الإسرائيلي قرارهم هذا بالقول «إن عدد الموجودين على الحدود كبير جداً، وقد تسلل عبرهم عناصر إرهابية»؛ لكن، بعد جدل طويل، سمح لنا أخيراً بمواصلة رحلتنا.

كان خط الحدود يعج بأكثر من ٣٠٠ شخص من مختلف الأعمار، وكانوا يتعانقون عبر قضبان السياج ومن خلالها. وعبر الأسلاك الشائكة ومن خلالها أيضاً بدت المناظر الطبيعية واحدة متصلة على جانبي الحدود: تلال خلف تلال ترصّعها أشجار الزيتون، وقرىً بعد قرىً تعشعش في حنايا التلال، ومآذن الجوامع تتطلع، باسقة، إلى السماء. أما شبيبة شاتيلا، التي كانوا أول الواصلين إلى هناك، فقد علا هتافهم وعبقت بالفرح ملامحهم حين وقعت أبصارهم على شباب الدهيشة وهم يندفعون باتجاههم عبر الحشد الكبير. «من منكم قبان؟ ومن هي كرمل؟»؛ وما أن التقت الأسماء بوجوه أصحابها حتى كانت تعلو أصوات الفرح الصاخب وضحكات السعادة، تليها المصافحات والقبلات المسافرة في اتجاهين عبر الأسلاك الشائكة.

وترنُّ، بعد هذا، أصوات الغناء والرقص بينما يتبادل الفريقان ألحانهما المفضلة على وقع رقصات الدّبكة. دقّ شباب شاتيلا الطبول ونفخوا في المزامير؛ وانتهت كل أغنية وكل لحن بأصوات الأطفال يرددونها معاً. غنّوا وصفقوا معاً، ليشهدوا الملأ على أن هاتين الفئتين المنفيتين تتقاسمان تقاليد فلسطين الثقافية ذاتها، وطموحات وآمال فلسطين الوطنية نفسها، رغم البعد ورغم المسافات الفاصلة ما بين بيروت وبيت لحم.

قال معتصم، ابن السادسة عشرة من مخيم الدهيشة: «هم مثلنا. يعيشون ظروفاً صعبة، بلا ماء ولا كهرباء؛ ويعيشون محاصرين في مخيم يضيق بأهله.. وهم، مثلنا، لا يستطيعون العودة إلى قراهم». ومع أن هؤلاء الشباب يكابدون معاً شظف الحياة في مخيمات اللاجئين، فإن مغزى الزيارة كان ذا وقع أعظم على شباب مخيم شاتيلا، الذين لم تكن أعينهم قد رمقت، ولو من بعيد، أرض فلسطين من قبل، خصوصاً وأن بعضهم، ممن نجوا من الغزو الإسرائيلي ومن مذابح صبرا وشاتيلا التي أعقبت ذلك الغزو، ومن حروب المخيمات التي تلت، كانوا قد فقدوا آباءهم وأمهاتهم. جرى شباب الدهيشة بين الأسيجة والأحراش القريبة بحثاً عن أغصان وورود نمت وترعرعت في تراب فلسطين. ننظر إلى «فرح»، ابنة الثالثة عشرة، وهي تدفع بجسدها بين الأسلاك، ثم تجمع بيدها حفنة من تراب فلسطين وتضعها بكل الحنان داخل زجاجة بلاستيكية، غير آبهة بالجروح والخدوش التي شقتها الأسلاك الشائكة في ذراعيها. ونادت عطاف ابنة مخيم شاتيلا، تسأل: «أخبروني، بربكم، إن كان ما سمعته صحيحاً!؟ هل صحيح أن فلسطين هي الوطن الأكمل، حيث كل شيء وفير، وكل ما فيها جميل».

تحلقت حول الشباب بضع عائلات كانت تلتقي ببعضها البعض لأول مرة منذ عقود طويلة. وقفت عائلة من قرية تمرا في الجليل على الجانب اللبناني من السياج، بينما كانت عيون أفرادها تبحث في لهفة بين الجموع المحتشدة. وحين برز «نصفها الآخر» من الجانب الفلسطيني امتدت الأذرع والسواعد لتخترق فواصل الأسلاك الشائكة، وليضم النصف نصفه الآخر في عناق حميم طويل. وتوالت القبل على الخدود خلف القبل، كما هي عادة العرب، لتمتزج بالعواطف الجياشة، بينما الخدود غرقى بالدموع.

واقتربت من السياج امرأة طاعنة في السن تتكئ على سواعد أبنائها؛ وكانت ترتدي الزيّ القروي الفلسطيني التقليدي: وشاحاً قطنياً أبيض، وثوباً مطرزاً حتى آخر خيط فيه. عانقها الأهل، من وراء الأسلاك، على الجانب اللبناني من السياج، وقبلوا يدها المسنّة ووضعوها على جباههم، أسمى مظاهر التوقير والاحترام في عادات العرب وتقاليدهم.

وهذا كهل طويل القامة يظهر فجأة وهو يسرع الخطى حاملاً لافتة عليها اسم عائلته؛ وعلى الفور تعرف عليه رجل يكاد يكون توأمه. ويبدأ عناق آخر، حميم وطويل أيضاً، وكأنه التحام أبت الأسلاك الشائكة أن يكتمل، والرجلان يبكيان، والأهل والأقرباء حولهما يتحلقون.

وانظر إلى ما تبادلته الأيدي عبر السياج: هذه كأس من شراب بارد يصبُّ في فلسطين لترشف حلوق عطشى في لبنان؛ وتلك صور لأقرباء، وهذه هواتف نقالة، والخطوط مفتوحة، وأهل وأقارب يتبادلون الأحاديث عبرها. وتلك خواتم، وتلك عقود تقفز من على الأصابع والأعناق ليستقر بها المطاف على أخرى. وهؤلاء رُضَّع ولدوا لتوهم تحضنهم أذرع الأعمام والعمّات على الجانب الآخر. وتلك جماعات جلست ترشف القهوة وتتبادل الحكايات والأخبار عن عقود ضاعت. قال محمد ابن الرابعة عشرة من مخيم الدهيشة، وهو يرنو إلى عناقات الأحبة، «إنهم، مثلنا، لاجئون... يتكلمون بلهجة قريتنا ذاتها».

فجأة أطل من على الجانب اللبناني شاب يرفع علم فلسطين؛ وكانت عيون جنود إسرائيل تراقب الحشود، وبين حين وآخر، يصلح هؤلاء ما تخلخل من سياج الفصل.

تحت شمس الظهيرة اللاهبة، وفي عواصف الغبار، استمرّ لقاء الشباب زهاء أربع ساعات. كانت ظهور قمصانهم محملة بالأسماء ورسائل الحبّ: «لن أنساك أبداً»، «أحبُّك حباً جماً» .وانتقل عبر السياج كل ما يمكن تبادله: القطع النقدية، والعقود، وزينة الشعر، والمحافظ، والرسائل المكتوبة. وبالطبع انتقلت عبر الحواجز عناوين بريد إلكتروني جديدة حلّت في أيدي الجميع في نهاية مطافها.

وقال زياد عبّاس، الناشط الاجتماعي في مخيم الدهيشة: «إن هذا اللقاء سيوسع ويدفع إلى الأمام، بكلّ تأكيد، مشروعنا الخاص بتبادل الرسائل عبر البريد الإلكتروني. لقد صار هؤلاء الشباب يعرفون أصدقاءهم معرفة شخصية الآن»؛ ووافقته على ذلك كل الموافقة، إيمان، ابنة الثالثة عشرة من مخيم الدهيشة إذ قالت: «إنه يوم من أهم أيام حياتي؛ لقد صدمني وهزني ما سمعته عن الأوضاع في مخيم شاتيلا. نحن نعاني أيضاً، كلاجئين، من أوضاع مشابهة كثيرة، ويجب أن نعمل معاً من أجل التوصل لحل لهذه الأوضاع».

ومع اقتراب موعد مباحثات الوضع النهائي، ونظراً لانتشار الشائعات في المخيم حول مصير اللاجئين، ينتاب أطفال مخيم شاتيلا شعور بالخوف والقلق على مستقبلهم، ويقولون «ليس هناك سبيل لأن نشعر بأننا في وطننا إلا إذا عدنا من حيث أتينا، إلى وطننا الذي ننتمي إليه».

وإذ يودع الأحبة بعضهم البعض، يعرب شباب المخيمين كليهما عن رغبة جامحة في اللقاء مرة أخرى عما قريب، ولكن بدون أسلاك شائكة تفصل بينهم هذه المرة.

وبينما بدأ شباب شاتيلا يهبطون من على التلال، كانوا يلتفتون إلى الوراء، مرة بعد مرة، وعيونهم ترنو إلى وطنهم خلف السياج، وحناجرهم تردد: «سأراكم.. في فلسطين!».

دليل لتطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي

OCHA ومشروع النزوح الداخلي التابع لمؤسسة بروكلين: نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، ٦١ صفحة، مجاناً.

يشرح هذا الدليل المبادئ التوجيهية، بادئاً بالمبادئ العامة، ثم يذكر المبادئ التي تنطبق على كل نوع من الاحتياجات المطلوبة في ذلك الميدان. ويقتبس الدليل من «دليل العمل الميداني في مجال النزوح الداخلي» (انظر فيما يلي)، الذي أعد كجزء مكمل له، أمثلة من جوانب العمل الميداني التي يمكن للعاملين الميدانيين القيام بها من أجل مساعدة النازحين داخلياً، بدءاً من الدعوة لنصرتهم حتى وضع استراتيجيات منهجية محددة لتعزيز حمايتهم وضمان الحصول على مساعدات فعالة مناسبة من أجلهم.

الاتصال: OCHA Policy Development Unit,
1 UN Plaza, Room DCI 1384,
New York, NY 10017, USA
الفاكس: ٩٦٣١٠٤٠ ٢١٢ ١+
البريد الإلكتروني: ocha-pdu@un.org

دليل العمل الميداني في مجال النزوح الداخلي

OCHA، الكتاب الأول من سلسلة أوراق خاصة بالسياسات صادرة عن اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، ٩٢ صفحة، مجاناً.

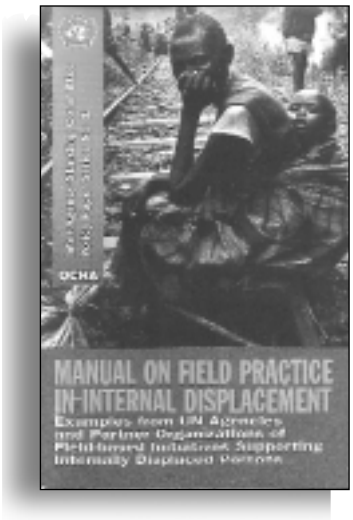

تجمع الطبعة الأولى من هذا الدليل أكثر من ٦٠ نموذجاً للمبادرات البرنامجية التي قامت بها الوكالات العاملة والحكومات والنازحون أنفسهم. وقد صنفت الأمثلة في خمسة فصول لكل منها عنوان محدد، ويبدأ كل منها بعرض موجز للمبادئ التوجيهية المتصلة به، تليه أمثلة للتطبيقات الميدانية التي تهدف إلى توضيح كيفية تحقيق كل من هذه المبادئ. وملحق بالكتاب أيضاً كشاف للأمثلة. كما يدعو الدليل القراء إلى المساهمة بالمزيد من الأمثلة لإدراجها في الطبعة الثانية، ويرحب بكل ما يعن لهم من آراء ومقترحات وتعليقات.

الاتصال: العنوان السابق.

حلف شمال الأطلسي والعمل الإنساني في أزمة كوسوفو

بقلم لاري مينيار، وتيد فان باردا، ومارك سومرز، معهد توماس ج. واطسن الابن للدراسات الدولية، ومؤسسة استشارات القانون الإنساني، جامعة براون. العدد السادس والثلاثين من سلسلة «أوراق عَرَضية»، ٢٠٠٠، ١٩٨ صفحة. يمكن طلب نسخة واحدة مجاناً، ولكن في حالة طلب كميات، يحسب سعر النسخة الواحدة بخمسة دولارات بالإضافة إلى تكلفة الشحن. كما يمكن الاطلاع عليه في:
www.brown.edu/Departments/Watson_institute/H_W/index.html

يتضمن هذا البحث حوارات مع أكثر من ٢٠٠ شخص ينتمون إلى أكثر من ٧٠ جهة ويمثلون قطاعاً عريضاً من الأفراد والمؤسسات التي شاركت بالعمل في أزمة كوسوفو: وكان ثلثهم تقريباً مكلفاً بمسؤوليات عسكرية أو سياسية، وثلثاهما مكلفاً بأداء واجبات إنسانية. وتركز الدراسة على جانب التفاعلات العسكرية/الإنسانية من أجل تحديد عدد من القضايا للمناقشة والتحليل بهذا الشأن. والفصول من الأول إلى الخامس تستعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أما الفصلان السادس والسابع، فيلخصان وقائع حلقة العمل المؤقتة التي أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني ويبسطان توصيات كل باحث من الباحثين على حدة، ويعيد الكتاب في الفصل الثامن نشر الدراسة التي عرضها البروفسور آدم روبرتس في حلقة العمل تحت عنوان «الحرب الإنسانية» لحلف شمال الأطلسي»، ويعرض الفصل التاسع جدولاً زمنياً مرجعياً للأحداث الهامة في أزمة كوسوفو، ويقدم الفصل العاشر المزيد من المادة الهامة من الناحية التاريخية والتي يمكن الاستفادة منها في الأزمات المقبلة. وقد أوضح الباحثون أنفسهم النتيجة التي توصلوا لها بشأن أزمة كوسوفو، وهي أن تلك الأزمة تعبر عن الاتجاه صوب «عسكرة العمل الإنساني، وهو أمر ينطوي على احتمالات منذرة بالخطر في المستقبل، خاصة من حيث تسييس برامج وأنشطة المساعدات الإنسانية».

الاتصال: Humanitarianism and War Project,
WIIS, Brown University, Box 1970,
Providence RI 02912, USA الهاتف: ٤٠١ ١+
٨٦٣ ٢٧٢٨ الفاكس: ٨٦٣ ٣٨٠٨ ٤٠١ ١+
البريد الإلكتروني: H&WProject@brown.edu

النزوح الداخلي السري في الهند

بقلم حيرام أ. رويز، اللجنة الأمريكية للاجئين، ٢٠٠٠، ٢٠ صفحة، ISBN 0-936548-05-3، ٥ دولارات أمريكية.

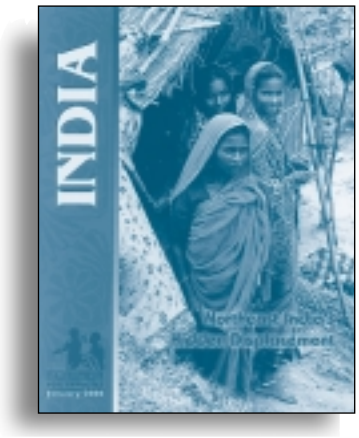

هذه آخر دراسة في سلسلة الدراسات الخاصة بحالات النزوح الداخلي المعقدة التي يتعذر خلالها الوصول إلى النازحين وتتضاءل مشاركة المجتمع الدولي أو تنعدم. وقد اختيرت الهند كأحد نماذج هذه البلدان بسبب الصعوبات التي تكتنف الاتصال بالسكان النازحين في المناطق الشمالية الشرقية وندرة المعلومات عنهم. وتبحث الدراسة مسألة الاتصال بالنازحين وأسباب نزوح السكان من ديارهم في شمال شرق الهند والنازحين أنفسهم وأوضاعهم وتصدي الهند لهذه المشكلة ودور واستجابة المجتمع الدولي بهذا الصدد. وتختم الدراسة بتوصيات موجهة للهند والمجتمع الدولي.

الاتصال: USCR, 1717 Massachusetts Avenue NW, Suite 200, Washington DC 20036-2003, USA.

الهاتف: ٣٤٧٣٥٠٧ ٢٠٢ ١+

الفاكس: ٣٤٧٣٤١٨ ٢٠٢ ١+

ويمكن طلب النسخ عن طريق الموقع على شبكة الإنترنت: www.refugees.org

اللاجئون والنازحون داخلياً في إندونيسيا: تيمور الغربية، آتشيه، لامبوك (عرض موجز للقضية)

بقلم: جانا ماسون، اللجنة الأمريكية للاجئين، ٢٠٠٠، ١٢ صفحة، ٥ دولارات أمريكية.

تعرض هذه الدراسة لآخر تطورات الوضع بالنسبة للمدنيين المحصورين في أتون الصراعات والاضطرابات السياسية في إندونيسيا مع التركيز على مناطق آتشيه وتيمور الغربية ولامبوك. وتشمل الدراسة توصيات اللجنة الأمريكية للاجئين لتحسين الوضع بالنسبة للسكان النازحين ومنع وقوع أية عمليات فرار إضافية للسكان.

الاتصال: العنوان السابق.

العائدون في البلقان: استعراض عام لعودة اللاجئين وأبناء الأقليات إلى أوطانهم

بقلم: براد ك. بليتز، المعهد الأمريكي للسلام، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩. يمكن الحصول على نسخة من: www.usip.org/oc/sr/sr991221/sr991221nb.html

يركز هذا التقرير على قضية اللاجئين وبخاصة عودة أبناء الأقليات إلى يوغوسلافيا السابقة. وقد وصفت عودة الأقليات بعودة اللاجئين والأشخاص النازحين إلى المناطق التي تخضع في الوقت الراهن لسيطرة جماعة عرقية مختلفة. وعودة أبناء الأقليات قضية إقليمية: وكرواتيا والبوسنة وكوسوفو هي أهم المناطق التي تستقبل اللاجئين العائدين من أبناء الأقليات؛ وتوجد في صربيا والبوسنة ومونتينغرو ومقدونيا أقليات قادمة من مناطق أخرى.

الاتصال: USIP, 1200 17th Street NW, Suite 200, Washington DC, 20036-3011, USA

الهاتف: ٤٥٧١٧٠٠ ٢٠٢ ١+

الفاكس: ٤٢٩٦٠٦٣ ٢٠٢ ١+

البريد الإلكتروني: usip_requests@usip.org

المسنون في خضم الكوارث والأزمات الإنسانية: مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات العملية

المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، إبريل/نيسان ٢٠٠٠، ٢٤ صفحة، مجاناً. يمكن الاطلاع عليه أيضاً في الموقع التالي: www.helpage.org

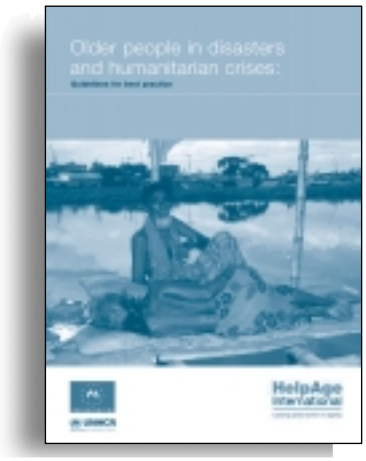

استمدت هذه المبادئ التوجيهية الجديدة من البحوث التي أجرتها المنظمة الدولية لمساعدة المسنين بدعم من منظمة «إكو» والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وهي تسلط الضوء على الأخطار التي تكتنف وضع المسنين في خضم الصراعات والكوارث الطبيعية. وتسعى تلك المبادئ إلى مساعدة الهيئات العاملة في مجال الطوارئ الإنسانية على توجيه المساعدات إلى المسنين بطريقة أفضل. يمكن الحصول عليه بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

الاتصال: HelpAge International, 67-74 Saffron Hill, London ECIN 8QX, UK,

الهاتف: ٧٤٠٤ ٧٢٠١ ٢٠ (٠) ٤٤+

الفاكس: ٧٤٠٤ ٧٢٠٣ ٢٠ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني: hai@helpage.org

مصادر المعلومات في الدراسات الإنمائية

تحرير: شيلا ألكوك، بوكر ساور، ١٩٩٩، ISBN 1-85739-281-7، ٢٣٩ صفحة، ٥٠ جنيهاً إسترلينياً.

يوفر هذا الكتاب دليلاً ييسر على المهتم التعرف على مصادر المعلومات المتاحة ومدى قيمتها سواء أكانت من المطبوعات التقليدية أو الإلكترونية، مثل الأقراص المدمجة والإنترنت. ويركز خبراء المعلومات الذين كتبوا فصول الكتاب على مصادر المعلومات كل في مجال تخصصه، مثل تخطيط المشروعات والإدارة، والمساعدات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية، والكوارث، والتنمية وقضايا المرأة، والصحة والتغذية والسكان، والتعليم والتوظيف. كما يحتوي الكتاب على فصل (بقلم سارة رودس، خبيرة الوثائق في مكتبة مركز دراسات اللاجئين) عن الهجرة وقضايا اللاجئين.

الاتصال: Bowker-Sauer, Windsor Court, East Gristead House, East Grinstead, West Sussex RH19 IXA, UK

الهاتف: ٣٢٦٩٧٢ ١٣٤٢ (٠) ٤٤+

الفاكس: ٣٣٦١٩٨ ١٣٤٢ (٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني: lis@bowker-saur.com

موقع الإنترنت: www.bowker-saur.co.uk

نشرة الهجرة القسرية

Forced Migration Review

RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK

الهاتف: +44 (0)1865 280700

الفاكس: +44 (0)1865 270721

البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

Global IDP Project
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva, Switzerland

الهاتف: +41 22 788 8085

الفاكس: +41 22 788 8086

البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch

الاشتراك السنوي

يمكن الاشتراك مجاناً في الطبعتين العربية والإسبانية من «نشرة الهجرة القسرية»؛ الرجاء ملء استمارة الاشتراك الواردة صفحة ٣٩ ثم إعادتها إلينا؛ أسعار الاشتراك في الطبعة الإنكليزية واردة كذلك في الصفحة ذاتها.

حقوق النشر

يمكن لمن يشاء استنساخ أي مادة من المواد الواردة في **نشرة الهجرة القسرية**، ولكن يُرجى الإشارة إلى مصدرها. ولا يجوز استنساخ الصور الفوتوغرافية الواردة في النشرة إلا في سياق المقالات التي ترد فيها (مع الإشارة إلى مصدرها). جميع المقالات والمعلومات الواردة في **نشرة الهجرة القسرية** تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو برنامج دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين أو مؤسسة فورد.

موقع الإنترنت

يمكن الاطلاع على مقالات نشرة الهجرة القسرية من خلال موقع FMR في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.fmreview.org أو http://www.fmreview.org/AFMRPages/home.htm للمقالات باللغة العربية

مشيت خطوتين ثم توقّفت.
ها أنا أقف بقدميّ على التراب.
منيف لم يصل إلى هذه النقطة.
برودة تسري في عمودي الفقريّ.
الشعور بالراحة ليس كاملاً.
الشعور بالأسى ليس كاملاً.
فُتِحَت لنا بوابة المنفى من الجهة
العجيبة! من الجهة التي تفضي
إلى « البلد » وليس إلى « البلاد »...
بلاد الآخرين.
أقف بقدميّ على تراب الأرض.
على « أرض » الأرض.
بلادي تحملني.

مريد البرغوثي
« رأيتُ رام الله » ص 29
المركز الثقافي العربي 1998